



العدد (٣) | تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين | كانون ثاني ٢٠٠٤

إتفاقيات السلام، اللاجئون والمشاركة الشعبية

لماذا يجب أن يكون اللاجئون الفلسطينيون «خروجـــا عـن القاعــدة»؟



عبر دراسة مقارنة لاتفاقيات السلام في ثلاث عشرة منطقة مختلفة من العالم، سعى بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الى القاء الضوء على افضل النماذج المطبقة لاتفاقات السلام ودور القانون (خاصة قانون حقوق الانسان والقانون الانساني العالمي) الى جانب اهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة وتطبيق اتفاقيات السلام، وتطرقها لحل قضية اللاجئين والمهجرين في هذه المناطق تحديدا. وتشتق قيمة الدراسة من قيمة محاورها، خاصة ونحن نشهد تغييب متعمد لحقوق اللاجئين من أجندة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، بل يتعداه الى غيابها حتى عن المبادرات غير الرسمية التي طرحت في الفترة الاخيرة كمبادرة نسيبة-أيالون، ووثيقة جنيف.

ويبدو جليا أن جميع الاتفاقيات التي تم تحليلها من اجل انجاز هذه الدراسة، قد تضمنت نصوصا واضحة بخصوص حقوق الانسان وحقوق اللاجئين والمشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقيات. وتركز غالبية الاتفاقيات على حقوق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم باعتبار ذلك احد اهم عناصر عملية تسوية النزاعات.

(اقرأ التقرير الكامل ص٤)

هل وصلت الرسالة ؟! ...

« تـغـطـيـة خـاصـة »

« حق العودة » ترصد ردود فعل الشعب الفلسطيني المنددة بوثيقة جنيف

تقارير ميدانية من مخيمات اللاجئين في قلنديا، طولكرم، ورفح

في هـذا العـدد

الافتتاحية

آلام الصمود أهون من ألم التنازل

تتواصل حملة العدوان الصهيو-امريكية على شعبنا، بكل تفرعاته الانسانية والمادية، دون هوادة ولا التفات لأي محرم من المحرمات الدولية. وتضع على رأس قائمة اولويات جرافاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حقوق شعبنا وجوهر قضيتنا الوطنية المتمثل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعتهم عنها عصابات الإرهاب الصهيوني.

فاقتلاع الشجر وتدمير المنازل والمزارع وفصل المدن والقرى والمخيمات عن بعضها بقوة وجبروت السلاح، لا يعني إلا الوصول إلى هامة الصمود الفلسطيني لتخضع لمنطق القوة، والجبروت، ولتجلس القيادة الفلسطينية في الصف الدراسي الأمريكي لكتابة درس الإملاء كما يلقنه لها المعلم ابن العم سام.

لذا لا نستغرب حملات المبادرات التي كثرت في السوق السياسية التي تطرح على الفلسطينيين شعبا وقيادة وتطلب منهم شراء البضاعة الفاسدة التي تطرح عليهم دون اعتراض! مفترضين ان الإرادة الشعبية قد أنهكها الحصار.

وعندما لم يجدوا لبضاعتهم سوقا يشنون حملات إعلامية بملايين الدولارات، جندتها حكومات ومنظمات دولية الهدف منها المساس بإرادة الشعب الفلسطيني ويجملون بالكلمات فسق وفساد بضاعتهم، ومن لا يرغب او يناهض تلك البضاعة ينعت بالعديد من الوصفات الجاهزة، كالتطرف، وعدم الواقعية، والابتعاد عن آلام الشعب، وغيره الكثير. وكأن صناع البضاعة يعيشون على الأرض بينما الشعب الفلسطيني يعيش في المريخ، ويظنون ان شعبنا تعب، وان مجريات حملات القمع قد نالت من عزيمته، وهذا ما تروجه المبادرات ووسائل الإعلام مدفوعة الأجر، تحاول تصوير شعبنا أنه الآن في مرحلة تنازل عن حقوقه وعن تاريخه، وحتى عن اسمه، لكن تلك الوسائل الإعلامية والمروجون للمبادرات لا يلتفتون للشعب عندما رد على تلك المبادرات وعلى أصحابها ومروجوها، ولم تلتفت وسائل الإعلام إلا لما ندر من النشاطات والفعاليات الجماهيرية في الداخل والشتات فهناك آلاف النشاطات من مؤتمرات وندوات ومظاهرات واعتصامات وبيانات صدرت عن كافة الهيئات والأحزاب والحركات السياسية ومنظمات العمل الأهلي والجماهيري.

بقي ان نقول ان شعبنا ناضل منذ أكثر من مئة عام، وقد عبر وحركته الوطنية والمجتمعية صعاب وعقبات عصفت بوجوده وهويته لكنها لم تنل منه ومن صموده، واستطاع الشعب ان يعيد إنتاج ذاته نحو الأفضل.

ولسان حاله يقول ان آلام الصمود والتقدم نحو تحقيق حقوقنا الوطنية أهون بألف ألف مرة من ألم التنازل والذل والخضوع.

وكلنا أمل ان نكون عند حسن ظن القراء الكرام في عددنا الثالث من صحيفة «حق العودة» كما نأمل منكم المساهمة لإثراء العدد الرابع، سواء كان بالكتابة للعدد او الاقتراحات لتطويره.

وكل عام وشعبنا وامتنا العربية بخير بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

«هيئة التحرير»

شكر خاص

يشكر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين جمعية المساعدات الشعبية النرويجية على مساهمتها في انجاز العددين الأول والثاني من جريدة «حق العودة». إن مركز بديل ينظر بكثير من التقدير والاحترام الى جهود ومساهمة جمعية المساعدات الشعبية النرويجية في دفع حقوق اللاجئين الفلسطينيين الى الامام.

هل وصلت الرسالة؟! ..

«إن أكثر من خمسة ملايين لاجيء في الخارج يقدرون لكم ذلك ويؤمنون بما تداعيتم من أجله ويتمسكون بحق العودة ويتحملون كل عذابات الغربة والتشرد والاضطهاد بإنتظار عودتهم الى فلسطين الحبيبة. لقد ناضل المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمرات الدولية وحصل على عدة قرارات تؤكد على حق العودة عالميا، ومن ثم لا يجوز لأحد من أعضائه أن ينفرد أو يشارك في أي نشاط يدعو الى التنازل عن حق العودة سواءً في وثيقة جنيف أو غيرها».

سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«بدأت قضية الشعب الفلسطيني بقضية اللاجئين ولن تحل إلا بعودتهم الى أراضيهم وأوطانهم. ان كفاح شعبنا وتضحياته لا تسمح لأحد بالتنازل عن أي حق من حقوقه. وإذا كانت مبادرات السلام المختلفة التي تعرض على شعبنا الفلسطيني وقيادته ستكون على حساب حقوقنا المشروعة فلتذهب كل مبادرات السلام الى الجحيم. لن نسمح لأحد بأن يتاجر بدماء شهدائنا وسنستمر في نضالنا، وإذا لم نتمكن من تحصيل حقوقنا بالسلام فالمقاومة والجهاد حق مشروع كفلته لنا القوانين الدولية».

رفيق النتشة، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«ما دامت إسرائيل لم تتخل عن مبادئها التي أعلنتها في المؤتمر الصهيوني الأول، حيث إنها متمسكة بكل هذه الادعاءات ولم تتنازل عنها، ولذلك نحن لا نستطيع أمام هذا الواقع أن نعمل اعتبار لأي نوع من هذه المعادلات التي تطرح، وأنا ضد كل هذه الأشياء ما لم يكن هناك تعديل على الموقف الإسرائيلي.. على الأقل الاعتراف بحقنا».

د. حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض الى محادثات مدريد-واشنطن.

كانون اول ٢٠٠٣.

«إن مشكلة اللاجئين تمثل لب الصراع العربي الإسرائيلي وجوهر المشكلة الفلسطينية والتي على أساسها قامت م.ت.ف. وانطلقت الثورة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... وأن محاولات شطب حق العودة والقفز عليه منذ مشروع التوطين في سيناء عام ١٩٥٤ وحتى ما يسمي بوثيقة جنيف كلها مشاريع منقوصة تفتقر إلى حد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وتتجاوز قرارات الشرعية الدولية وما أقرته مؤسسات (م.ت.ف) وما أكده الرئيس عرفات دائماً بأن قضية اللاجئين خط أحمر لا يمكن تجاوزه وأن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق دون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وعلى أساس قرار ١٩٤. وعلى هذا الأساس الواضح والقاطع فلا يجوز لأية مجموعة أو أفراد تحت أي مسمى أن تتصرف في هذه القضية وفق أهوائها وآرائها، فقضية حق العودة هي حق أساس من حقوق الشعب الفلسطيني وإن أي حل يتجاهل هذا الحق باطل ومرفوض من كل أبناء الشعب الفلسطيني وإن (م.ت.ف) وعلى رأسها الأخ ياسر عرفات لن يكونا إلا إلى جانب الشعب الفلسطيني ومطالبة العادلة ولن يتخليا عن الثوابت الفلسطينية»

د. زكريا الآغا، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس دائرة شئون اللاجئين (م.ت.ف)،

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣

«ان مبادرة جنيف تفتقر الى الحد الأدنى من الأسس التي تلبي الحقوق الوطنية الأساسية لشعبنا الفلسطيني بما فيها حقوق اللاجئين الفلسطينيين».

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين.

«الحياة الجديدة»، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«ان هيئة العلماء والدعاة في فلسطين بيت المقدس لتسجل رفضها القاطع لما سمي وثيقة جنيف شكلا ومضمونا، وترى أنها ليست وثيقة رسمية من السلطة ولا منظمة التحرير، كما أنها ليست وثيقة شعبية، اذ ان الشعب الفلسطيني بكل فئاته وتنظيماته يرفضها ويشجبها، فقد سجلت هذه الوثيقة تنازلات عن ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن قبولها ومنها حق اللاجئين في العودة والتعويض، وهو حق كفله القانون الدولي وجاء من غير الفلسطينيين، فهل يكون الفلسطينيون أقل تمسكا بحقوقهم من الآخرين.. ».

هيئة العلماء والدعاة في فلسطين بيت المقدس.

٩ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان هذه الوثيقة [جنيف] تفرط في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تعتبر قضيتهم لب القضية الفلسطينية.. ان هذه الوثيقة مرفوضة ولا نعترف بها وبخاصة أن السلطات الاسرائيلية ماضية في سفك الدماء وهدم المنازل وبناء المستوطنات حيث تم الاعلان في نفس اليوم الذي وقعت فيه الوثيقة عن اقامة مستوطنة «المنظر الذهبي» في جبل المكبر المطل على المسجد الاقصى المبارك من الجهة الجنوبية، ذلك المكان الذي كبر فيه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما شاهد المدينة المقدسة عند قدومه لاستلام المدينة المقدسة من البطريرك صفرونيوس».

فضيلة الشيخ عكرمة صبري، مفتي القدس والديار الفلسطينية.

«القدس»، ١٣ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية واساسها وابرز مظاهرها، وتقف على قدم المساواة في الاهمية مع قضية القدس والارض. وعلى ضوء ما يجري اليوم من مفاوضات وما يعلن عن اجماع صهيوني على رفض حق شعبنا الفلسطيني في العودة وتبجح قادة العدو الصهيوني بأنهم لا يتحملون المسؤولية عن مشكلة اللاجئين، في ذات الوقت الذي يجمع فيه شعبنا وبشكل قاطع مما قد يدفع بعض الجهات الاقليمية والدولية لطرح حلول توفيقية- تنتقص من حق اللاجئين في العودة- للخروج من هذا المأزق، فاننا وبوضوح ومن منطلق مسؤوليتنا الشرعية والتاريخية في تبيان الموقف الشرعي تجاه قضية اللاجئين وحقهم في العودة. فاننا في رابطة علماء فلسطين نفتي بما يلي? ان عودة اللاجئين والنازحين والمهجرين الى مدنهم وقراهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في فلسطين حق شرعي وتاريخي وهو حق اساسي من حقوق الانسان كفلته الشرائع السماوية والمواثيق العالمية? لذا فالحكم الشرعي باي اتفاقية او معاهدة لا تحقق العودة الكاملة غير المشروطة للاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي اخرجوا منها سواء أكان ذلك بالتعويض بدلا عن حق العودة او التوطين او التأجيل او العودة الجزئية او الفردية تحت عنوان جمع شمل العائلات او الاستعاضة عنها بالعودة الى الضفة وغزة باطل شرعا وغير ملزم لشعبنا وامتنا واجيالها المتعاقبة».

رابطة علماء فلسطين.

«ان اعادة بناء استراتيجية تفاوضية فلسطينية جديدة هي قضية راهنة وهي ملك لكل الشعب الفلسطيني معبرا عنه بقواه وفصائله الرئيسية، وطنية ديمقراطية واسلامية، ولم يعد مسموحا لأحد ممارسة أهواءه السياسية التي اكتوينا بنارها. اتفاق جنيف فاقد التوازن، لأنه أولا صناعة لا زالت محكومة بعيون توسعية اسرائيلية خبرها شعبنا وشكلت نضالاته وانتفاضته سدا لتصحيح المسار نحو سلام شامل متوازن تحت سقف الشرعية والرقابة الدولية..»

نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

٢٩ تشرين أول ٢٠٠٣.

«وفي قراءتنا لهذه الوثيقة [جنيف] يمكننا القول أن أبسط ما يمكن أن يوصف به هذا المشروع بأنه عبث غير مسؤول وغير مسموح به ويتعدى حدود الاجتهاد المشروع الذي يحتمل الخطأ أو الصواب أو الالغاء أو التعديل. فهي أول وثيقة فلسطينية خول فيها موقعوها، ومن وقف وراءهم، أنفسهم بحق التنازل عن ثوابت الشرعية الدولية والقومية والوطنية في الصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني، اذا فهو ليس شكل للحركة السياسية الميدانية للاستقلال والسيادة، فتعاملوا مع حق العودة والقرار الدولي ١٩٤ الذي كفل لشعبنا هذا الحق بخفة سياسية هبطت عن سقف التفسير القانوني الدولي لنصوص القرار، هذا التفسير الذي يعطي شعبنا حقا جماعيا وفرديا بالعودة الى دياره، وأصبحت الخيارات المطروحة على شعبنا والتي تترجم هذا الحق تقبل كل شيء الا العودة الى الوطن التي جاءت الصياغة بشأنها من أجل أن تخرجها من اطار حق الاختيار وتضعها في اطار المبادرات الانسانية التي يمكن للعدو ان يسمح بها وينزعه من مضمونه الحقوقي القانوني».

أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

«الأيام»، ٧ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف تنازلت عن القضايا الخمس التي تمسك بها الأخ الرئيس ياسر عرفات منذ محادثات كامب ديفيد وهي العودة والدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، والحدود والاستيطان. ان وثيقة جنيف تقول ان هناك شركاء فلسطينيين في التنازل وليس في السلام والحل السياسي.. انني أؤمن بالعمل بالساحة الاسرائيلية واقناع المجتمع الاسرائيلي بأنك تريد السلام لكن ليس على حساب حقوقنا، فأية محاولة للاختراق في جبهة الخصم يجب الا تتم على حساب اختراق في جبهتنا».

صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح.

«القدس»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن من أهم الأهداف الصهيونية الخبيثة لهذه الوثيقة بثّ شعورٍ قاتل بالإحباط واليأس وفقدان الأمل في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، فلسان حالها يقول للشعب الفلسطيني إن تضحياتك بالآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى و المعتقلين، ودفعك ثمناً باهظاً من أمنك واستقرارك وحياتك اليومية وقوت أبنائك لم يكن ليقربك من أهدافك الوطنية التي تجاهد من أجل تحقيقها، ولكن على النقيض من ذلك فإنك بهذه التضحيات تتراجع إلى الوراء، و تزداد بعداً عن تحقيق أهدافك في الحرية والاستقلال، وهدف الصهاينة من وراء ذلك صرف الشعب الفلسطيني عن المقاومة والانتفاضة ليبقى الاحتلال في أمنٍ و استقرار إلى الأبد ».

د. عبد العزيز الرنتيسي، أحد قادة حركة المقاومة الاسلامية-حماس.

٢ كانون ثاني ٢٠٠٤.

«تخرج علينا بعض الشخصيات التي فقدت الدور والطريق، وتعيش مأزق خيارها الاستراتيجي، ورهاناتها الخاسرة على التسوية المذلة، وتآكل رصيدها الوطني في الشارع الفلسطيني، وتذهب دون أي غطاء أو شرعية إلى منتجعات البحر الميت وسويسرا تتفاوض في الظلام، في أسوأ محاولة لاستثمار الدم الفلسطيني الطاهر المقاوم، ودون أي حساب لثمن هذه الخطوات الانهزامية وما يُلحقه ذلك من ضرر بالقضية الفلسطينية، وهي التي طالما تشدقت بأنه لا يجوز لأحد أن يجرّ الشعب الفلسطيني بكاملة إلى أجندته وخياره الخاص، فيما تسمح لنفسها دون أي رصيد شعبي بالتنازل عن الوطن المقدس، ضاربة عرض الحائط ليس فقط بالشعب الفلسطيني وإنما بالأمة كلها».

الشيخ نافذ عزام، القيادي في حركة الجهاد الاسلامي.

كانون اول ٢٠٠٣.

«تدعو حركة فتح جماهير شعبنا وقواه السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية والنضالية في مواجهة الاحتلال، ورفض وثيقة جنيف، وأمثالها من مبادرات، ورفض كافة المحاولات الرامية الى انقاذ شارون من محنته ومأزقه الداخلية والدولية، وتحذر الحركة في هذا الوقت بالذات من مخاطر توفير طوق نجاة لشارون في ظل المتغيرات والاحداث الاقليمية والدولية الراهنة».

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، دولة فلسطين.

٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«ان اتفاق جنيف هو صك استسلام جديد، وخطيئة كبرى، لا يمكن للشعب الفلسطيني ولا لأي شعب عربي ومسلم أن يقبل به بحال من الأحوال، فهو يشطب-عمليا- حق العودة للشعب الفلسطيني المشرد من ارضه، ودياره، وهو يحول الدولة الفلسطينية «الموعودة» الى مجرد محمية منزوعة السلاح مفتوحة فضاءاتها ومياهها وحدودها لجيش الاحتلال الغاشم؟»

حركة المقاومة الاسلامية-حماس.

١ كانون أول ٢٠٠٣.

هذا ما ورد في وثيقة جنيف...

المادة 7 - اللاجئون

١. أهمية مشكلة اللاجئين

أ. يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين هما فلسطين واسرائيل، تعيشان جنبا الى جنب في سلام، فإن حلا متفقا عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما.

ب?. سيكون مثل هذا الحل رئيسيا من أجل بناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

٢.قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية.

أ. يقر الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية (المادة ٢ ب) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل أساس حل قضية اللاجئين ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من هذه الاتفاقية.

٣.التعويض

أ. يحق للاجئين الحصول على تعويض عن لجوئهم وفقدانهم للممتلكات على ألا يمس ذلك أو يتضرر بمكان الاقامة الدائم للاجئين.

ب . يقر الطرفان بحق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في التعويض.

٤.اختيار المكان الدائم للاقامة

ينطوي حل الشق الخاص بمكان الاقامة الدائم في مشكلة اللاجئين على قرار مدروس من قبل اللاجئين يمارس بناء على الخيارات والوسائل المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. تكون أماكن الاقامة الدائمة التي يحق للاجئين الاختيار بنها كما يلي:

أ . دولة فلسطين، بموجب البند (١) أدناه.

ب . المناطق في اسرائيل التي يتم نقلها الى فلسطين من خلال تبادل الاراضي، بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية بحسب البند (١) أدناه.

ج. دول أخرى، بناء على البند (٢) أدناه.

د. دولة اسرائيل حسب البند (٣) أدناه.

هـ.الدولة المضيفة الحالية، بموجب البند (٤) أدناه.

١. يعتبر الخياران المتعلقان بمكان الاقامة الدائم في

«ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن منطلق تمسكها بالثوابت الوطنية الفلسطينية والثوابت القومية للأمة العربية، تعلن ادانتها لوثيقة جنيف، التي تمس في الصميم الأهداف والمصالح العليا للشعب الفلسطيني، ومستقبل أجياله. إن الهدف الرئيس لهذه الوثيقة، هو تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات الذين اقتلعوا من بلادهم تمهيدا لالغاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ والذي يؤكد على حق اللاجئين بالعودة الى ديارهم وقراهم التي هجروا منها قسرا عام ١٩٤٨».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المكتب السياسي.

٣٠ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«إن الاتفاق لا يمثل موقف اللاجئين و إنما يمثل وجهة نظر الذين وقعوا عليه فقط ، لأنه يشكل تراجعا واضحا

عن مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة ، وبالتالي فان هذا الاتفاق لن يحقق شيئا للشعب الفلسطيني و إنما سوف يزيد من حجم الخلاف بين صفوفه. انني أدعو إلى إفشال اتفاق جنيف ومقاومته وتراجع من وقعوا عليه واعلان تمسكهم بالأهداف الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف».

الأسير حسام خضر، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

«الحياة الجديدة»، ١٢ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

الفقرتين (أ) و (ب) حقا لكل اللاجئين الفلسطينيين وسيتم ذلك بالتطابق مع قوانين دولة فلسطين.

٢. يظل الخيار (ج) خاضعا للقرار السيادي للدول الثالثة بموجب الأعداد التي تقدمها كل دولة ثالثة للمفوضية الدولية. وتشكل هذه الأعداد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم كل دولة ثالثة.

٣. يظل الخيار (د) خاضعا للقرار السيادي لدولة اسرائيل وبموجب الاعداد التي ستقدمها اسرائيل الى المفوضية الدولية. ويشكل هذا العدد اجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستستقبلهم اسرائيل. وكقاعدة، ستنظر اسرائيل في متوسط الأعداد الكلية المقدمة من مختلف الدول الثالثة الى المفوضية الدولية.

٤. يكون الخيار (هـ) خاضعا للقرار السيادي للدول المضيفة الحالية. وعندما يكون هناك ممارسة لهذه الحق، فإن ذلك سيتم في سياق برامج التنمية واعادة التأهيل الفورية والمكثفة للاجئين. تعطى الأولوية فيما سبق الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٥. الخيار الحر والمدروس

ستتم العملية التي يعبر فيها اللاجئون الفلسطينيون عن اختيارهم بشأن مكان اقامتهم الدائم على أساس قرار حر ودروس ويلتزم الطرفان نفسيهما ويشجعان الأطراف الثالثة على تسهيل الخيار الحر للاجئين في التعبير عما يفضلونه ويلتزمان بمواجهة أية محاولات للتدخل أو الضغط المنظمة على عملية الاختيار. وهذا لن يضر بالاعتراف بفلسطين باعتبارها تجسيدا لتقرير المصير الفلسطيني.

٦. انهاء وضعية اللاجئين

يتم انهاء وضعية اللاجئين الفلسطينيين فور تحقيق مكان الاقامة الدائم للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية.

٧. انهاء المطالبات

تنص الاتفاقية على حل دائم وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولا يجوز رفع أية مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة ١٧ - بنود ختامية

وتشمل بندا ختاميا ينض على اصدار قرار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومن الجمعية العمومية في الامم المتحدة بتبيان الاتفاقية ويلغيان قرارات للأمم المتحدة السابقة.

«أن الهدف الرئيس لوثيقة جنيف هو تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات تمهيدا لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وقراهم التي هجروا منها قسرًا عام ١٩٤٨م.. ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ترفض هذه الوثيقة، وتعتبر من ذهب الى جنيف من الجانب الفلسطيني لا يمثلون إلا أنفسهم، وخارجون عن الإجماع الوطني الفلسطيني».

زاهر الششتري، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

كانون أول ٢٠٠٣.

«ان حركة الجهاد الاسلامي تدين وترفض وثيقة جنيف التي تعتبرها جزءا من الحرب الصهيونية التي تشنها حكومة شارون وامتداد للمشروع التآمري وخروجا عن ثوابت واجماع شعبنا وتفريطا بتضحياته».

الشيخ شريف الطحاينة، القيادي في حركة الجهاد الاسلامي.

١ كانون اول ٢٠٠٣.

«يا احفاد القسام وعبد القادر الحسيني، في هذا الزمن العصيب، والمنعطف التاريخي الخطير الذي تمر به قضيتنا الوطنية العادلة، زمن ازمة المبادرات الاستسلامية ممن لا علاقة لهم بالمقاومة ليعلنوا الاستسلام، ولا علاقة لهم بتمثيل الشعب ليمثلوه، ومن لا يمتلكوا بطاقة اللجوء ليتنازلوا عنها، ومن لا يصنعوا الموقف الوطني لقرروا فيه، فاننا في شبيبة فتح، شبيبة المقاومة والعطاء والتضحية، لا يسعنا في هذه المحنة الا ان نعيد التأكيد على موقفنا التالي من مبادرة جنيف، مبادرة اعلان الردة: اولا، نعلن تمسكنا الثابت بكافة ثوابتنا الوطنية وعلى رأسها حق العودة لكافة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها، ومواصلة نضالنا حتى تحقيق هذا الهدف السامي، ومحاربة هذه المبادرة وكل مبادرة اخرى تنتقص من حقوقنا الوطنية، ومواجهة من يقفون ورائها بكل الوسائل السياسية الممكنة»

منظمة الشبيبة الفتحاوية، فلسطين.

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«ان مبادرة جنيف هي مبادرة غير رسمية ولا تمثل وجهة نظر حركة فتح، ولا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني. ونؤكد أنه لا يحق لأي كان أن يجتهد في اتخاذ قرارات مصيرية نيابة عن الشعب الفلسطيني الا من خلال مرجعياته الوطنية والديمقراطية».

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، اقليم الجنوب.

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف ليست لنا، انما علينا. هي طعنة نجلاء في صدر الشعب الفلسطيني وأخطر من سايكس بيكو، اعتبرها باطلة لانها لا تمثل شعبنا ومن وقعها لا يحمل صفة رسمية. لا يجوز لدولة راعية لمعاهدات جنيف التي تحمي حقوق الافراد في السلم والحرب أن تهدر الحق الفلسطيني وتعفي اسرائيل من مسؤوليتها عن الحرب والعدوان».

عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

«عرب٤٨»، ٧ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن ما أقدم عليه البعض في سويسرا يشكل خطوة خطيرة تمسّ الثوابت الوطنية وإن وثيقة جنيف تحمل في طياتها مخاطر كبيرة وأهمها التنازل عن حق العودة المقدس لدى الشعب الفلسطيني الذي أقرته قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٩٤ وهي تتعارض مع خيار الشعب الفلسطيني خيار الانتفاضة والمقاومة، خيار التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم»

عباس الجمعة، عضو اللجنة المركزية، ومسؤول العلاقات السياسية في جبهة التحرير الفلسطينية.

«العودة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف هي خروج عن الاجماع الوطني الفلسطيني ومسا بالثوابت وهو ما ترفضه فتح جملة وتفصيلا.. ان من قام بهذه الخطوة أنهم عملوا بدون تفويض أو وجه حق.. ان هذه الاعمال لن تحرف الانظار عما يقترفه شارون ولن تضيع البوصلة الوطنية المتجهة دوما الى الحرية والخلاص عبر كل وسائل المقاومة والانتفاضة».

حسين الشيخ، أمين سر مرجعية فتح في الضفة الغربية.

«الحياة الجديدة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان ما جاء في وثيقة جنيف من نصوص وبنود يخفض من سقف الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ويعتبر خروجا عن الاجماع الوطني ويسيء اساءة بالغة لثوابتنا الوطنية المتضمنة في القرارات الصادرة عن المجلس الوطني والمجلس المركزي في دوراتها المتعاقبة..»

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في الاردن.

«الحياة الجديدة»، ٣ كانون أول ٢٠٠٣.

«انني أؤكد على قدسية حق العودة واعتبره حجر الاساس للسلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.. أنني اندد بوثيقة جنيف وهي مؤامرة تجاوزت قرارات الشرعية الدولية وخاصة فيما يتعلق بحق العودة الذي أكدت عليه الأمم المتحدة أكثر من ١٣٠ مرة اضافة الى مسها بالثوابت والحقوق الوطنية..»

عبد الفتاح غانم، مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون المخيمات.

«الحياة الجديدة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن القيادة الشرعية لشعبنا ممثلة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهي صاحبة الحق في إجراء أية مفاوضات سياسية تتعلق بقضيتنا الوطنية ونعتبر الأصوات والأشخاص والتحركات التي تطل علينا بين الفينة والأخرى متجاوزة عذابات وتضحيات شعبنا نعتبرها خروجاً وتجاوزاً لثوابتنا الوطنية وحقوقنا الشرعية ونطالب هؤلاء بالكف عن هذه التحركات التي تتم بعيداً عن الأطر الشرعية الفلسطينية وتتم وشعبنا ينزف دماً ويتعرض لأبشع أنواع إرهاب الدولة. اننا نعيد تمسكنا الدائم والثابت بحقوق شعبنا الوطنية وبما فيها العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تنفيذاً للقرار ١٩٤ وحقنا في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

لجنة الطوارئ للقوى الوطنية والإسلامية، محافظة بيت لحم.

١٩ تشرين أول ٢٠٠٣.

«? ان في مقدمة النتائج الخطيرة التي تنطوي عليها »الوثيقة« هو تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات الذين اقتلعوا من بلادهم تمهيدا لالغاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى أرضهم وديارهم وقراهم التي هجروا منها قسرا عام ١٩٤٨، وهذا يذكرنا بالتحرك الأمريكي-الصهيوني المكثف الذي نجح سابقا في الغاء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٣٩ الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية».

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي (بيروت).

٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«واهمون أولئك الذين وقعوا على وثيقة جنيف والذين ساندوهم فلسطينيين كانوا أم عربا أم غيرهم، فالشعب العربي الفلسطيني ومعه أحرار أمته لا يتنازلون عن ارض أجدادهم ومقدساتهم ولا يمكن أن يتحول هذا الشعب الفلسطيني المقاتل الصامد الذي خاض وما يزال معركة التحرير بعزيمة وتصميم الى هنود حمر، بل سيبقى هذا الشعب الكبير، كبير في عطاءه غير المسبوق من دماء أبنائه صامدا شامخا متمسكا بهويته الوطنية والقومية وعقيدته ودينه وارضه ومقدساته».

فؤاد دبور، الناطق بلسان لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية.

مؤتمر البقعة، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣، «العودة».

«أن اخطر ما في وثيقة جنيف هو توقيتها المشبوه ومضمونها، إذ أنها تمهد للإطاحة بالقرار ١٩٤ الذي يحفظ حق العودة والقرار ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . إن التنازل عن حق العودة وفقا لوثيقة جنيف يأتي متزامنا مع مشروع الكونغرس الذي يهدف إلى توطين الفلسطينيين في البلاد التي يقيمون فيها، ويأتي متزامنا أيضا مع التأكيد على يهودية إسرائيل، الأمر الذي سيعرض من دون شك ما يزيد عن المليون فلسطيني مقيمين في أراضى ١٩٤٨ المحتلة إلى الترانسفير.

الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان).

كانون أول ٢٠٠٣، «العودة».

«إن القاسم المشترك الأعظم بين كل تلك المبادرات، عدا عن الاعتراف الفظّ بشرعية الكيان الصهيوني وبيهودية »الدولة العبرية«، هو التخلي الفاضح عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حق العودة، الذي لم تأت الوثيقة على مجرد ذكره صراحةً. وهذا ما يعني اعفاء الحركة الصهيونية والدولة العبرية من مسؤوليتها السياسية والأخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين وعن نكبة عام ١٩٤٨. كما يعني هذا تجاهل جذور الصراع العربي/الإسرائيلي وحقائقه، عبر القفز عن النكبة إلى حرب حزيران عام ١٩٦٧، وما ترتب عليها من احتلال باقي الأرض الفلسطينية. وكل هذا يشكل تنازلاً صريحاً عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي أقرتها المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة القرار رقم (١٩٤) الذي يتضمن من وجهة نظرنا ثلاثة حقوق متلازمة: هي حق العودة إلى الديار الأصلية التي شرد منها اللاجئون عام ١٩٤٨، وحق استعادة الممتلكات، والحق في التعويض حسب معايير القانون الدولي».

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة/ مكتب لبنان وسوريا (بيروت).

٦ كانون أول ٢٠٠٣.

« إن وثيقة جنيف هي تعارض مباشر مع روح ونصوص القانون الدولي الإنساني مشددة على أن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه لا تسقط بالتقادم ولا يحق لأحد التفاوض عليها».

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)- لبنان.

٢ كانون اول ٢٠٠٣، «العودة».

«ان وثيقة جنيف هي توثيق تاريخي للتفريط بحقوق الأمة ومحاولة عقيمة لإنهاء المقاومة الفلسطينية الباسلة وتنكر للدم الفلسطيني والشهداء الأبرار عبر عقود من الكفاح الذي ستظل سيرته مبعثا للفخر ومدرسة للتضحية«.

وائل السقا، نقيب المهندسين الأردنيين (عمان).

١٣ كانون اول ٢٠٠٣، «العودة».

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني.. لتكن ذكرى تقسيم فلسطين يوم التأكيد على .. حق العودة الى بيوتنا التي طردنا منها ومقاومة كافة المشاريع التي تتجاهل هذا الحق كخارطة الطريق واتفاقية جنيف..»

لجان الأرض للدفاع عن حق العودة (سوريا).

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«إن مهمة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومجابهة كافة مشاريع التأهيل والتوطين هي مهمة وطنية وقومية واسلامية تأتى في إطار النهوض بالمهمة الوطنية والقومية المشتركة والتصدي للاحتلال والتوسع الصهيوني دفاعا عن الأرض العربية، وبتوحيد كافة هذه القوى للوقوف صفا واحدا في مواجهة العدو المشترك تستعيد امتنا كافة حقوقها المغتصبة... إن حق تقرير المصير لا يصح دون حق العودة ناجزا وكاملا وان وحدة الشعب العربي الفلسطيني شرط أساسي ليتمكن من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير».

طلعت أبو عثمان، الناطق الإعلامي باسم لجان الدفاع عن حق العودة في الأردن.

مؤتمر البقعة، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣، «العودة».

«إننا، وكافة جماهير شعبنا في الوطن والشتات نؤكد تمسكنا بالحقوق الوطنية الثابتة وفي المقدمة منها حق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس، ونعلن رفضنا المطلق لوثيقة جنيف وما جاء فيها من تنازلات مجانية للعدو الصهيوني باعتبارها تمس بالثوابت الوطنية وتحمل في طياتها مخاطر كبيرة تهدد الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا.. اننا ندعو القيادة الفلسطينية الى إعلان رفضها الواضح لهذه الوثيقة، ورفع الغطاء السياسي عن كافة الموقعين عليها، كما وندعو الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع الدولي إلى عدم توفير أي شرعية رسمية لها باعتبارها تتناقض مع قرارات الإجماع العربي والدولي التي تنص على حقوق شعبنا ».

المنظمات والهيئات الشبابية الفلسطينية في منطقة صور (لبنان): مركز التواصل الاجتماعي (أجيال)، الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، رابطة بيت المقدس لطلبة فلسطين، اتحاد الشباب الديمقراطي، منظمة الشبيبة التقدمية الفلسطينية، منظمة الشبيبة الفلسطينية، شبيبة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، شبيبة حزب الشعب الفلسطيني، منظمة شبيبة جبهة التحرير الفلسطينية.

١٥ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن حق شعبنا في العودة الى دياره هو حق تاريخي مقدس يستند الى مبادئ الحق والعدل المطلقين وهو غير قابل للتصرف أو المساومة أو التفاوض أو الاستفتاء ولا يسقط بالتقادم ومرور الزمن. إن حقنا في العودة يتعارض جذريا مع كل الدعوات المشبوهة الداعية للتوطين أو الدمج أو الإنابة أو التعويض بديلا عن العودة وكل المشاريع التي يروج البعض لها والتي تشكل خروجا على الثوابت الوطنية«.

عبد المجيد دنديس، عضو اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة الأردن (عمان).

١٣ كانون أول ٢٠٠٣، «العودة».

إتفاقيات السلام، اللاجئون والمشاركة الشعبية

لماذا يجب أن يكون اللاجئون الفلسطينيون «خروجاً عن القاعـدة»؟

عبر دراسة مقارنة لاتفاقيات السلام في ثلاث عشرة منطقة مختلفة من العالم، سعى بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الى القاء الضوء على افضل النماذج المطبقة لاتفاقات السلام ودور القانون (خاصة قانون حقوق الانسان والقانون الانساني العالمي) الى جانب اهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة وتطبيق اتفاقيات السلام، وتطرقها لحل قضية اللاجئين والمهجرين في هذه المناطق تحديدا. وتشتق قيمة الدراسة من قيمة محاورها، خاصة ونحن نشهد تغييب متعمد لحقوق اللاجئين من أجندة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، بل يتعداه الى غيابها حتى عن المبادرات غير الرسمية التي طرحت في الفترة الاخيرة كمبادرة نسيبة-أيالون، ووثيقة جنيف.١

ويبدو جليا أن جميع الاتفاقيات التي تم تحليلها من اجل انجاز هذه الدراسة، قد تضمنت نصوصا واضحة بخصوص حقوق الانسان وحقوق اللاجئين والمشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقيات. وتركز غالبية الاتفاقيات على حقوق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم باعتبار ذلك احد اهم عناصر عملية تسوية النزاعات. في الوقت ذاته، فان بعض الاتفاقيات تنص على ضرورة انشاء المؤسسات والهيئات المحلية والوطنية والعالمية والتي تتولى مهمة تسهيل ومتابعة عملية عودة اللاجئين الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، كما ان هذه الهيئات تتولى مهمة اعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم من اجل ضمان ازالة كافة الترسبات السلبية التي نتجت عن الصراعات التي ادت الى تهجيرهم.



اتفاقيات السلام وحقوق اللاجئين

لقد اثبتت الدراسات التحليلية للعديد من اتفاقيات السلام في العالم ان الاطراف المتنازعة تمكنت من تحديد أسباب الخلافات بينها وايجاد الارضية المشتركة للاتفاق قبل توقيع اتفاقيات السلام، ولكن العنصر الاهم كان دوما الاعتراف بحقوق اللاجئين وتقديم الحلول الدائمة والشاملة لقضيتهم. وفي ذات الوقت، فان تجاهل حقوق اللاجئين في الاتفاقيات يؤدي دوما الى التأثير السلبي على عملية اصدار التشريعات الخاصة بحقوق المهجرين واللاجئين، ويزداد الوضع تعقيدا عندما تكون الغالبية العظمى من السكان هم من المهجرين واللاجئين.

وتتمتع كل قضية من قضايا اللاجئين بميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من القضايا. وعليه، فان الحل المطروح لكل قضية يتميز بآلياته الخاصة التي تضمن تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. واضافة الى ذلك، فان حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ممتلكاتهم وديارهم الأصلية يأتي ضمن العناصر الاساسية التي تضمن ديمومة وشمولية الحل السلمي المقترح.

وبدوره، يعتبر الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي صراعاً فريداً من نوعه. ولا يعود تميز الصراع هذا فقط بسبب عناصره المميزة، رغم فرادة بعضها، بل أيضا بسبب الغياب المطلق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وغياب أي إلتزام إسرائيلي حيال مسؤوليته بنشوء القضية عن اجندة المفاوضات ومركبات مشاريع ومبادرات السلام المطروحة. اضافة الى ذلك، فان هنالك غياب تام لقضايا حقوق الإنسان او إنشاء المؤسسات المختصة بمتابعة تطبيق هذه الحقوق طبقا للمعايير والاتفاقيات الدولية في هذا السياق. ومن البديهي القول ان الاعتراف بحقوق الانسان يوفر الإطار العام الذي ينظم العلاقة بين الأعداء السابقين، كما انه يضع الأسس للحوار المستقبلي بين كافة الأطراف إضافة إلى كونه يساعد بشكل كبير على التخلص من مخلفات الصراع والنزاعات التي كانت قائمة. «وفي ظل منظومة متوازنة لحقوق الإنسان، فان الأساس في هذه الحقوق هو الحق المطلق للإنسان بالعيش في المكان الذي ولد فيه اوالعودة الى هذا المكان في حالة تم تهجيره منه. ويعتبر اي خرق لهذا الحق الإنساني هو السبب الذي يؤدي إلى نشوء قضايا اللاجئين في جميع الحالات، حيث ان بعض هذه القضايا تكون معقدة الى درجة تتطلب الكثير من الجهود لحلها».٢

ولكل لاجئ الحق الفردي الاختياري المطلق بالتمتع بحقوقه الكاملة ومن ضمنها حق العودة واستعادة الممتلكات.«ولا يعني الحق الفردي الاختياري هنا غياب المعايير التي تحث اللاجئين على العودة وانما تعني انه يجب الا يمنع اللاجئون من ممارسة حقهم في العودة لاي سبب من الأسباب».٣ كما ان الحق الفردي متاح لكل اللاجئين دون اي شكل من أشكال التمييز ودون إخضاع الموضوع للعشوائية والانتقائية بل ان الحق هو ملك لكل لاجئ بغض النظر عن اي اعتبارات اخرى.

وفي الوقت ذاته، فان العديد من اتفاقيات السلام قد تضمنت بنودا تنص على ضرورة انشاء المؤسسات الدولية او الوطنية وحتى المحلية تكون مهمتها متابعة عملية اعادة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم او الاشراف على عمليات تعويضهم عن الخسائر والأضرار في حال نصت الاتفاقيات المبرمة على ذلك. كما ان هذه المؤسسات او الهيئات تعنى بمتابعة اعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم الاصلية ومراقبة تحصيلهم لكافة حقوقهم.

وتوفر هذه الدراسة التحليلية ملخصا شاملا لدور حقوق اللاجئين في المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية الهادفة الى تسوية الصراع بين الطرفين كما انها تقدم ملخصا مفصلا عن حقوق اللاجئين في اتفاقيات شبيهة وكيف تم التعامل مع القضايا المماثلة.

حقوق اللاجئين: عنصر اساسي في اتفاقات السلام الدائمة

منذ بداية عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مؤتمر مدريد قبل عقد من الزمن، لوحظ التغييب الكامل لحقوق اللاجئين من ضمن اجندة هذه العملية. وقد بنيت عملية مدريد-اوسلو بالاساس على فكرة انشاء دولتين منفصلتين على أرض فلسطين التاريخية تكون واحدة للفلسطينيين والاخرى «لليهود». وبالنسبة للاجئين، فقد أوحت صيغة عملية السلام المذكورة على ان حل قضيتهم سيتم من خلال اعادة توطينهم في الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وبالتالي، فان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مبني في الاساس على كونها قضية انسانية مع تجاهل مطلق للقوانين الدولية والاتفاقيات العالمية التي تكفل لكل لاجئ حقوقه الشرعية. ولا يوجد في جميع مشاريع السلام التي طرحت حتى الآن اي اشارة الى حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها عنوة كما انها تخلو من اي اشارة الى استعادة حقوق السكن والملكية.

وتشكل حقوق اللاجئين عموما عنصرا أساسيا في اتفاقات السلام الدائمة، كما انها تلعب دورا مركزيا خاصة في الصراعات بين القوميات والاعراق المختلفة. وقد ركزت جميع اتفاقيات السلام التي ضمنت حقوق اللاجئين بشكل كامل، ركزت على منح اللاجئين حق العودة الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم. ومن الامثلة على هذه الاتفاقيات، والتي قام مركز بديل برصدها ودراستها، اتفاقيات السلام التي حلت الصراع في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، طاجكستان، جورجيا، بوروندي، رواندا، ليبيريا، سيراليون، موزامبيق، كمبوديا وغواتيمالا.

وقد نصت اتفاقيات السلام في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، بوروندي، غواتيمالا وليبيريا، وبشكل واضح على حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية او اماكن سكناهم.

وقد ورد في اتفاقية العام ١٩٩٩ الملحقة باتفاقية السلام في كوسوفو: «تعترف جميع الاطراف بحق جميع الاشخاص بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها».٤

وبالاضافة الى ذلك، فان العديد من اتفاقيات السلام قد نصت بشكل واضح على حق جميع اللاجئين بالعودة الى الديار التي هجروا منها دون اي تدخل عشوائي بهذا الحق. ويشير اتفاق دايتون للسلام الموقع في العام ١٩٩٥ لحل الصراع في البوسنة والهرسك، على أنه: «يحق للافراد والعائلات اختيار اماكن اقامتهم بشكل حر... وتتعهد جميع الاطراف بعدم التدخل في اختيار اللاجئين لاماكن اقامتهم كما ان الاطراف المعنية تتعهد بعدم اجبار السكان على ترك اماكن سكناهم او الانتقال الى اماكن قد تشكل خطرا على حياتهم وسلامتهم او اجبارهم على الانتقال للاقامة في اماكن تفتقر لمقومات البنية التحتية اللازمة من اجل حياة كريمة وطبيعية للسكان». من جهة اخرى، ركزت الاتفاقيات على الطبيعة الاختيارية لعملية العودة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الاطراف المتنازعة هناك على ان «تقوم الحكومة بتوفير الظروف المناسبة والتسهيلات المطلوبة من اجل ضمان حرية العودة الاختيارية للاجئين الى المناطق التي اقتلعوا منها او الى اي اماكن اخرى يختارون التوجه للاقامة فيها». اما في البوسنة والهرسك، فقد نصت الاتفاقية على ان«تقوم جميع الاطراف المعنية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الحرية المطلقة للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة الى الاماكن الاصلية التي اقتلعوا منها». ويتطلب هذا الامر، حسب نص الاتفاقية، تعديل الاجراءات الادارية والتشريعات المطبقة في المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرف والتي قد تعيق عملية العودة الاختيارية للاجئين او تميز بين لاجئ وآخر».

في الوقت ذاته، تشدد الاتفاقيات على مبدأ حق كافة اللاجئين والمهجرين بالعودة بأمان وكرامة. فاتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة في بوروندي والتي وقعت في تنزانيا عام ٢٠٠٠، تنص بوضوح على أن «تتم عملية العودة بكرامة وفي ظل توفر الضمانات الأمنية اللازمة مع مراعاة خاصة لاوضاع وقدرات الاطفال والنساء». اما اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، والموقع في العام ١٩٩٥، فينص على «التزام جميع الاطراف بالسماح للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة بدون اية مخاطر او مضايقات او تهديد او اضطهاد. كما تظل عملية العودة متاحة لكافة اللاجئين دون اي تمييز على اساس العرق او الدين او الآراء السياسية».

وإضافة إلى ما تقدم، فان العديد من الاتفاقيات قد نصت على توفير الضمانات الأمنية والعفو للاجئين. فقد نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة في طاجكستان، على التزام الحكومة بعدم تقديم اللاجئين العائدين الى المحاكمة بسبب مشاركتهم في الصدامات السابقة او الحرب الاهلية التي دارت في ذلك البلد. اما اتفاقية السلام الرباعية الموقعة في عام ١٩٩٥ حول جورجيا، فقد نصت على «تمتع اللاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة دون اي تهديد بالتعرض للاعتقال او السجن او اية اجراءات جنائية اخرى».

ولم تغفل الاتفاقيات الواردة حق استعادة الممتلكات للاجئين والمهجرين، فقد تطرقت العديد من هذه الاتفاقيات اليه بشكل لا يقبل التأويل. ومن بين هذه الاتفاقيات، نورد على وجه الخصوص اتفاقيات السلام في كل من البوسنة والهرسك، كوسوفو، كمبوديا، غواتيمالا، موزامبيق، بوروندي، كرواتيا، وجورجيا. فتنص اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع في كوسوفو في العام ١٩٩٩، على سبيل المثال، على حق جميع اللاجئين والمهجرين باستعادة ممتلكاتهم التي صودرت منهم بما فيها العقارات، واعادة الاستفادة من هذه الممتلكات بالطريقة التي يرونها مناسبة. اما اتفاقية «اردوت» الكرواتية والموقعة في العام ١٩٩٥، فتنص على حق اللاجئين في استعادة ممتلكاتهم والحق في تلقي التعويض المناسب عن الممتلكات التي لا يمكن استعادتها نتيجة تعرضها للدمار والخراب وان هذا الحق متاح لجميع اللاجئين دون اي تمييز عرقي او ديني.

المعلومات الواجب تزويد اللاجئين بها قبل تقريرهم لمكان اقامتهم

تنص غالبية الاتفاقيات التي تم تحليلها في هذه الدراسة على ضرورة ان تقوم الاطراف المعنية بتزويد اللاجئين بقدر كاف من المعلومات حول الاماكن المعروضة لهم لاختيار اقامتهم المستقبلية. واذا اخذنا اتفاقية السلام في بوروندي كمثال، نلاحظ انها تنص بوضوح على ضرورة اطلاق حملات التعريف والتوعية بين اللاجئين والمهجرين حول الاماكن المتاحة امامهم للعودة اليها وكذلك تنظيم زيارات لديارهم الاصلية من اجل التعرف على الاوضاع هناك قبل ان يقرروا المكان الذي سيعودون اليه. اما في جورجيا، فقد اتفقت جميع الاطراف على فتح الابواب امام اللاجئين من اجل الحصول على المعلومات الدقيقة والكافية عن الاماكن التي يحق لهم العودة اليها من اجل اعطائهم الفرصة لاختيار المكان المناسب.

وكما اشرنا سابقا، فان اتفاقيات السلام تشدد على ضرورة انشاء المؤسسات والهيئات المحلية او الدولية والتي تتولى تنسيق وتسهيل عملية عودة اللاجئين. ومن الامثلة على ذلك، اتفاقية السلام الشاملة حول طاجكستان، والتي وجهت من

خلالها كافة الاطراف الدعوة الى الامم والمتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوروبية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، من اجل العمل على المساعدة على ضمان عودة اللاجئين والمهجرين والمساهمة في اعادة ترتيب اوضاعهم في الاماكن التي يختارون العودة اليها. اما في كمبوديا، فان الادارة الانتقالية التي عينتها الامم المتحدة قد لعبت دورا محوريا في تسهيل عملية عودة اللاجئين الى الاماكن التي اقتلعوا منها. وفي بوروندي، اتفقت جميع الاطراف المتناحرة على تشكيل هيئة وطنية عليا مهمتها تنظيم وتسهيل عودة اللاجئين واعادة دمجهم في الاماكن الجديدة التي يختارون الاقامة فيها على ان تعمل هذه الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والدول المعنية بالقضية.

على صعيد آخر، فقد نصت بعض الاتفاقيات التي تم استعراضها في هذه الدراسة على تشكيل الهيئات المنفصلة التي تتولى معالجة قضايا الملكية للاجئين والبت في اي نزاعات حول هذه القضايا. وقد تم تشكيل مثل هذه الهيئات في كل من البوسنة وجورجيا وبوروندي. وفي حالات اخرى، كما حصل في كوسوفو، قامت الامم المتحدة بانشاء هيئات خاصة تتولى مهمة التعامل مع الخلافات التي تبرز حول موضوع المساكن والممتلكات التي استعادها اللاجئون. واخيرا، نشير الى انه في حالات معينة، في البوسنة وبوروندي على سبيل المثال، تم انشاء هيئات مختصة لتحديد قيمة التعويضات التي ستمنح للاجئين الذين لا يرغبون في العودة الى مساكنهم وممتلكاتهم ويختارون الاقامة في اماكن بديلة.

اللاجئون الفلسطينيون: قضية مؤجلة

تنص اتفاقية الاطار (اتفاقية اعلان المبادئ) الموقعة في العام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية (المادة ٥ /٣) والاتفاقية الملحقة الموقعة في العام ١٩٩٥ (القسم الثالث، المادة ١٨) على انه سيتم معالجة قضية اللاجئين الذين اقتلعوا من اراضيهم في العام ١٩٤٨ في مرحلة لاحقة ضمن مفاوضات السلام التي ستتناول الوضع النهائي والحل الدائم للصراع بين الطرفين. في ذات الوقت، تنص الاتفاقية على ان يتم تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين اقتلعوا من اراضيهم في العام ١٩٦٧ (أي من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة الحالية. ومن اجل تحقيق ذلك، نصت اتفاقية اعلان المبادئ (اوسلو) على تشكيل لجنة رباعية دائمة تكون مهمتها تحديد اللاجئين الذين طردوا من اراضيهم الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ وبالتالي ينطبق عليهم نص الاتفاق القاضي ببحث قضيتهم في الفترة الحالية (المادة السابعة من اعلان المبادئ). وقد وردت نصوص مشابهة في الاتفاقيات الملحقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول تحديد اللاجئين الذين هجروا في العام ١٩٦٧ نتيجة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة كما ورد في المادة (١٧/ ٢) من اتفاقية غزة- اريحا الموقعة في العام ١٩٩٥ والمادة (٢٧/ ٢- القسم الرابع) من الاتفاقية الملحقة الموقعة في العام ١٩٩٥.

وما يثير الدهشة في هذا السياق، هو ان المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية وحتى لحظة توقفها في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، لم تتناول مسألة المهجرين والنازحين الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما انها لم تقدم اي تصور او مسودة اتفاق حول قضية لاجئي عام ١٩٤٨. كما ويلاحظ غياب اي اشارة لحق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم في المبادرات غير الرسمية التي طرحت مؤخرا بقصد وضع تصورات للحل النهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين كخطة نسيبة- ايلون وتفاهمات جنيف. وفي الوقت نفسه، فان بعض المبادرات تتضمن صياغة تميل الى عرض الخيارات المتاحة للاجئين ضمن مجموعة من التصورات والاقتراحات لحل قضيتهم ولكن هذه المبادرات تخلو من الوضوح مما ينفي عنها صفة كونها خيارات يحق للاجئين الاختيار من بينها.

وبالرغم من كون هذه المبادرات تتطرق بشكل واضح الى دور المؤسسات العالمية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الا انها لا تتطرق بشكل واضح وفعال الى السلطات التي ستخول لهذه المؤسسات من اجل حل قضية اللاجئين. كما ان المبادرات المذكورة، لم تتطرق الى دور المؤسسات الوطنية والمحلية في تسهيل وتنسيق عملية عودة اللاجئين الى وطنهم واستعادة مساكنهم وممتلكاتهم.

لماذا تم تغييب حقوق اللاجئين

تنص الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين على تأجيل البحث في موضوعة الحق الفردي للاجئين. واضافة الى ذلك، فان اسرائيل ترفض بشكل مطلق ان تمنح السكان الفلسطينيين (غير اليهود) حقوق مواطنة كاملة. ويعود السبب الى ان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم الاصلية داخل اسرائيل، قد يؤدي الى تهديد الهوية اليهودية لاسرائيل. وفي تعليقه على هذه المسألة، يقول يوسي بيلين، احد مهندسي وثيقة جنيف، «ان هذا الوضع [عودة اللاجئين الى ديارهم الاصلية داخل اسرائيل] قد يؤدي الى تحويل اسرائيل الى دولة «عادية» وليس دولة كما نريدها نحن». (جريدة القدس/ ٢٠٠١/١/٥)

وبالتالي، فان سبب تجاهل حق اللاجئين يعود لكونهم فلسطينيين وليسوا يهودا. «في اللحظة التي تفقد فيها اسرائيل غالبيتها اليهودية، فانها ستفقد ميزة كونها دولة قومية لليهود. وبالتالي، لن يكون بامكانها الاستمرار في الوجود بناء على الاساس الذي انشئت عليه». ويعود السبب في كون غالبية سكان اسرائيل من اليهود الذين يسيطرون على الاراضي ومحتوياتها، لكون الفلسطينيين قد حرموا من ابسط حقوقهم الانسانية والمتمثل بالحق في العودة الى ديارهم الاصلية التي اقتلعوا منها. كذلك الامر، فقد ساهمت هيمنة فكرة ان الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي مبني بالاساس على الاحتلال العسكري الاسرائيلي المستمر للاراضي الفلسطينية في تغييب مسألة حقوق اللاجئين عن عملية صنع السلام بين الطرفين حتى الآن. كذلك الامر، فان المجتمع الدولي قد اقر بحق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة بناء على مبدأ رفض احتلال اراضي الغير بالقوة وليس بناء على مبدأ كون الاحتلال الاسرائيلي هو حركة استعمارية عنصرية. وقد اجبرت منظمة التحرير الفلسطينية على قبول هذا الافتراض كشرط اساسي من اجل انطلاق عملية التفاوض السياسي بين الطرفين.

ان الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة الدولة الفلسطينية في هذه المناطق بحد ذاته لم يكن كافيا من اجل تحديد جذور الصراع بين الطرفين والذي من ضمن عناصره الاساسية تهجير عدد هائل من الفلسطينيين من اراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم وحتى مصادرة مواطنتهم وتحويلهم الى لاجئين في الوطن والشتات. وقد ركزت عملية صنع السلام بين الطرفين حتى الآن على فكرة اقامة دولتين منفصلتين للشعبين تتمتع كل منهما بالسيادة الكاملة ويكون لكل دولة وحدتها العرقية والقومية والدينية مع تجاهل كامل للحقوق الانسانية للافراد او ايجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين، فان قضية اللاجئين قد نتجت عن حركة استعمارية بدأت قبل ما يزيد عن نصف قرن ولا تزال مستمرة لغاية اليوم. وبناء عليه، فان نهاية الحركة الاستعمارية من الضروري ومن الطبيعي ان يرافقه عودة اللاجئين الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم ومساكنهم التي جردتهم اسرائيل منها، ولكن معظم الاسرائيليين يرفضون هذه الرؤية للصراع. ومن ضمن الاسس التي اعتمدت كخلفية قانونية لانشاء دولة لليهود في فلسطين هي فكرة الحاجة لانشاء دولة لليهود من اجل حمايتهم من اضطهاد اعدائهم. وبناء عليه، فان اي حل للقضية الفلسطينية، يجب ان لا يشمل حق اللاجئين بالعودة الى ديارهم. وطالما انه لا يوجد اتفاق حول الاسباب الحقيقية للصراع، فبالتالي لن يكون من الممكن الاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين.

غياب الحقوق قد يؤدي الى تضييق آفاق تحقيق السلام

من الصعب القبول بفكرة تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة واستعادة ممتلكاتهم كما هو الحال في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية في الوقت الذي أقرت واعترفت فيه جميع اتفاقيات السلام التي انهت الصراعات الكبرى في العالم بحقوق اللاجئين، وبالتالي لا يمكن القبول باعتبار الحالة الفلسطينية استثناء لهذه القاعدة. ويعتبر الاعتراف بهذه الحقوق هو الاساس للديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاساسية والحريات. ان اية اتفاقية لا تعترف بحقوق اللاجئين وخاصة حق العودة الاختياري قد تقود الى تجاهل حقوق المهجرين واللاجئين وبالتالي لا يمكن ضمان عدم تكرار المشكلة مستقبلا.

اتفاقيات السلام والمشاركة الشعبية

في الوقت الذي تغيب فيه حقوق اللاجئين الفلسطينيين المفاوضات الرسمية، وبعض المبادرات غير الرسمية، فإن الفلسطينيين على وجه العموم لم يكونوا أبدا جزءا من «موضوع الحديث»، منذ ان التأم مؤتمر باريس للسلام، عقب الحرب العالمية الاولى، والفلسطينيون هم موضوع الحديث والحوارات والجدالات واصدار القرارات التي تخص قضيتهم وحلها بالطرق السلمية، لكنهم نادرا ما كانوا جزء من هذه العملية. وعلى الرغم من أن اتفاقات السلام هي نتيجة عملية تفاوض بين النخب السياسية مدعومة بموقف دولي يستهدف تسهيل الوصول الى الاتفاقيات وتطبيقها، الا أن القطاعات الشعبية والمجتمعية، تظل تمثل العامل الاساسي للتطبيق الفعلي والفعال للاتفاقيات.

بناء على ما تقدم، تتجلى اهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة اتفاقات السلام وتطبيقها، وهو ما يوفر للقطاعات المجتمعية الفرصة للتعبير عن رأيها فيما يخص عملية انهاء الصراع الى جانب المشاركة في تحديد طبيعة وشكل السلام الدائم المنشود. كما تساهم المشاركة الشعبية الى حد كبير في تدعيم المبادئ والتركيبة الديمقراطية بالاضافة الى شمل المسائل الاكثر تعقيدا ضمن الحل واضفاء الشرعية على الاتفاقيات. عدا عن ذلك، فانها توسع قاعدة الالتفاف الشعبي حول الاتفاقيات مما يشكل احد اهم الدعامات التي تؤدي الى تثبيت الاتفاقية على المدى البعيد.

وتشير الدراسات المقارنة لاتفاقيات السلام التي وضعت حدا للصراعات والنزاعات طويلة الامد الى انه، «عندما يتوفر الدعم الشعبي العريض لاتفاقيات السلام، فانه يصبح من السهل جدا التعاطي مع القضايا الخلافية الحرجة والحساسة من خلال الحوار والنقاش السياسي وحل المشاكل الأخرى وعملية البناء». كما ان وجود قاعدة شعبية داعمة، يوفر البيئة المناسبة التي تمكن اطراف النزاع من وضع الحلول لجذور الصراع وتسويته وليس فقط التعايش معه او ادارته.٥

المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية

منذ انطلاقتها الاولى، وفرت عملية السلام الفلسطينية- الاسرائيلية، بعض الفرص المحدودة للمشاركة الشعبية سواء على مستوى التمثيل في المفاوضات او لعب الادوار الاستشارية او المشاركة المباشرة. وتاريخيا، تم حرمان الفلسطينيين من حقهم الاساسي في المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها علاقة مباشرة بتسوية قضيتهم ورسم آفاق مستقبلهم. فعلى سبيل المثال، تجاهلت دول الحلفاء المنتصرة والتي شاركت في مؤتمر باريس للسلام والذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، ارادة الفلسطينيين وطموحهم وحقوقهم وقررت وضع الاراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني، كتمهيد لمخطط أشمل لاقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، بدون مراعاة رغبة وخيار سكان فلسطين الأصليين في الاستقلال. وفي العام ١٩٤٧، عقدت الامم المتحدة سلسلة من المشاورات حول الوضع المستقبلي لفلسطين، ولكنها سرعان ما تجاهلت ارادة ورغبة الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين الذين اختاروا العيش في دولة ديمقراطية يكون جميع السكان مواطنين فيها ومتساوي الحقوق ورفضوا فكرة تقسيم فلسطين بين الشعبين على اسس عرقية ودينية وقومية. وفي العقود التي تلت، تم تجاهل الفلسطينيين وقيادتهم من اجندة كافة المشاريع التي طرحت من اجل صنع احلال السلام بينهم وبين الاسرائيليين.

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي عندما اقرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني القادر على التفاوض باسمهم من أجل تحقيق السلام في المنطقة. ومع ذلك، فقد استمرت هذه الدول والقوى في تجاهل ارادة ورغبة القطاعات الشعبية الفلسطينية سواء في عدم استشارتها بخصوص ما يجري على الأرض او تغييبها عن سير العملية السلمية.

ومع ذلك، فقد عمل الفلسطينيون منذ البداية على تفعيل آليات وشق سبل تكفل لهم المشاركة في عملية صنع السلام بما يتلائم وروح نضالهم ومبادئهم وحقوقهم. فشرع اللاجئون الفلسطينيون، على سبيل المثال، منذ بداية الخمسينات على تشكيل الهيئات الخاصة بهم والتي تعمل على تنظيم عملية المطالبة بحقوقهم قبل ان قامت الامم المتحدة بانشاء الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين، كلجنة الامم المتحدة للتوفيق حول فلسطين. وبعد ان التقت هذه الأخيرة بممثلي اللاجئين في بيروت، اشارت في تقرير خاص لها: «لقد تأثر اعضاء اللجنة كثيرا بموقف ممثلي اللاجئين الذين عبروا عن رغبتهم بالعودة الى ديارهم

هل وصلت الرسالة ؟!...

«مقترحات ياسر عبد ربه وبيلين ويعالون هي محاولات لإضفاء الشرعية على عملية التطهير العرقي وللحكم على اللاجئين بالنفي المؤبد بعيدا عن ديارهم... اننا لا نعترف بأية محاولة لإسقاط حق العودة والذين يروّجون لهذه المحاولات لا يمثلون الشعب الفلسطيني ولا يعبرون عنه، ونناشد العالم الوقوف إلى جانبنا لكي ينعم الشرق الأوسط بالسلام دون تطبيق قواعد القانون الدولي وأولها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم».

المنظمات الفلسطينية العاملة في مجال حق العودة وأعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في لبنان. من بين الموقعين: مجموعة عائدون، المركز الحمائي لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، مركز العودة الفلسطيني، اتحاد لجان حق العودة، هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المجموعة ١٩٤، تجمع حتما سنعود، الاتحاد العام للأطباء ، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، جمعية تضامن المرأة العربية، المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، جمعية التضامن الاجتماعية، اتحاد مراكز الشباب الفلسطيني، منظمة اسر الشهداء، تجمع المهندسين الفلسطينيين واتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني.

كانون أول ٢٠٠٣.

«إن أي اتفاق يهدف إلى حل القضية الفلسطينية لا يمتلك مشروعيته إلا من خلال انسجامه مع الإطار العام للقانون الدولي وعلى رأس ذلك قضايا الدولة والقدس والحدود والمستوطنات والمياه واللاجئين. ورغم أن اتفاق جنيف يعلن بأنه ليس اتفاقا رسميا إلا أنه في مضمونه وفي روحه العامة يسلم بمشروعية الطلب الإسرائيلي في إسقاط حق العودة وذلك قبل أن تبدأ المفاوضات أصلا».

مركز العودة الفلسطيني (لندن).

كانون أول ٢٠٠٣.

«إرضاء لله ثم وفاء لدماء الشهداء ولتراب الآباء والأجداد وحفاظا على حقوق وكرامة الأجيال القادمة نعلن نحن المجتمعون والممثلون لكافة فئات الشعب الفلسطيني في الأردن رفضنا لمشاريع التوطين والوطن البديل ونصر على حقنا المقدس والقانوني في العودة الى وطننا فلسطين».

«وثيقة البقعة»، مؤتمر البقعة.

١٥ كانون الأول ٢٠٠٣، »العودة«.

«اننا نطالب السيد ياسر عرفات بإقصاء تلك الشخصيات الفلسطينية التي توصلت إلى اتفاق جنيف عن أي موقع من مواقع المسؤولية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية، وندعو جميع أبناء الشعب الفلسطيني لا سيما اللاجئين منه إلى تعزيز كفاحهم ووحدتهم لدرء كل المخاطر التي تهدد حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم».

رسالة من اللجان الشعبية والاجتماعية والأهلية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة ودعم الانتفاضة في سورية الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. من بين الموقعين: اتحاد لجان حق العودة، مجموعة عائدون، رابطة العودة الفلسطينية، لجنة حتمية العودة، المجموعة ١٩٤، ملتقى الشباب الفلسطيني، المنتدى الثقافي الديمقراطي الفلسطيني، لجان الأرض للدفاع عن حق العودة، لجنة التنسيق للمنظمات والفعاليات الشبابية، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، اللجنة النسائية لدعم حق العودة، مؤسسة بيسان للتنمية الاجتماعية، منظمة الشبيبة الفلسطينية، المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، منتدى غسان كنفاني الثقافي، لجان المرأة الشعبية الفلسطينية، المكتبة الثقافية الفلسطينية، مؤسسة فرح الفلسطينية للأطفال، النادي السينمائي الفلسطيني، فرقة بيسان للفنون الشعبية، مركز الشباب الفلسطيني (جفرا)، ونادي الشهيد عز الدين القسام.

٢٣ تشرين أول ٢٠٠٣.

(يتبع على الصفحة التالية)

الاصلية من اجل العيش بسلام مع جيرانهم». كما اعتبرت تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ نقطة انطلاق جديدة لتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات والمشاريع المطروحة من اجل احلال السلام في المنطقة.

تجاهل الفلسطينيين قاد الى رفع مستوى التنظيم الذاتي

لقد ادى استثناء اللاجئين من التمثيل في الوفد الفلسطيني في مباحثات مدريد-أوسلو التي انطلقت في العام ١٩٩١ الى بروز العديد من المبادرات الذاتية بين مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس الشرقية، المهجرين داخل اسرائيل واللاجئين في الشتات من اجل بلورة قيادة خاصة باللاجئين تعمل على التحشيد من اجل احقاق حقوقهم القانونية والشرعية. وقد هدفت غالبية هذه المبادرات الى الاعراب عن القلق والاستهجان لاستثناء حقوق معينة ودعت الى التركيز على المطالب الاساسية للاجئين والتمثيل الافضل لهم في المفاوضات الى جانب دمقرطة عملية صنع السلام في الشرق الاوسط.

وقد عقد في العامين ١٩٩٥- ١٩٩٦ سلسلة من المؤتمرات والمنتديات للاجئين والمهجرين داخل اسرائيل وتبعها سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والتي هدفت جميعا الى التركيز على الحقوق الاساسية للاجئين واطلاق الحملات الشعبية الهادفة للدفاع عن هذه الحقوق ووضع الآليات المناسبة من اجل العمل على احقاقها. ووضعت هذه الحملة نصب اعينها هدف توسيع القاعدة الشعبية المدافعة عن حقوق اللاجئين وعدم اقتصار الحملة على قطاعات محددة. كما ان هذه الحملة قد شكلت حركة ديناميكية مستقلة شارك فيها العديد من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية (من اللاجئين وغير اللاجئين) على مستوى الوطن والشتات وكان هدفها المركزي التحشيد من اجل حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن عملية السلام الدائم، في اطار القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

وقد توجت انجازات الحملة الشعبية بتشكيل اللجان الشعبية للاجئين والمؤتمرات الشعبية التي نجحت في انتخاب مجلس ومؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين عقد اعماله على مستوى الوطن والشتات. وقد كان لكل مؤتمر مجلس عام منتخب للاجئين مهمته الاساسية ايجاد الآلية الشعبية المناسبة للنضال من اجل الحقوق الوطنية الشرعية، الديمقراطية، الحقوق المدنية وحقوق الانسان. مع حرص هذه الهيئات والمؤتمرات واللجان على التأكيد أنها لا تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لكافة ابناء الشعب الفلسطيني. وقد لعب التنظيم الذاتي لقطاعات اللاجئين دورا اساسيا في استعادة اللاجئين لحقهم في التمثيل وهو الحق الذي تم تجاهله من قبل بعض الجهات والهيئات الفلسطينية الاخرى. كما ان هذه الهيئات قد هدفت قبل كل شيء للتأكيد على حق اللاجئين بالتمتع بحقوقهم.

وتجدر الاشارة، الى ان الممثلين الدوليين وحتى القيادة الوطنية، قد وقفوا عائقا في وجه افساح المجال امام القطاعات الشعبية لتشارك في عملية صنع السلام. فلم تتطرق كافة مفاصل عملية السلام حتى الآن الى موضوعة المشاركة الشعبية في عمليتي كامب ديفيد الاولى والثانية، ومفاوضات اوسلو السرية، والمفاوضات اللاحقة وذلك بهدف إنجاز الاتفاقيات الجزئية. كما تولت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست بموجب اتفاقات أوسلو مسؤولية قطاعات محددة من الشعب الفلسطيني دون سواهم من الفلسطينيين، فبالرغم من عودة معظم القيادات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من أجل المشاركة في بناء السلطة الوطنية من الشتات، الا ان الأخير أصبح أقل رعاية من ذي قبل. وعليه، فقد تم تجاهل الفلسطينيين في خارج مناطق الشفة الغربية وقطاع غزة، عن مجمل عمل السلطة ومجلسها التشريعي.

اضافة الى ذلك، فان هذه المفاوضات والاتفاقيات قد التفت على الاجندة التي حددها المجتمع المدني، لتكون بذلك عرضة للضغوطات والابتزازات السياسية المختلفة. وقد تكون هذه هي الحالة التي وصلت اليها قضية اللاجئين الفلسطينيين. وكما اشار المؤرخ الاسرائيلي، ايلان بابي، فان استثناء اللاجئين الفلسطينيين من العملية السلمية، قد اسقط البعد التاريخي للصراع وحوله الى صراع بلا جذور وبالتالي ليس هناك اي حاجة لوسائل وآليات من اجل حل النزاع. من جهة اخرى، لم تتطرق المبادرات غير الرسمية الحالية كوثيقة نسيبة- ايلون ووثيقة جنيف الاخيرة، الى اهمية المشاركة الشعبية ولم تعمل على الاستفادة من الدور الداعم الذي تلعبه مثل هذه المشاركة في تدعيم عملية صنع السلام وتطبيقه. وفي الوقت الذي تبدو فيه مثل هذه المبادرات على انها مبادرات خاصة ناتجة من مؤسسات المجتمع المدني، الا انها في حقيقة الامر تمثل موقف النخبة السياسية ليس الا. ولعل كلتا المبادرتين المذكورتين تتجاهل امكانية الاستفادة من المشاركة الشعبية واهمية هذه المشاركة ولا تختلف في تعاطيها مع هذا الموضوع عما قدمه الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبقين، بيل كلينتون وايهود براك، للفلسطينيين خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز ٢٠٠٠. ولعل المحاولات التي تلت طرح هذه المبادرات من اجل تحشيد الدعم الشعبي لها، لم تصل الى حد اخراط القطاعات الشعبية في صياغتها، بل وقفت عند حد الدعوة فقط الى تأييدها. وقد كان من المفترض ان يتم العمل على اشراك القطاعات الشعبية في صياغة الخطوط الاساسية لهذه الاتفاقيات لا ان يبقى الحال كما اشرنا اليه.



ومن ناحية التطرق الى اهمية المشاركة الشعبية، فان المبادرات المذكورة تختلف عن بعض المبادرات الاخرى السابقة. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة خاصة ممثلة لكافة الاحزاب السياسية في مجلس العموم البريطاني بزيارة الى المنطقة من اجل اللقاء بفعاليات اللاجئين الفلسطينيين للخروج بتصور محدد لرؤية هؤلاء اللاجئين لشكل الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وقد جرت جلسات الاستماع في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الاردن وسوريا ولبنان. وقد شكلت جلسات الاستماع هذه، والتي تم لاحقا ترجمتها ونشرها، مشاركة شعبية من خلال النقاش الحر والمفتوح لصياغة الحل الامثل للمعضلة. وقد وفرت هذه الجلسات او هذه المبادرة، الفرصة للاجئين من اجل تحديد المعايير والخطوط الاساسية التي تكفل حلا شاملا وعادلا لقضيتهم الشائكة.

المشاركة الشعبية من منظار مقارن

تتجلى المشاركة الشعبية في العديد الصيغ في سياق عملية صنع السلام وتطبيقه، ومن الممكن تمثيل القطاعات الشعبية عن طريق أحزاب سياسية و/او مؤسسات أهلية مباشرة في العملية التفاوضية مثلا، كما يمكن تشكيل هيئات استشارية من القطاعات الشعبية لتزويد المفاوض بالنصائح الى جانب منح هذه القطاعات الفرصة للتعبير عن رأيها واهتماماتها واخذها بعين الاعتبار في عملية التفاوض. كما انه من الممكن منح الافراد الفرصة للمشاركة في العملية السلمية سواء في مرحلة صياغة الاتفاقيات او تطبيق هذه الاتفاقيات على ارض الواقع من اجل وضع حد للصراع.٦

وتدل التجارب المقارنة الى ان المشاركة الشعبية في العملية السلمية يجب الا يقتصر فقط على المستوى النظري بوضع آليات لهذه المشاركة بل يجب أن يتعدى ذلك الى مستوى المشاركة الشعبية الفعلية. ٧

في مالي، فقد قام العديد من الشخصيات المحلية الفاعلة على سبيل المثال في اواسط التسعينات بعقد ما يزيد عن الخمسين لقاء للفعاليات الشعبية في المناطق التي كان فيها الصراع محتدما. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه اللقاءات بين بضع مئات ليصل الى الف مشارك في كل لقاء. وقد تولى وجهاء القرى ورجالات الدين في كل منطقة مهمة جمع وضبط الاسلحة الى جانب مهمة مساعدة المهجرين واللاجئين والمحاربين السابقين في عملية اعادة الاندماج في المجتمع المحلي والتخلص من ترسبات الصراع المرير. حيث تم دعم وتمويل هذه المهمات من خلال مجلس الكنائس النرويجي بعد عجز الحكومة عن خرط الفئات الشعبية في عملية التسوية وصنع السلام. وقد قادت اللقاءات والمؤتمرات الشعبية الى ترسيخ دعائم عملية التسوية وتوفير القاعدة الشعبية العريضة التي وفرت لهذه العملية الحماية وضمان الاستمرارية.

وقد وفرت اتفاقية احلال الديمقراطية في جنوب افريقيا لحوالي سبع وعشرين منظمة وهيئة بما فيها احزاب سياسية واتحادات تجارية ومؤسسات دينية من اجل اجراء مفاوضات حول الترتيبات السياسية ووضع الدستور الجديد للجمهورية. وقد تم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في اختيار المشاركين في الوفود التي تفاوضت حول هذه القضايا حيث تم فيما بعد دمج كافة المشاركين في مجموعات خاصة عملت على وضع الاساسيات للتسوية السياسية. وقد ضمت كل مجموعة شخصا مختصا في البحث في اتفاقيات السلام الشبيهة من اجل تقديم المشورة للمفاوضين حول افضل النماذج المطبقة في العالم. وبسبب تصعيد عمليات العنف وعدم الاتفاق على القضايا الخلافية، فان الاتفاقية لاحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا قد جمدت. ومع ذلك، فان العديد من الافكار التي نتجت عن عملية الحوار والتفاوض قد اعتمدت من خلال المفاوضات الجزئية التي جرت بين الاحزاب السياسية المختلفة هناك. كما ان القطاعات الشعبية قد ساهمت في صياغة الدستور الخاص بالجمهورية من خلال اللقاءات والمؤتمرات الخاصة التي عقدت في جميع انحاء الدولة لهذا الغرض. كما ان المواطنين قد تمكنوا من التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم من خلال رسائل مكتوبة تم ارسالها الى صناع القرار بعد ان وضعت الهيئات المختصة صناديق خاصة لتجميع هذه الرسائل في الاماكن السكنية المختلفة.

اما في ايرلندا الشمالية، فان العديد من النشطاء غير الطائفيين وعدد من افراد المؤسسات غير الحكومية قد شكلوا منتدى وطني عرف باسم «مبادرة عام ١٩٩٢». وقد وفر المنتدى للمواطنين والقطاعات الشعبية الفرصة من اجل طرح قضاياهم بشكل حر مباشر بعد ان كانت هذه القضايا تطرح من خلال الاعمال العسكرية للمجموعات المسلحة فقط. كما تم عقد جلسات استماع لطلبات المواطنين في جميع انحاء الجمهورية من خلال لجنة محايدة مكونة من سبعة اعضاء وبرئاسة شخصية غير ايرلندية. وقد تم ترجمة ونشر محتويات جلسات الاستماع لتشكل القاعدة التي يعتمد عليها بهدف زيادة الدعم الشعبي لاتفاقية السلام الموقعة والاطار العام الذي تم من خلاله حل النزاع في ذلك البلد.

وفي غواتيمالا، فان اتفاقية السلام قد وفرت المجال الفسيح امام المشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقية. ففي نهاية الثمانينات، قامت لجنة المصالحة الوطنية والمكونة من ممثلي اثني عشر حزبا سياسيا مختلفا، الحكومة، الجيش، واتحاد الكنائس الكاثوليكية، قامت هذه اللجنة بتنظيم مؤتمر للحوار الوطني المفتوح. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد على الخمسين منظمة وهيئة من المهتمين بالصراع بما فيها المنظمات الطائفية، قطاعات الاعمال، النقابات، والجمعيات الخيرية والتعاونية حيث تم نقاش القضايا المفصلية المتعلقة بالصراع في ذلك البلد. وقد ساهمت هذه المحادثات في وضع اطار عام للاتفاقية، وتم انتخاب هيئة خاصة مكونة من ممثلي عشرة مؤسسات مجتمعية مختلفة حيث تم تفويض اعضاء هذه الهيئة لوضع مسودات الاتفاق حول القضايا المثيرة للخلاف هناك. الا ان هذه الهيئة فقدت صفة كونها هيئة من هيئات المجتمع المدني بعد ان انخرطت في حل قضايا سياسية معلقة بين الحكومة والثوار خصوصا مع تزايد حدة الخلافات بين هذه الفئات.

وقد تمكن اللاجئون في غواتيمالا من تنظيم انفسهم ضمن اطار هيئة دائمة حيث عمل ممثلو اللاجئين من خلال هذه الهيئة على التفاوض المباشر من اجل حق جميع اللاجئين بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم. وقد كفلت الاتفاقية للاجئين كافة حقوقهم وامنهم وحرية تشكيل التنظيمات الخاصة بهم بعد العودة الى موطنهم الاصلي واستعادة ممتلكاتهم تحت اشراف مراقبين دوليين. كما كفلت لهم ان يخضعوا للسلطات المدنية وليس للسلطات العسكرية. الى جانب ذلك، فان قطاع النساء من بين اللاجئين قد نجح في تنظيم النساء ضمن هيئات خاصة في اطار تنظيمات اللاجئين حيث عملت هذه الهيئات على تحسين اوضاع النساء اللاجئات بعد عودتهن مع عائلاتهن الى غواتيمالا. وكما اشار العديد من الباحثين والمختصين، فان اللاجئين في غواتيمالا لم ينتظروا صنع السلام، بل شاركوا منذ البداية في صياغته وتطبيقه كذلك. كما ان المشاركة الشعبية الفعالة ساهمت الى حد كبير في ارساء دعائم نظام ديمقراطي كفل للجميع حقوقهم. اما في موزامبيق وغينيا بيساو الجديدة، فان المبادرة باشراك منظمات المرأة والمؤسسات الكنسية، قد ساهم مساهمة فعالة جدا في تطبيق اتفاقية السلام هناك الى جانب المساهمة الى ارساء دعائم السلام في ذلك البلد.

المشاركة الشعبية تسهل عملية صنع السلام وتطبيقه

في الوقت الذي تتجنب فيه العديد من الحكومات والهيئات فتح باب المفاوضات امام المشاركة الشعبية، الا ان الدراسات المقارنة تشير الى ان الأخيرة تلعب دورا بارزا في تسهيل تطبيق اتفاقيات السلام وضمان حالة من السلام الدائم والشامل، سواء على مستوى الدور الاستشاري او المشاركة المباشرة. من جهة أخرى، فان الاتفاقيات التي لا تفسح المجال امام المشاركة الشعبية، تقود عادة الى فقدان الثقة الشعبية في هذه الاتفاقيات وبالتالي تعرض شرعيتها للمسائلة الشعبية مما ينتج عنه ضعف امكانية تطبيقها وآفاق السلام المستقبلية. اما طرح الاتفاقيات للمشاورات بعد ان يتم التفاوض عليها وتوقيعها، فهو عمل لا قيمة له لكون الامور تصل الى درجة لا يمكن معها اعادة صياغة جوهر هذه الاتفاقيات مرة أخرى. كذلك فان الاتفاقيات التي توقع دون ان يكون للقطاعات الشعبية اي دور في صياغتها، قد تكون مصدر للخلافات والصراعات المستقبلية اكثر من كونها اتفاقيات تهدف الى وضع حد للخلافات والصراعات والنزاعات.

اضافة الى ما تقدم، فان المشاركة الشعبية تشكل الضمانة الضرورية لاعطاء الاتفاقيات والقيادات الناتجة عنها الصفة الشرعية وعدم اللجوء الى الصراعات الجانبية. وكذلك، فان المشاركة الدولية في عملية صنع السلام، تؤدي هي الأخرى الى اضفاء المزيد من الشرعية الدولية على الاتفاقية وعدم تركها محدودة وخاضعة لقوانين محلية او اقليمية محددة، بل تعطيها صفة الشرعية على مستوى العالم مما يشكل عنصرا مهما في تثبيتها وتدعيمها.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

هوامش

١- للاطلاع على الدراسة الوافية حول الموضوع باللغتين الانكليزية والعربية، راجع صفحة بديل الالكترونية: www.badil.org .

٢- أنظر الى:
G.J.L Coles, "UNHCR and the Political Dimension of Protection" (1995).

٣- راجع،
UNHCR, Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection (1996).

٤-أنظر الى،
Christine Bell, Peace Agreements and Human Rights, 2000.

٥-أنظر الى:
Catherine Barnes. Owning the Process: Mechanisms for Political Participation of the Public in Peacemaking. Joint Analysis Workshop Report, Conciliation Resources, 2002.

٦-لمزيد من المعلومات حول المبادئ الاساسية والممارسة للمشاركة الشعبية في عمليات السلام، طالع صفحة الانترنت الخاصة بموارد التسوية:
www.c-r.org/pubs/occ_papers/pp_policy.html

٧- انظر الى، كرمة النابلسي: السيادة الشعبية، الحقوق الجماعية، المشاركة والحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين. ورقة عمل خاصة بمركز بديل رقم ٤- نيسان.2003

مخيم قلنديا: بين الحاجز العسكري وحاجز المبادرات

بقلم: هبة الطحان

بين أزقته الضيقة وبيوته المتلاصقة، يعيش سكان مخيم قلنديا للاجئين قصصا تتشابه بالهم والألم الذي تعانيه عائلات المخيم؛ ففي عائلة واحدة، وخلال فترة لا تتجاوز الأربعين يوما، استشهد الطفل ياسر الكسبة (١١ عاما) في محيط السياج الشائك المقابل لمطار قلنديا، ليلحق به شقيقه «سامر» في ذكرى الأربعين..

تتشابه، كذلك، قصة ياسين وأحمد حمد، اللذين استشهدا خلال الانتفاضة الأولى، وأيضا قصة إسماعيل وياسين شحادة، اللذين لم تكن قرية بئر ماعين هي «الفقيد العزيز» الوحيد لوالدهما محمد شحادة (أبو إسماعيل)، الذي طرد من أرضه وبيته ومكان طفولته عام ١٩٤٨، ولجأ إلى مخيم قلنديا، بل كانت فجيعته أكبر وفقدانه أقسى، عندما خطف منه الاحتلال اثنين من فلذات كبده، وسرقوا أمله في الحياة، فقتلوا ابنه البكر اسماعيل (٢٣ عاما)، أثناء مشاركته في مسيرة المليون من أجل العودة سنة ١٩٩٨.

كان إسماعيل في ذلك اليوم على موعد مع الشهادة، فقد انضم إلى المسيرة، محتجا ومنتفضا على وضع اللاجئين في المخيمات، وهتف مع أصدقائه اللاجئين انتصارا لتثبيت حق العودة، إلا أن جنود الاحتلال اعترضوا طريق المسيرة السلمية، وفتحوا نيران أسلحتهم على الشبان والفتيان العزل من اجل إسكات صوت اللاجئين بعد أن سرقوا أرضهم، تاركين اسماعيل جثة هامدة في نهاية يوم دام جديد.

ومع انطلاقة انتفاضة الأقصى، قرر ياسين، شقيق إسماعيل الأصغر، المشاركة مع شباب المخيم في فعاليات الانتفاضة، التي كانت في أوجها، فشارك مرات عدة في مواجهات مع جنود الاحتلال المتمرسين خلف «جيباتهم» ومصفحاتهم عند مطار قلنديا، إلا انه كان ينجو من رصاصهم ويعود منتصرا إلى بيته، غير أن الشهادة اختارته لتجمعه مع روح شقيقه إسماعيل، عند مدخل المخيم، حيث صمم على مواجهة دورية إسرائيلية وجها لوجه فباغته رصاص دورية أخرى وأرداه شهيدا.

اعدام مع سبق الاصرار

«كان بإمكانهم اعتقاله بعد محاصرته داخل مطار قلنديا، لكنهم فضلوا إطلاق النار على أخي لقتله، فهم مجرمون متمرسون في الإرهاب.. وكان بإمكانهم إسعافه بعد إصابته، لكن أيا من جنود الدورية الذين أطلقوا النار عليه لم يقم بتقديم الاسعافات اللازمة له، بل لم يسمحوا لأحد بنقله في محاولة لإنقاذ حياته إلا بعد مرور ساعتين على إصابته، وبعدما تأكدوا من استشهاده رغم كونه طفلا لم يتجاوز عمره ٢١ ربيعا».

بهذه الكلمات، بدأ محمد، شقيق الشهيد الطفل احمد ثابت أبو لطيفة، حديثه عن قصة إعدام أخيه بدم بارد على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي، قبل أن يضيف صديق للشهيد كان يرافقه دائما، «قررت أنا واحمد وبعض زملائنا التوجه مساء لإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال المتمركزين في مطار قلنديا، وبعد وصولنا إلى السياج الشائك المحيط به، بحثنا عن ثغرة ما، وتمكنا من الدخول والوصول إلى المطار لرشق دوريات الاحتلال بالحجارة، إلا أن الجنود المتمركزين في أعلى الأبراج لاحظوا دخولنا، فاتصلوا بدورية راجلة فوجئنا بقدومها فور دخولنا، ولذلك سارعنا إلى الفرار جميعا، عدا احمد الذي أمسك الجنود به. عدنا إلى منازلنا وكأن شيئا لم يحدث، معتقدين أن جنود الاحتلال سيفرجون عنه بعد ساعات، إلا أن ما حدث كان خطيرا، حيث أطلق أحد الجنود عيارا ناريا واحدا صوبه، اخترق قلبه وأصابه بنزيف حاد».

لقد أصبح المطار الذي يرتاده الأطفال بشوق وتلهف في كل بلدان العالم نقمة على هؤلاء الأطفال، وتحول إلى مكان للموت، تنتشر في أنحائه رائحة الجنود، وتسيل على طرقاته دماء الأطفال التي نزفت من أجساد العديد من الشهداء والجرحى.

فهو المكان الذي استشهد في محيطه عمر مطر، وفارس الجمزاوي، وياسر الكسبة، واحمد أبو لطيفة، كما جرح عشرات آخرون.

حاجز قلنديا: معاناة دائمة.

حاجز قلنديا.. كابوس ثقيل

يختنق سكان مخيم قلنديا بهواء الحاجز المغبر، ويسمعون صوت ضجيجه ليل نهار، ويشهدون الإذلال الذي يمارسه الجنود يوميا بحق الفلسطينيين المتنقلين عبر شطري الحاجز، الذي فرض بسطوة الاحتلال على أهالي المخيم، كما الآلاف من الفلسطينيين المتنقلين بين شمال الضفة وجنوبها؛ وفي محيطه سقط شهداء وجرحى من أطفال المخيم، وأهدرت كرامة الآلاف من الفلسطينيين.

وعن آثاره السلبية، يقول وجيه عطا الله، أمين سر مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، «أقفل الحاجز سوق العمل في وجه سكان المخيم، خاصة من كانوا يعملون في الرام وبيرنبالا والقدس الغربية، كما اضطر البعض إلى تغيير أماكن إقامته لمواصلة حياته، فيما اضطر آخرون إلى ترك عائلاتهم وأطفالهم في المخيم أسابيع طويلة بسبب عدم مقدرتهم على التنقل عبر الحاجز للوصول إلى أماكن عملهم اليومي».

كما توجه عشرات الأطفال إلى بيع الحلوى لراكبي السيارات، وأجبر تردي الأوضاع المعيشية عشرات آخرين على البيع في البسطات المنتشرة على جانبي الحاجز.

أما نسبة البطالة، فقد ازدادت لتتراوح بين ٠٤-٥٦٪، ما يعني ازدياد نسبة الفقر والعائلات المحتاجة.

ولا يشعر أهالي المخيم بالاطمئنان على أطفالهم، حيث تخشى « أم علي» من وجود أطفالها حتى بالقرب من مداخل المخيم، وتقول «لا أشعر بالأمان على أطفالي، من قوات الاحتلال التي تحوم باستمرار حول المخيم، كما حوّل هذا الحاجز حياتنا إلى جحيم، واضطررت بسببه لترك عملي كمربية أطفال في بيرنبالا».

ولجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي لبناء جدار فاصل يمتد من حي «أم الشرايط» في رام الله، عبر الكتل الإسمنتية وانتهاء بالأسلاك الشائكة بالقرب من السياج الذي يحيط بالمطار، الذي قاموا بتحويله إلى منطقة عسكرية وأحاطوه بثلاثة جدران: الأول، أسلاك شائكة يتبعها شارع ترابي. والثاني، أسلاك وأجهزة إنذار مبكر يتبعها شارع معبد. والثالث، أسلاك شائكة مرة أخرى..

وثيقة جنيف مرفوضة

ويبدو طبيعيا في ظل هذه المعاناة المتفاقمة أن يتمسك أهالي مخيم قلنديا بعودتهم إلى الديار التي هجروا منها عنوة، وأن يقاوموا أية حلول أو مشاريع سياسية تنتقص من حقهم في وطنهم، وتسعى إلى تأبيد بؤسهم وشقائهم في مخيمات اللجوء.

وانطلاقا من ذلك، تتشكل آراء أهالي المخيم ونظرتهم إلى حق العودة، الذي يحلم اللاجئون بممارسته، حيث يعتبرون أن وثيقة جنيف نسفته بالكامل، ابتداء من تعريفها «إسرائيل» كدولة «للشعب اليهودي»، وانتهاء باقتراحها حل قضية اللاجئين عبر التوطين وفق ما يسمى بـ«الخيارات الخمسة» المحددة في الوثيقة، والتي تقضي إما بتوطينهم حيث يقيمون، أو توطينهم في الدولة الفلسطينية، أو توطينهم في الأراضي التي يتم تبادلها بين الطرفين، وأخيرا منح إسرائيل حق تحديد قبول عودة المئات أو الآلاف منهم إلى أراضي ٤٨. وهو الأمر الذي لا يعني قبول إسرائيل بحق العودة، التي ستبقى مشروطة بأن تكون «اللحظة والقرار بإدخال أو إخراج أي شخص من إسرائيل بأيدينا»، كما أكد عمرام متسناع، رئيس حزب العمل سابقا، وأحد الموقعين على وثيقة جنيف.

إن أيا من هذه البنود لا يعني لاجئي مخيم قلنديا الذين يرفضون الوثيقة، جملة وتفصيلا، فما زالت الحاجة «أم محمد» تحلم بالعودة إلى قريتها «ساريس»، حيث أرضها وبيتها، و ما زالت تذكر رائحة ترابها العطرة، وأرضها الغنية بمختلف أنواع الخضار، وطوابين القمح. وعلى الرغم من تقدمها بالعمر، وعدم إدراكها لبنود الوثيقة التي تخص اللاجئين، إلا أنها ترفض جميع الاقتراحات التي لا ترجعها إلى بلدتها، حيث ولدت ونشأت.

كما يرفض عبد الله فيالة ما جاءت به الوثيقة، ويؤكد «لن نتنازل عن حقنا في العودة، وسنعلم أطفالنا عدم التخلي عن حقهم مهما طال وجود الاحتلال الإسرائيلي، وسنشعرهم بالألم والانكسار اللذين عانى منهما آباؤنا، والإذلال الذي عشناه نحن، كما أرفض أي حديث عن التعويض أو المساومة».

ويرى عطا الله، أن لغة الوثيقة تبسط المسائل وكأن القضية الفلسطينية ليست قضية أرض وشعب ودماء، كما يرى أن كل ما طرح تحت بند اللاجئين مرفوض أولا وأخيرا.

وكالة الغوث

توجد أربع مدارس للذكور والإناث في مخيم قلنديا تابعة لوكالة الغوث، بينما يعاني أهالي المخيم من وجود عيادة صحية واحدة، مكرسة لخدمة أكثر من عشرة آلاف نسمة، ولا يوجد فيها سوى طبيب عام واحد، لا يكفي لأهالي المخيم، الذين تحتاج أمراض الكثيرين منهم إلى أطباء متخصصين، إضافة إلى نقص الأدوية المتوفرة خاصة الأدوية الجلدية، كما يدفع أهالي المخيم ٠٣٪ من تكاليف علاجهم في المستشفيات.

ويقدر عدد العائلات المحتاجة بـ ٢٥٠ عائلة في المخيم. وضمن برامج الطوارئ تقدم «الاونروا» مساعدة مالية لكل من هذه العائلات بقيمة ٥٠ شيكلا كل شهرين، وطرودا غذائية بقيمة ٢٥٠ شيكلا لكل عائلة توزع كل ثلاثة أشهر.

ويندرج ضمن برامج الطوارئ، مشروع تأهيل مساكن العائلات الفقيرة والمتضررة، وهو مشروع موسمي، يتم في إطاره بناء غرفة ومطبخ وحمام، كحد أعلى للعائلة، بقيمة عشرة آلاف دولار.

وعن رأي سكان المخيم بهذه الخدمات، يقول عطا الله «نحن غير راضين عن مستوى الخدمات المقدمة، لأنها في حدها الأدنى لا ترتقي إلى الاحتياجات المطلوبة، خاصة مع الزيادة السنوية في عدد السكان اللاجئين».

هل وصلت الرسالة ؟! ...

«إن المؤتمر الفلسطيني-الأمريكي يرفض وثيقة جنيف رفضا قاطعا. ان وثيقة جنيف، تتعارض مع مبادئنا المتماسكة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم كما هو مسند الى القانون الدولي، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. اننا نطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم تبني هذه الوثيقة، ونطالب الادارة الامريكية أن تسلك حلا سلميا في الشرق الاوسط يستند الى قراري ٢٤٢ ، و ١٩٤».

المؤتمر الفلسطيني-الأمريكي.

١ كانون أول ٢٠٠٣.

«إننا باسم هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان ندين إتفاقية جنيف وتنازلاتها ونعتبر ما ورد فيها لا يعبر عن رأي اللاجئين الفلسطينيين كما لا يحق لاحد التنازل عن هذا الحق الجماعي والفردي كما أقرته الشرعية الدولية. أن هيئة التنسيق تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين مشكلة سياسية وانسانية ويستند حلها الى القرار ١٩٤ وتطبيقه القاضي بعودة اللاجئين الى ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨ والتعويض عليهم».

هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان.

١٠ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن وثيقة جنيف تشكّل قفزة نوعية في التمادي على الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة لكل اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وعليه، فإننا نضم صوتنا إلى الملايين من أبناء شعبنا ونعلن أن هذه الاتفاقية/الوثيقة باطلة ولاغية من أساسها، ونعلن تمسكنا بحق عودتنا وعودة كل اللاجئين إلى ديارهم. ونؤكد رفضنا لكل مشاريع ومخططات ومؤامرات التعويض والتوطين».

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل.

٨ كانون أول ٢٠٠٣.

«اننا ندين ما جاء في مبادرة جنيف من تنازلات خطيرة جدا في موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم، التي أخرجوا منها بقوة السلاح والمجازر. ونعتبر أن هذه المبادرة لا تمثلنا، بل وتتناقض مع طموحات شعبنا وثوابته التي أجمع عليها منذ عشرات السنين، وقدم في سبيلها الدماء والأرواح. إن هذه المبادرة تعتبر وسيلة لإضفاء الشرعية على عملية التنظيف العرقى لعام ١٩٤٨ ولتكريسها وللحكم على اللاجئين بالنفي المؤبد بعيداً عن ديارهم. إن هؤلاء الاشخاص الذين يروجون لهذه المحاولات لا يمثلوننا ولا يعبرون عن آرائنا، فلم يخول أحد بالتنازل عن هذا الحق».

المؤسسات الفلسطينية في أوروبا: مركز العودة الفلسطيني (لندن)، رابطة الجالية الفلسطينية في بريطانيا، إئتلاف لجان حق العودة في أوروبا، رابطة فلسطين في النمسا، جمعية المغتربين الفلسطينيين في النمسا، تحالف حق العودة في السويد، جمعية الجذور (سويسرا)، رابطة الجالية الفلسطينية في النرويج، رابطة الجالية الفلسطينية في هولندا، رابطة الكرمل (هولندا)، جمعية مناصرة الشعب الفلسطيني (ايطاليا)، الجالية الفلسطينية في فنلندا، لجان حق العودة في الدانمارك، رابطة الجالية الفلسطينية أودنسيا (الدانمارك)، مركز الأقصى الثقافي (الدانمارك)، جمعية التعاون الثقافي الفلسطيني الكتلاني (اسبانيا)، الجالية الفلسطينية في كاتالونيا وباليارس (اسبانيا).

كانون أول ٢٠٠٣.

«ادعو الى توحيد طاقات شعبنا ومؤسساته الوطنية من أجل محاصرة وافشال وثيقة جنيف... وأحذر من مغبة ان تتحول الوثيقة الى سقف تفاوضي يحدد المطالب الوطنية الفلسطينية نظرا لما تعتريها من ثغرات وتنازلات عند معالجتها قضايا الحل النهائي.. ان ما جاء بخصوص قضية اللاجئين يمثل خروجا عن السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.. ومخالفة واضحة لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤..»

وليد العوض، أمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني.

«الحياة الجديدة»، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

نتائج البعثة البرلمانية البريطانية لتقصي الحقائق حول اللاجئين

قامت البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين بزيارات ميدانية الى مناطق تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، كالضفة الغربية وغزة، الأردن، سوريا ولبنان في العام ٢٠٠٠، وأصدرت تقريرها الشامل في العام ٢٠٠١. وتواصل هيئة تحرير «حق العودة» نشر مقاطع من التقرير لأهمية الأخير في اغناء النقاش الدائر حول اللاجئين الفلسطينيين، وتعزيز نضال اللاجئين من اجل العودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. يعكس النص الوارد أدناه انطباعات البعثة واستنتاجاتها فقط.

وجهت بعثة تقصي حقائق العديد من الأسئلة العامة إلى اللاجئين تتعلق بكيفية النظر إلى أوضاعهم في المناطق بكيفية النظر إلى أوضاعهم في الماضي وفي الحاضر وحول تطلعاتهم للمستقبل. وقد لفت انتباهنا بصورة خاصة العديد من الأفكار التي تكررت ضمن الشهادات الشفهية والمكتوبة التي حصلنا عليها من اللاجئين أنفسهم. وترى البعثة أن هذه الأفكار السبعة على درجة من الأهمية حيث ردد اللاجئون الذين تحدثنا معهم عن هذه الأفكار باستمرار. نحن نعتقد أن هذا الأمر تزيد أهميته عند الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتنوعة والصعبة والمتشعبة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين. التواجد المكاني- التفاوت بين الأجيال والوضع الاجتماعي الاقتصادي- العلاقات المتباينة بين الدول العربية، وكل هذه الأمور عوامل غير متشابهة. وبالرغم من هذه التباينات ردد اللاجئون الفلسطينيون الذين قابلناهم الأفكار التالية بصورة مستمرة ومتسقة:

أولا: جوهر الصراع

تمثلت الفكرة الأولى التي طرحها اللاجئون، بأن مشكلة اللاجئين تشكل جوهر الصراع بين العرب وإسرائيل. من الطبيعي أن ينظر اللاجئون أنفسهم إلى مشكلة اللاجئين باعتبارها القضية الأولى والعاجلة، بيد أن الوفد يشعر بان الأطراف المشاركة في الحل يتجاهلون هذه الحقيقية البسيطة. إن الطريقة التي يفهم بها اللاجئون مشكلتهم على جانب عظيم من الأهمية. محمود نوفل من مخيم عين الحلوة اخبرنا بالآتي: «تشكل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني. وتزيد هذه القضية شانا عن مشكلة القدس، وإذا لم تحل مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، فلن يكون هناك حل للقضية الفلسطينية. ونحن نطالب كل من المسؤولين الفلسطينيين والعرب والدول العربية بعدم العبث بمسالة اللاجئين الفلسطينيين سواء كان ذلك بتعويض أو البقاء في لبنان أو إعادة التوطين. ونرفض أيضا مسالة الهجرة. لا يوجد أي بديل للعودة».

يرجع المفهوم القائل بأن مشكلة اللاجئين هي جوهرة الصراع إلى عمق وطول مدة المشكلة. على حساب قول باسم نعيم من يافا: «تشكل مشكلة اللاجئين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ظهرت في أعقاب حرب ١٩٤٨، بينما بدا موضوع القدس في عام ١٩٦٧، فقد ظهرت موضوعات أخرى مثل المياه والحدود بعد حرب ١٩٦٧. ونظرا لأن مسالة اللاجئين هي القضية الوحيدة التي ظهرت عام ١٩٤٨، فهي أكثر المسائل تعقيدا وحاجة إلى الإصرار عليها بقوة».

ولا تقتصر هذه الفكرة على اللاجئين فقط، حيث تكررت على مسامعنا هذه الأفكار أثناء حواراتنا مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عبر عن هذا المفهوم، محمد جرادات بقوله: «أنا منسق برنامج متخصص في العمل الميداني. أنا لست لاجئا، وهذه نقطة مهمة أود الإشارة إليها. أؤمن بان ١٠٠٪ من القضية الفلسطينية تتمثل في قضية اللاجئين. إذا نظرت إلى البرنامج الوطني الفلسطيني ستجد أن محاوره تتمثل في حق العودة والتحرير والقدس، وهي محاور ظلت ثابتة لغاية اليوم. يشكل اللاجئون اليوم ٧٢٪ من مجمل الشعب الفلسطيني، وإذا أردت أن تصنع سلاما يتسق مع القيم الديمقراطية، فان عليك صنع السلام مع الأغلبية وليس مع الأقلية. وأنا كمواطن من بيت لحم أو الخليل أنا لا أستطيع العيش في سلام إذا لم يرجع الشعب الذي انتمي إليه وإذا لم يحصل على حرية الاختيار أيضا كضمانة دولية للذين اختاروا العودة».

ثانيا: خطر الاستبعاد

سجلنا رغبة كل اللاجئين دون استثناء في اطلاعنا مباشرة على حقيقة انهم شعروا بانهم استبعدوا تماما من عملية السلام. وأدركنا أيضا حقيقة انه لن يتم التوصل الى سلام حقيقي بدون حل قضية اللاجئين، ومشاركتهم على نحو ما فيها. وفي النهاية أبلغونا انه ما لم يتم تضمين مشكلة اللاجئين في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالتسوية النهائية، فانهم يعتقدون بان هذه الاتفاقية لن تكون قادرة على إحلال السلام. وقد جاءت الكلمات التالية لتعبر بوضوح عن هذه المخاوف الثلاثة. بالنسبة للاستبعاد من العملية السلمية أخبرتنا هيفاء جمال في بيروت: «أنا لا اشعر بان هناك عملية سلمية، بالرغم من أنني متشوقة شخصيا إلى السلام. نحن نأمل أن نعيش بسلام، ولكن عليه أن يكون سلاما حقيقيا وليس كما يحدث الآن. من خلال متابعتنا للمناقشات المتعلقة بأوضاعنا وحقوقنا التي تجري في المفاوضات، لا نعتبر ما يحدث الآن عملية سلمية».

ومن ثم، فان اللاجئين الفلسطينيين كانوا متشككين باتفاق «أوسلو» ومفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠). وذكر حسين قاسم من بيروت في هذا السياق: «اشعر أن العملية السلمية مفروضة علينا». لقد أبدى كل اللاجئين الذين قابلناهم مخاوفهم من استبعاد من العملية السلمية. وأخبرنا خميس الترك (من بئر السبع) ويسكن في غزة بالآتي: «الشعب الفلسطيني يريد السلام والأمن في العالم اجمع مرة اخرى، ولكن لن يكون هنالك سلام بدون حق العودة للشعب الفلسطيني». وقد كرر كل من قابلناهم في مخيمات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط على هذه التعليق الأخير بصيغ مختلفة.

ثالثا: عدم التمثيل

كان هناك العديد من الجوانب المتباينة المتعلقة بمسالة التمثيل المعقدة، حيث يمثل هذا الموضوع اكثر الجوانب المتعلقة بحياة اللاجئين تعقيدا والتباسا وفي الوقت نفسه اقلها تعرضا للدراسة والبحث.

وقد لاحظت البعثة انه من بين العديد من الأسئلة المتعلقة بمجموعة من الحقوق والمطالب، كان موضوع التمثيل هو الموضوع الوحيد الذي تباينت حوله إجابات اللاجئين. ولاحظت البعثة عن وجود تفسيرات مختلفة بالنسبة لمسالة تمثيل هؤلاء اللاجئين، تختلف طبقا للموضوع ذي العلاقة كحقوق ملكية الافراد، والحقوق المدنية والحقوق الجماعية مثل حق الشعب في تقرير مصيره. بالنسبة إلى التمثيل الجماعي للشعب الفلسطيني، أخبرنا اللاجئون بدون استثناء أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الوحيد، وقد علق خالد منصور من أم الزينات على هذا الرأي بوضوح كما عبر عنه كل اللاجئين الذين تناولوا موضوع التمثيل بقوله: «كفلسطيني أنا اعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وتناضل من اجل حق العودة. وتتمثل استراتيجية المنظمة في دفع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتنفيذ حق العودة من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية».

وقد كرر اللاجئون تأكيدهم على أن التمثيل يجب أن يكون متعدد المستويات، ولا يكون ذا مستوى واحد: سياسي قانوني فردي ومدني. وقد عبروا جميعا عن القيود التي يجب فرضها على الحقوق الوطنية بالنسبة إلى الحقوق الفردية. وفي غزة اخبرنا اللاجئون بان أحد حقوق اللاجئين يتمثل في حقهم باتخاذ قرارات حول مطالبهم الفردية المتعلقة بأملاكهم. عبد الله العربيد من غزة قال: «تتمثل حقوقي الشخصية الخاصة على انه لا يمكن لأي شخص، أخذ قرار بالنيابة عني. أنا انتمي إلى قرية حربابية المحتلة. وليس من حق أي شخص، بيع أو تأجير أو التنازل عن حربابية لأي شخص آخر بالنيابة عني».

يؤمن كل اللاجئين الفلسطينيين الذي قابلناهم بأن السيادة الشعبية والديمقراطية ضرورية للغاية بالنسبة لعملية تمثيل حقوقهم، وانه ليس من حق أي مجموعة التخلي عن حق العودة. وأضاف العربيد، «بان اللاجئين يعتبرون أن أي تسوية أو تنازل عن أحد الحقوق الجوهرية الوطنية المنصوص عليها في القانون الدولي، يعتبر خيانة، وان السلطة الوحيدة المخول لها بإصدار قرار في هذا الأمر هو الشعب نفسه، وليس مجموعة أفراد».

لقد لاحظت البعثة بوجود تفاوت وتباين بين إجابات اللاجئين الذين يقيمون في مخيمات تتمتع بأشكال تمثيلية على المستوى العمل القاعدي، وبين هؤلاء الذين يقيمون في أماكن لا توجد فيها أطر تمثيلية كافية. اخيرا، لاحظت البعثة أن اللاجئين المقيمين في مناطق «قريبة» من السلطة، كالمقيمين في المناطق المحتلة هم المجموعة الوحيدة التي يمكنها الاتصال مباشرة بالقيادة المنتخبة. وفي الحقيقية كان لاجئو غزة هم الوحيدون من بين مجموعات اللاجئين الأخرى الذين ذكروا قضية رفع الالتماس إلى القيادة. لقد عبر اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية عن مخاوفهم من أن الأوضاع المعيشية وأماكن تواجدهم لا تسمح لهم بتوصيل أصواتهم إلى ممثليهم المختارين أو منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى هؤلاء الذين يسعون لإيجاد وسائل لتصحيح هذا الوضع. وحسب وجه نظرهم، فان هذه المشكلة نشأت نتيجة الفترة الطويلة التي مرت على ترحيلهم وإبعادهم وهو الأمر الذي لا يزالون يعانون منه حتى الآن. وقد انعكس هذا على المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت. وقد أخبرنا موسى ابو حشيش من مخيم الفوار: «نحن نشعر كلاجئين بان موضوع القدس يغطي على موضوع اللاجئين. نحن نشعر بهذا من خلال متابعتنا لوسائل الإعلام والوفود الرسمية التي تزور المنطقة نحن نشعر بانهم سوف يطبقون حلا شاذا يتخلون فيه عن



بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية تستمع الى شهادات اللاجئين في مخيم عايدة، أيلول ٢٠٠٠.

الفلسطينيين المستخلصة من شهادات اللاجئين

حق العودة وكل الثوابت الفلسطينية بما فيها قضية القدس. ونحن متأكدون من انهم سوف يتخلون عن حق العودة».

رابعا: الأرض والشعب

أحد الأمور التي اكتشفناها سريعا، هي مدى تمسك اللاجئين بهويتهم والتصاقهم بالأرض وهويتهم الجماعية كشعب. هذه العلاقة كانت متعددة الأبعاد والمستويات، وتجسد هذا في تقديم كل الفلسطينيين الذين قابلناهم أنفسهم مع ذكر اسم القرية أو الحي المنحدر منه. وطبقا لكلام دكتور عدنان شحادة (من قرية ياسور–ومقيم في غزة): «قد يستغرب البعض منكم وفق العقلية الأوروبية، اهتمام الناس بموقع أو بمكان معين. في الثقافة الغربية التي تنتقل من مكان لآخر ببساطة أو من مدينة لمدينة وتستقر فيها وتعيش حياتك بسعادة، إلا أن هنالك نقطة مهمة جدا في الثقافة العربية، تتلخص في مسقط الرأس والمكان والبيت، وهو يعني انتماء وكرامة وحياة أجيال تعيش على هذه البقعة من الأرض».

ويعرف العديد من اللاجئين الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، ونجحوا في زيارتها، بمصاحبة أطفالهم إليها. ففي مخيم عايدة (محافظة بيت لحم)، حيث قابلنا عيسى قراقع (من قرية علار) مثل اغلب اللاجئين الذين قابلناهم، جاء من إحدى القرى القريبة من المخيم، والتي تبعد اقل من ٧ أميال، فقد قال: «منذ شهرين قمنا بزيارة قرانا. وفي إحدى هذه الزيارات لبعض القرى الفلسطينية، قابلنا بعض الإسرائيليين الذين يقيمون في منازل آبائنا وأجدادنا. وقد صدمنا من أن بعض الإسرائيليين يحتفظون ببعض المتعلقات الخاصة بآبائنا وأجدادنا. وكان عليهم الاعتراف بان هذه بيوتنا، ولا تزال الديار كما هي بدون تغير، حيث وجدنا في أحد البيوت كمية من زيت الزيتون ومخزونة منذ خمسين عاما في بئر داخل المنزل».

كما لاحظنا أن العديد من اللاجئين لا يزالون يحملون وثائق ملكية لعقاراتهم وأراضيهم، وقد عرضوا علينا بطاقتهم الشخصية وعددا من الوثائق الأخرى حيث رأى بعض اللاجئين في هذا الوقت أن فترة ابتعادهم ستستمر لفترة قصيرة وانهم سيعودون بعد انتهاء القتال. وكان هذا منذ ٥٢ عاما. حدثنا إسماعيل أبو حشاش (من قرية عراق المنشية ومقيم في غزة) عن مدى قرب اللاجئين لأراضيهم حتى الآن: «يوجد حوالي خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنفى في أماكن لا تبتعد كثيرا عن وطنهم، ويعيش اغلبهم في دول مجاورة لوطنهم. حيث كانوا يعتقدون عندما غادروا أراضيهم بأنهم سوف يعودون إليها بعد انتهاء الحرب أي بعد أسبوعين أو ثلاثة. وحتى الآن وبعد مرور خمسين عاما، لا يزال ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيون يعيشون في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى تعليق. وهو اكبر استفتاء يؤكد على أن اختيارهم هو حق العودة».

خامسا: الدور البريطاني والمسؤوليات الإسرائيلية والدولية

منذ بداية رحلة البعثة إلى المنطقة، اتضح وبسرعة أن كون البعثة بريطانية، كان له اثر خاص بين كل اللاجئين. ففي لبنان، قال كمال قدورة (من عكا): «تقع المسؤولية الأساسية لمأساتنا على عاتق الانتداب البريطاني. أنا اعتقد انه ليس من الصعب عليكم أن تفهموا جذور المشكلة الفلسطينية. بعد عشر سنوات من صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧، أرسل ملك بريطانيا في عام ١٩٢٧ لجنة إلى فلسطين لتقصي أسباب الاضطرابات المشتعلة في ذلك الوقت. حضرت اللجنة إلى فلسطين وقابلت العرب واليهود. وكتبوا بعد ذلك تقريرا يحدد المسببات الأساسية للاضطرابات. ومن ثم، فبريطانيا تعرف ماذا كان يحدث في فلسطين، من واجبكم أن تنقلوا وجهة نظرنا التي تحمل مسؤولية مأساتنا على بريطانيا. ونطالب بريطانيا أن تدعو لعقد مؤتمر آخر لمساعدتنا في العودة إلى وطننا والحياة مع الإسرائيليين في سلام».

استهل اغلب اللاجئين حديثهم بمقدمة تتشابه في محتواها مع ما قاله عيسى العزة (من قرية تل الصافي، الخليل): «تتمثل النقطة الأولى التي أود طرحها حول مفهوم هذه اللجنة، وهو تقصي الحقائق، وحول كون هذه اللجنة بريطانية. ماذا يمكنني ان أقول، في ظل كون بريطانيا لا تزال تعقد لجان تقصي حقائق حول جريمة تهجير اللاجئين الفلسطينيين من وطنهم بعد ٥٢ عام. إذا كان العالم يرغب في تقصي الحقائق حول الأوضاع في فلسطين فعليه أن يرجع إلى الملفات البريطانية».

ويبدو أن اللاجئين على اطلاع ودراية بتفاصيل الدور التاريخي الذي لعبته بريطانيا في التمهيد إلى خلق مأساة اللاجئين، وبما في ذلك التواريخ الخاصة بالاتفاقيات ومشاريع القوانين واللجان التي شكلت أثناء فترة الانتداب. ويسترسل العزة في القول: «إذا أراد العالم أن يتقصى الحقائق عليه بعود إلى ملفات بريطانيا، والى رجال تقصي الحقائق الـ ٣٦ و٣٩ و٤٢ و٤٥، والى الكتاب الأبيض في بريطانيا . الذي كانت تصدره، والى كافة اللجان الموحدة في بريطانيا، والى المؤتمرات المستديرة التي كانت تعقد في لندن.

ويجب لفت الانتباه إلى ان لجنة التحكيم قد أنشئت ما بين أعوام ١٩٤٨– ١٩٥٠، ومع ذلك، فقد نظر إلينا اللاجئون الفلسطينيون على أننا مشاركون في خلق مأساتهم. ولكن ومع ذلك، فقد قوبلنا بالترحيب والروح العالية. فقال لنا تيسير نصر الله (من قرية قاقون): «بغض النظر عن مدى تفتح الذاكرة الفلسطينية الآن أمام لجنة برلمانية بريطانية لتقصي الحقائق، مدى تفتح هذه الذاكرة المأساة التي خلفتها بريطانيا للشعب الفلسطيني، التي كانت تساهم في تلك الفترة التاريخية مساهمة فعالة، إلا أنني ارحب بهذه اللجنة التي تأتي للتحقيق في ملابسات قرار ١٩٤».

ويعتقد اللاجئون أن السبب الأساسي لأوضاعهم يعود إلى عدم الاعتراف بالجرم الذي ارتكب في حقهم، وانه لا يوجد شي جوهري يمكنهم مناقشته أو التفاوض أو الاتفاق عليه قبل اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبمسئوليتها في خلق ما يعرف بـ «النكبة». لقد عبر هذا الرأي كل اللاجئين الذين قابلناهم من نابلس إلى بيروت إلى دمشق. ويقول عيسى قراقع في هذا السياق، «يجب أن نتحدث عن حق العودة قبل الحديث عن التعويض والأشياء المتعلقة به. يجب أن نتحدث عن الجانب الإنساني لحق العودة، باعتباره أحد المكونات الأساسية للهوية الفلسطينية. لا بد من وجود نقطة بداية، ومن ثم لا ينبغي على أي فرد أن يحاول أن يمحى ذاكرتنا بالتظاهر بأننا بدأنا هنا فقط بالرغم من تاريخنا الطويل والمعاناة المستمرة حتى اليوم». ويقول شاهر بدوي من مخيم بلاطة: «يجب أن تتمثل الخطوة الأولى في اعتراف إسرائيل والمجتمع الدولي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبعد ذلك لن يكون هنالك أي مشكلة للحديث عن التفاصيل». ومن جهته، يقول إسماعيل أبو حشاش: «أود الإشارة إلى أن الاعتراف بالمسؤولية التاريخية هو شرط جوهري وعلى إسرائيل الاعتراف بما فعلته بحق اللاجئين وعلى بريطانيا أيضا الاعتراف بالتمهيد لهذه المأساة».

يعتقد اللاجئون بأنه لا يجوز أن يترك حقوق ومستقبل اللاجئين في أيدي الأطراف المتنازعة، وخاصة في ظل هذا الوضع والتوازن الدولي الحالي، والذي سيؤدي إلى تجاهل حقوقهم. وعبر اللاجئون أيضا عن إيمانهم بمسئولية المجتمع الدولي نظرا للجوانب الدولية لمشكلتهم. وذكر أحد اللاجئين: «بالنسبة للمصداقية الدولية، نظرا لان القانون الدولي هو مرجعيتنا، فنحن نريد أن نبرهن على عدالة هذا القانون وذلك عن طريق وقف الانتهاكات القانونية الخاصة بقضيتنا. نحن نريد المشاركة الفعالة من العالم و خاصة بريطانيا لإلمامها بكل المشاكل السابقة للاحتلال». لقد كان من الضروري إيجاد إطار دولي للوصول إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مثل منظمة دولية تستند إلى نسق قانوني وان تكون هنالك مشاركة لعدد من الدول في هذا الإطار أيضا.

سادسا: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا

عبر اللاجئون الفلسطينيون عن قلقهم من تقويض الدور الشرعي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الأنروا، كمدافع رئيسي عن الحد الأدنى لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. فقد أثرت عملية السلام بشكل سلبي على هوية المنظمة والطابع الدولي القانوني لها، وبدون توفير أي بديل للقيام بمهامها. وينظر اللاجئون إلى الضغوط الدولية المبذولة لتغيير مهام ودور المنظمة باعتبارها تراجعا عن الالتزام بتوفير الاحتياجات السياسية والمدنية والاجتماعية الأساسية للاجئين. ويدرك اللاجئون أن صلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأنروا، تقتصر على جزء ضئيل من مشاكلهم العاجلة، وهم على دراية كاملة بان ليس من صلاحيات الانروا حل المسائل السياسية والمدنية المرتبطة بحق تقرير المصير والاستقلال والحقوق المدنية والسياسية. وأخبرنا إسماعيل أبو حشاش: «أولا، أود أن أذكر أن الأنروا تم تأسيسها على أساس شرعية قضية اللاجئين الفلسطينيين وجدارتها في الدرجة الأولى. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي حقيقة سياسية وليست وضعا إنسانيا فحسب».

وتحدث آخرون عن التغيير الطارئ على وكالة الانروا، فقالت هيفاء جمال: «لقد قام المجتمع الدولي بتأسيس الأنروا من أجل تزويد الفلسطينيين بالخدمات الأساسية. أما الآن فقد بدأت الوكالة بتقليص هذه الخدمات في الوقت الذي تشتد فيه معاناتنا أكثر فأكثر. وبعد اتفاقية «أوسلو» قامت كافة البلدان الأوروبية، أي الدول المانحة بتخفيض تبرعاتها وفي بعض الأحيان لا تقدم تبرعاتها على الإطلاق. إننا قلقين في الحقيقة من خطورة أن يتم انهاء تفويض وكالة الأنروا.

وقد عبرت هيفاء جمال أيضا عن نقطة محورية أخرى وردت في الكثير من شهادات اللاجئين، وتمثلت في أن وكالة الانروا لا تجسد فقط الخدمات التي نحتاجها وإنما ترتبط أيضا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. من ثم، فان التمييز الذي عبر عنه اللاجئون بين الدور الإنساني المحدود لوكالة الأنروا وبين مأساتهم المتشعبة لا يعني بأي حال انتقاص من أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة، بل على العكس من ذلك تماما. ونظرا لعدم وجود دور لوكالة الانروا فيما يتعلق بالحقوق السياسية تتزايد أهمية الوكالة من الناحية الرمزية من وجهة نظر اللاجئين. ويقول إسماعيل أبو حشيش في هذا المضمار: « نصر على استمرار وكالة الانروا ليس لحبنا لها وإنما لأنها تمثل اعتراف المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين».

سابعا: تماسك واتساق مواقف اللاجئين

لقد لفت انتباه أعضاء البعثة مدى تماسك واتساق وجهات نظر اللاجئين الفلسطينيين من كافة القضايا البارزة التي تهمهم تقريبا –وهو ما أدهش أعضاء البعثة–، وذلك بالرغم من الفروق القائمة فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية لقطاعات اللاجئين أولا، حيث جرى التركيز مثلا على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أكثر من غيرهم من قبل وسائل الإعلام والمشاركين في عملية السلام. وكذلك الفروق الشاسعة بين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

اتفق اللاجئون الفلسطينيون الذين قابلناهم في الأماكن التي قمنا بزيارتها على ضرورة تطبيق حق العودة لكل قطاعات اللاجئين بغض النظر عن وضعهم المادي وأماكن تواجدهم. فذكر حسان ابو على حسن الذي يقيم في مخيم عين الحلوة في لبنان (وهو من مدينة صفد): «منذ شهور قليلة حضر عدد من الفلسطينيون المقيمين في كندا لمشاهدة ما يجري على الحدود اللبنانية الإسرائيلية في أيار ٢٠٠٠، بعد الانسحاب الاسرائيلي، وهو الأمر الذي يعكس تمسك الفلسطينيين في كل مكان بحق العودة إلى فلسطين بالرغم من استمرار معاناة الفلسطينيين منذ اكثر من خمسين عاما».

علاوة على ما سبق، فقد وصف اللاجئين الفلسطينيون مأساتهم بطريقة متشابه: الجوانب الإنسانية لمأساة اللاجئين بالإضافة إلى الطابع السياسي أيضا. وقد عبروا عن أنفسهم كشعب بغض النظر عن أماكن تواجدهم الحالية وأظهروا روح تضامنية عالية مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أماكن أخرى. ويقول خالد العزة: «ما يريده كل فلسطيني هو تطبيق هذا القرار، قرار حق اللاجئين

(يتبع على الصفحة التالية)

هل وصلت الرسالة ؟!...

«نعتبر وثيقة جنيف لا تلبي الحد الأدني من الحقوق الفلسطينية التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني، وأقرها المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لذلك نحن نعتبر أن مثل هذه المشاريع تشكل هبوطا عن القرارات الدولية لا يمكن أن يقبلها الشعب الفلسطيني ولها تأثيرات سلبية على وحدة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، كما أنها تضعف المطالب الفلسطينية المشروعة في أي مفاوضات قادمة، فعندما تتحدث الوثيقة بنصوص واضحة عن توطين اللاجئين بديلا لحق العودة الذي كفله القرار ١٩٤، هذا يشكل خرقا سياسيا كبيرا لأحد ثوابت الحقوق الفلسطينية».

د. رمزي رباح، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

«مركز الاعلام والمعلومات»، كانون أول ٢٠٠٣.

«ان ما تسمى وثيقة جنيف جاءت في هذا الوقت بالذات، لاضعاف موقف شعبنا واحراج قيادته التي تتعرض لحالة من الحصار والهجوم بهدف شل قدرتها على رفض أيه اتفاقيات تمس بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف».

تيسير نصر الله، عضو لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني.

«الحياة الجديدة»، ١٧ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«ان ما يجري في رام الله من قتل وخطف وتدمير يعطي صورة حقيقية لما يبيت له شارون وان ما يحدث في جنيف في الغرف الوثيرة هو تضليل مكشوف يسعى المتدافعون اليه الى حجز مقعد تفاوضي بائس».

د. مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية.

«الحياة الجديدة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن من ذهبوا للتوقيع على وثيقة جنيف المشؤومة لا يمثلون الشعب الفلسطيني، ويمثلون أنفسهم فقط، إن الموقف الفلسطيني من هذه الوثيقة ينطلق من الشعب الفلسطيني، في الوطن وفي المخيمات في الداخل والخارج. إنني أدعو الشعب الفلسطيني بكل قواه وفعالياته ومنظماته الجماهيرية لمواجهة المخاطر التي قد تشكلها الوثيقة على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني».

عبد الله الحوراني، رئيس اللجنة التحضيرية للدفاع عن حق العودة.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«مرة أخرى تطل المجانية والتجريبية والفهلوية السياسية والادعاء بالشرعية الدولية بين صفوف شعبنا، ومرة أخرى يتبرع طوعاً من يخرق الصفوف وينجر للإجماع الوطني، ويقدم المبادرات التي لا تصل إلى ثمن الحبر الذي تكتب فيه أو ثمن الورق الذي تصاغ عليه إمعاناً وترضية للذين يحتلون أرضنا ويقهرون شعبنا مع مطلع كل فجر، ويقزمون من أحلامنا ويدوسون على تطلعاتنا ويدفعون بنا نحو مهاوي العجز واليأس والإحباط والانتحار».

اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية، مخيمات اللاجئين، فلسطين.

تشرين أول ٢٠٠٣

«إن العمل بخفاء وسرية بقضية تهم ملايين الفلسطينيين وفي ظل الهجمات الإسرائيلية المتسارعة والتي كان آخرها في مخيم يبنا برفح وحصار مخيم جنين، يعطي علامات استفهام وشكوك حول دواعي تلك التفاهمات. إن الخطوة الكامنة وراء الاتفاق أنه يعطي مبرراً لأطراف عربية ودولية لتغيير موقفها المبدئي المؤيد لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين».

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، نابلس.

١٣ تشرين أول ٢٠٠٣.

في العودة والتعويض عن ٥٢ عاما منذ تركه أرضه وبيته ومصنعه. عيسى العزة، يقول من جهته، »لكن نحن نقول أن حق العودة ليس حلما، وإنما هو حق وهذا الحق يحمله ٦,٥ ملايين فلسطيني«.

ملاحظات عامة وتحليل

مواقف اللاجئين السياسية

شعرت البعثة بالأسى العميق نظرا للمأساة الضخمة التي يعاني منها ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات مؤقتة بعد كل هذه السنين التي مرت على بداية محنتهم، والتي مر عليها اكثر من ٥٢ عاما بالرغم من ان الجميع ظنوا في البداية أنها محنة مؤقتة. خلال هذه الفترة، ولدت أجيال جديدة من اللاجئين. وعلى غير المتوقع، لم يظهر اللاجئون جمودا في آرائهم السياسية في الشرق الأوسط وخاصة فيما يتعلق بوجود اسرائيل، بل على النقيض من ذلك، فقد عبر اللاجئون بصفة عامة عن موقف متطور براغماتي وواقعي ينظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة يسكنها شعب جديد يبني مجتمع جديد على أملاكهم. ويستحق هذا التطور الاهتمام الخاص، نظرا لان الأطراف المشاركة في أوسلو بررت تجاهلها للاجئين استنادا إلى افتراضات ترى اللاجئين بأنهم يحملون آراء جامدة ومتصلبة ورجعية وغير بناءة للسلام أو الوصول لحل معقول للصراع.

ويعتقد المراقبون أن هذه الآراء غير معروفة للرأي العام الإسرائيلي، وعليه، تعتقد البعثة بضرورة التأكيد على هذه النقطة. لقد أدرك اللاجئون الفلسطينيون حقيقة التغيرات التي حدثت على الأرض وجسدوا هذا بطريقتين، وجود واقع سياسي جديد وواقع جغرافي جديد، بعد تغيرات دراماتكية جرت خلال ٥٠ سنة مضت.

فيما بتعلق بالنقطة الأولى اخبرنا تيسير نصر الله من مخيم بلاطة في نابلس: «أؤكد لكم أننا مستعدون للعيش في ظل السلطة الإسرائيلية داخل المناطق والقرى والمدن التي هجر آباؤنا وأجدادنا منها. وعندما عبرت عن هذا الرأي في المؤتمر الذي عقد في اليونان في العام الماضي وحضره عدد من الإسرائيليين والفلسطينيين. اعتبرني الإسرائيليون بأنني عدو للشعب الإسرائيلي. واخبرنا علي عبد الرحمن (من قرية بيت جبرين): »نحن لا نريد ان نرمي إسرائيل الى البحر أو نذبحهم أو نذبح أطفالهم؟ فأنا وأولادي لم نفعل أي شيء حتى نمنع من العودة إلى ديارنا. نحن الآن نعيش في الخيام والملاجئ المؤقتة».

بالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين يدركون تماما حقوقهم وحقيقة وجود إسرائيل بعد ٥٢ عام من قيامها، فإن هذا القبول غير معروف جيدا بين أغلب وسائل الإعلام وصناع القرار الأوروبيين والأمريكيين والإسرائيليين المشتركون في العملية السلمية. وقد أخبرنا إسماعيل أبو حشاش في هذا المضمار: «لن نكرر خطأ الإسرائيليين حيث نظروا إلى وجودنا في أراضينا باعتباره نفي للآخر. أما نحن فلا نقبل هذه الرؤية، ولا نريد ان نقول لهم ارحلوا. ولا نريد ان يفككوا دولتهم. نحن لا نعترض على العيش مع جيراننا اليهود جنبا إلى جنب. لقد سألونا : إذا كانت هناك مستوطنة مقامة على أنقاض قرية فلسطينية، ماذا تريد أن تفعل بها؟ الجواب سهل، سوف نقبل العيش جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين.

الانتفاضة

تتعلق النقطة الثانية التي لاحظتها البعثة بالاستقرار السياسي للمنطقة. ففي الوقت الذي أبدى فيه المشاركون في العملية السلمية دهشتهم واستيائهم في ذات الوقت من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في تشرين أول ٢٠٠٠، أي بعد فترة وجيزة من عودة البعثة من زيارتها الى المنطقة. الا أننا قد خرجنا بنتيجة مغايرة، بعد ان استمعنا لساعات إلى وصف ظروف الحياة اليومية للاجئين وبعد ما شاهدناه بأنفسنا من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي السيئ الذي يعيش به اللاجئون الفلسطينيون.

ووجدت البعثة أن اللاجئين لم يسعوا إلى العنف وانهم اظهروا انضباطا وصبرا كبيرين خلال السنوات الأخيرة الماضية من أجل إعطاء الفرصة للسلام. وشعرنا جميعا بأن المواقف في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الأخرى على وشك الانفجار. وبالرغم من استمرار محنة اللاجئين، فإنهم لم يعبروا عن مشاعر الانتقام، بل على النقيض من ذلك، عبّر اللاجئون الذين قابلناهم عن رغبة عارمة لتحقيق السلام والعيش مع الإسرائيليين. غير أنهم شعروا جميعا بأنه كان من المفترض أن تستند اتفاقية السلام إلى العدالة وان تتسق مع القانون الدولي الذي طبق على شعوب أخرى في الفترة الأخيرة مثل حالة اللاجئين من كوسوفو. في صيدا أخبرتنا هيفاء جمال: »لقد بذل المجتمع الدولي ضغطا، الزم يوغسلافيا السابقة بالسماح للاجئين في كوسوفو من العودة إلى ديارهم. نحن نطالب المجتمع الدولي تطبيق قرارات الأمم المتحدة. إذا طبقت القرارات المتعلقة بقضيتنا، فسوف نحصل على حقوقنا.»

التمثيل

تمثلت النقطة الثالثة في التقسيم القانوني والدستوري والتمثيلي بين مؤسستين سياسيتين فلسطينيتين ومن أدوارهما ومهامها المتعلقة باللاجئين. تتمثل المؤسسة الأولى في منظمة التحرير الفلسطينية والتي ينظر إليها كمنظمة تمثل كل الفلسطينيين في داخل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يدعمونها دعما مطلقا. وتتمثل المؤسسة الثانية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي مؤسسة يعين أعضاؤها تعيينا وعلاقتها مع المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخبه الفلسطينيون في عام ١٩٩٦.

لقد وجدت اللجنة أن اللاجئين في الخارج يشعرون بأن الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وغزة يحظون بالأولوية على حساب اللاجئين الموجودين في الخارج ويعتقد اللاجئون ان هذا الموقف لا يمثل موقف الفلسطينيين ولا يعبر عن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما يعود إلى القيود الشاذة لعملية السلام الحالية والتي حددت صلاحية السلطة الوطنية الفلسطينية على تناول أوضاع الفلسطينيين في الداخل فقط وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور وضع الفلسطينيين في الخارج في مخيمات اللاجئين.

اللاجئون في سياق عملية أوسلو

ان ما شاهدته وسمعته البعثة، قدّم تفسيرا واضحا للأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الجهود السابقة التي تعاملت مع قضية اللاجئين في إطار المسارات المتعددة لأي نجاح ملحوظ. ففي البداية نقول، ان تعاون اللاجئين أمر جوهري لأي تسوية شاملة. وقد استنتجت البعثة ان إهمال الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة في العملية السلمية للجوانب السياسية لموضوع اللاجئين، أدى إلى تفاقم المشكلة.

في السنوات الماضية الأخيرة، لم تصل أصوات اللاجئين الى صناع القرار ضمن العملية السلمية. أما اليوم، هذا وينظر الآن عموما إلى المساعي السابقة لأمريكا وأوروبا على أساس أنها كانت غير لائقة بالإضافة إلى كونها مبنية على حسابات خاطئة. لقد افتقدت هذه الجهود الى الشرعية بين أوساط اللاجئين، وهو ما عبّر عنه اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم، بالإضافة إلى المسؤولين الذين التقت بهم البعثة أثناء وبعد الرحلة. فقد عبر اللاجئون عن مشاعر القلق بسبب عدم الالتفات لآرائهم أو عدم تمثيلها بدقة. فقد قال كمال سوري من غزة: »آمل أن ينقل الأخوان أعضاء مجلس العموم البريطاني وجهة نظرنا الواضحة لأنه هنالك وجهات نظر كما سمعنا من مقرر لجنة اللاجئين في المجلس الأوروبي »ديف اتكينسون« اخذ وجهة نظر مبتورة تتعلق بالمنظمة الرسمية أو الشخصيات الرسمية. مقرر لجنة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي حمل وجهة نظر الشخصيات الرسمية والأنظمة الرسمية التي تنظر إلى مصالحها فقط ولم تنقل وجهة النظر الشعبية او وجهة نظر اللاجئين.»

من جهته، عبر جمال الهندي من بيت لحم، عن صدمته من مضمون محتويات تقرير اتكينسون: »كشف العمل الإجرائي البطيء الذي بدأت به البعثة عملها في تموز، والذي تمثل في التوجه مباشرة إلى اللاجئين وتشجيعهم على المساهمة في العملية السلمية (بدلا من تجاهلهم كما كان يحدث في الماضي)، عن توافر مجموعة جديدة من الإجابات. وفرت أيضا مسارات جديدة وفتحت آفاقا جديدة لحل الصراع. وأدركت البعثة ان محاولة تجاهل الاعتراف واحترام حقوق اللاجئين والأوضاع الصعبة التي أرغموا على مواجهتها، بصورة جوهرية على تعقيد وتجذير المشكلة حتى الآن. للأسف فقد تم تجاهل هذه المشكلة باعتبارها مشكلة معقدة وشائكة، والذي أدى إلى وضعها جانبا وتأجيلها إلى وقت لاحق أو »محادثات الوضع النهائي« المقترض إجرائها في المستقبل. وساهم هذا التأخير في تعقيد المشاكل التي تعوق الوصول إلى حل لمأساة اللاجئين وانهيار عملية السلام إجمالا. هناك وجهان لأزمة اللاجئين فهي ليست إنسانية الطابع وإنما سياسية أيضا. بالنسبة للحل، يجب أن تحل هذه المشكلة في إطار المباحثات السياسية، وفي ظل توافر كل من حسن النية السياسية والالتزام السياسي.

مخيم طولكرم: آراء في وثيقة جنيف، الجدار الفاصل وخدمات «الأونروا»

كتبت ريما السروجي:

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد قضايا اللجوء والتهجير في العالم، لما تتميز به من وضعية قانونية فريدة بموجب الوثائق القانونية الدولية والإقليمية والوطنية. ومؤخرا، أثارت مبادرة جنيف ضجة إعلامية بعد رفضها من قبل الشارع الفلسطيني، بكافة فصائله السياسية، بحيث اعتبرها البعض وثيقة مخالفة للقانون الدولي وللحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، كما أن الموقعين عليها لا يمثلون إلا أنفسهم، فضلا عن كونها وثيقة تهيئ الأجواء، فلسطينيا، من أجل التنازل عن حق العودة، حسب آراء الكثيرين.

وقال محمد عمارة (٤٥عاما): إن مبادرة جنيف، كجميع الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل، تأتي بذريعة تحقيق السلام العادل والشامل، إلا أنه لا يمكن تحقيق السلام دون إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في نطاق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

و أضاف: إن هذه الاتفاقية لا قيمة لها من الناحية العملية، كونها تعبر عن وجهات نظر فردية نابعة من جهات غير رسمية، ولا تمثل مطالب الشعب الفلسطيني التي لم تتم مناقشتها أولا على مستوى الشعب نفسه، قبل مناقشتها مع الجانب الإسرائيلي.

و أكد زياد عيسى (٣٤عاما)، الذي يعمل تاجرا، «أن إسرائيل لم تلتزم بجميع الاتفاقيات السابقة، ولم تعترف بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني بموجب القوانين الدولية، خصوصا فيما يتعلق بقضية اللاجئين، الذين هجرتهم قسريا و جردتهم من ممتلكاتهم في حرب العام ١٩٤٨».

وقال: ترى إسرائيل في حق العودة بداية النهاية لدولتها. وبالتالي، لم تكن المبادرة أكثر من انتقاص وتنازل عن حق العودة الذي يعتبر من الثوابت الوطنية الفلسطينية.

و استطرد قائلا: باعتقادي، أن ما يحدث على صعيد التوصل إلى اتفاقيات غير رسمية مع الجانب الإسرائيلي ما هو إلا تنازلات عن الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة، ما ينذر بإمكانية تساقط حقوقهم بالتقادم مع مرور الزمن.

وبدوره، اعتبر إبراهيم الذيب (٦٠عاما)، «أن هناك نصا شرعيا بعدم جواز التنازل عن الأرض، حسب حديث رسول الله (من ملّك كافرا شبرا في الأرض ملّكه الله شبرا من النار يوم القيامة)، فخيار التعويض والتنازل عن حق العودة يعني التنازل عن الأرض المقدسة، وهو أمر مرفوض بموجب قانون رباني.

وأضاف: أما من المنطلق القومي، فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وليس باتفاقيات على الورق، وبيع الأرض مسألة خاصة بضعفاء النفوس فقط.

ويرفض الشاب أحمد الشلبي (٢٢عاما) وثيقة جنيف، قائلا: لا يحق لأية جهة التفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني حول حقوقه ومطالبه السياسية واختيار اللاجئين لحقهم في العودة أو التعويض.

وكان الشارع الفلسطيني عبر عن رأيه الرافض للمبادرة، عبر العديد من الفعاليات والمسيرات والمؤتمرات الشعبية في شتى المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية، والتي استنكرت التوقيع على اتفاقية جنيف بشدة.

«الجدار» ومخاطر تهجير آخر

ومن ضحايا الهجرة الأولى، إلى جيل جديد من اللاجئين الفلسطينيين، أفرزه جدار الفصل العنصري الذي يتم تشييده على مساحات واسعة من أراضي المدن والقرى الفلسطينية.

وحسب خبراء بالشأن السياسي الفلسطيني، فإن «الجدار» يهدف إلى نسف فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود العام ١٩٦٧، عدا عما سيفرزه من عزل عشرات آلاف الفلسطينيين في كانتونات بالضفة الغربية، إضافة إلى تطويق وعزل مدينة القدس، وخلق حقائق جديدة على الأرض كي يتم استخدامها كأوراق تفاوضية فيما بعد.

ويتخوف اللاجئون من تراجع الاهتمام بقضيتهم على حساب الاهتمام المتزايد بمسألة جدار الفصل العنصري، سيما أن إسرائيل ستجبر الفلسطينيين على التفاوض على الأراضي التي احتلتها لصالح «الجدار»، وليس تلك المحتلة منذ العام ٤٨، على حد قولهم.

وتقول المواطنة أحلام خالدو الناشطة في مجال حقوق الإنسان، «إننا نشهد هجرة قسرية ثالثة للفلسطينيين تحت سمع وبصر العالم الذي لا يحرك ساكنا لوقف المخطط الإسرائيلي».

ويشير ايهاب السرحان (٤٠عاما)، ويعمل موظفا، «إلى أن الجدار الفاصل مشروع استيطاني داخل أراضي الضفة الغربية، تستخدم فيه إسرائيل الحواجز الإسمنتية، والأسيجة الكهربائية، والأسلاك الشائكة، بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية».

أما أحمد محمد (٥٥عاما)، الذي يعمل مدرسا، فأكد أن إسرائيل «تحاول من خلال الجدار الفاصل خلق وقائع تفاوضية جديدة كورقة ضغط على الجانب الفلسطيني، لإجباره على التجاوب مع التصورات الإسرائيلية المتعلقة بحل قضايا اللاجئين و القدس و الحدود».

وشدد إسماعيل التايه (٣٧عاما)، على أن الجدار الفاصل «مشروع سياسي لعزل الكيان الفلسطيني، وجعله جزرا منفصلة عن بعضها البعض، لتمزيق وحدته الجغرافية وجعل الوجود الفلسطيني لا مبرر له في الدولة العبرية».

خدمات «الأونروا»

وتعاني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، التي بدأت أعمالها منذ نحو (٥٥عاما) من عجز كبير في ميزانيتها بلغت قيمته ٣١٤ مليون دولار سنويا، لا سيما نتيجة الدمار الذي ألحقته قوات الاحتلال في البنية التحتية للمخيمات في الضفة والقطاع، وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على سكان المخيمات، والحاجة الملحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأسر اللاجئين الأشد فقرا.

وانعكس هذا العجز على كمية ونوعية الخدمات المقدمة من «الأونروا» لأهالي مخيم طولكرم، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء منذ اندلاع الانتفاضة.



وعادة ما يحتشد اللاجئون، الذين زادت نسبة الفقر بينهم عن ٧٠٪ منذ اندلاع الانتفاضة، في طوابير بغرض استلام المواد التموينية الأساسية.

وامتنع مدير المخيم عن الإدلاء بأي تصريحات حول تردي مستوى الخدمات العامة في المخيم، والاكتظاظ الهائل الذي تشهده مدارس الوكالة، وكذلك عما إذا كانت الوكالة تمتلك خطة لتشغيل آلاف الشبان العاطلين عن العمل.

ويشكو سكان المخيم من التقليص الدائم في حجم خدمات الوكالة، ما يحملهم أعباء إضافية.

وتقول ديما زياد، وهي أم لأربعة أطفال، أن «امتناع مدارس الوكالة عن تقديم القرطاسية اللازمة للطلبة، زاد من التكاليف التي تتحملها الأسر الفقيرة أصلا».

ويعتقد «الحاج علي» أن «الخدمات الطبية المقدمة في حالة يرثى، حيث يوجد طبيبان في عيادة الوكالة يقومان بمعالجة نحو ٦٠٠ مريض يوميا».

وفي السياق ذاته، تشير «لينا» إلى «عدم وجود الأطباء المختصين، إلى جانب عدم وجود أنواع كثيرة من الأدوية المهمة».

كما يشكو «صلاح» من الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة في الصف الواحد داخل مدارس الوكالة، «ما يربك العملية التعليمية، ويضعف المستوى الأكاديمي للطلبة».

بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق تزور جنوب أفريقيا

نحو دراسة الحل الجنوب أفريقي لفاقدي الأراضي

بين ١١-١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣، نظم مركز بديل بعثة تقصي حقائق الى جنوب أفريقيا لدراسة قضية استعادة الأراضي في مرحلة ما بعد الابارتهايد، ضمت تسعة باحثين ونشطاء في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين من فلسطين التاريخية، لبنان وأوروبا. وقد قام أعضاء البعثة خلال الزيارة بمقابلة عدد من المسؤولين الحكوميين، المنظمات غير الحكومية، وباحثين مختصين من أجل الاطلاع بشكل معمق على تجربة استعادة الاراضي من خلال وجهات نظر مختلفة. كما وقامت البعثة بعدد من الجولات الميدانية الى »مخيمات« المواطنين من أصول أفريقية، ممن هجروا من اراضيهم في فترة نظام الأبارتهايد أو ما بعده، وجولات اخرى الى المناطق الريفية التي كانت قد أعيدت الى أصحابها. بالاضافة الى ذلك، فقد شاركت البعثة في ورشة عمل حول استعادة الاراضي الريفية.

وتجدر الاشارة الى ان بعثة بديل لتقصي الحقائق الى جنوب افريقيا، هي الثانية من نوعها، بعد أن قام مركز بديل بتنظيم بعثته الاولى الى البوسنة والهرسك في حزيران ٢٠٠٢، من أجل دراسة عملية العودة للاجئين والمهجرين. ويأتي برنامج مركز بديل هذا في سياق خطة أشمل تهدف الى الاستفادة من تجارب اللجوء الأخرى في العالم، والتعرف عبر منظار مقارن على أفضل الحلول الدائمة والشاملة ذات العلاقة بحقوق اللاجئين والمهجرين.*



بقلم: أنور حمام**

كلا النظامين الابارتايد وإسرائيل قاما على نفس المقولات التاريخية الزائفة وعلى نفس الروح المتعالية، ونفس الديمقراطية المبنية على تراتبية عرقية و دينية والشعور كضحية وباعتبارها امتداد للحضارة والقيم الغربية، وانطلاقا من نفس الهواجس الديمغرافية، والرغبة المشتركة بالسيطرة على الأرض، وتطهير السكان الأصليين، وعقلية العزل والبانتوستان والجدار والفصل، وعنصرية القوانين، لكن هذه المزاعم والمقولات العنصرية لم يكن لديها ما تفعله إزاء التاريخ الفعلي لفلسطين وجنوب أفريقيا على السواء، ومن هنا فان الحديث عن التجربة العنصرية التي مورست في جنوب أفريقيا وتشابهها أو اختلافها مع التجربة العنصرية الصهيونية التي تمارس على أرض فلسطين التاريخية يمكن أن تشكل موضوعا قابلا للبحث لما قد ينجم عنه من مقارنات وتشابهات وقواسم مشتركة وعلاقات ودلالات مهمة على مستوى الفهم النتائج والحلول وما تطرحه الحلول من معضلات. يستند المقال على زيارة ميدانية لجنوب أفريقيا نظمها مركز بديل لمجموعة من الباحثين في موضوع حق العودة واللاجئين الفلسطينيين بنوفمبر ٢٠٠٣ ، والتي شملت على عقد العديد من اللقاءات مع هيئات وقوى ومنظمات رسمية وشعبية وأكاديمية وأهلية، مع التركيز على تلك المؤسسات العاملة في مجالات استعادة الممتلكات والتعويض والاصلاح الزراعي والأرض، اضافة لزيارات ميدانية ومقابلات تمت مع مواطنين عانوا من التمييز العنصري وفقدوا الأرض، ومنهم من استعادوا أراضيهم، ومنهم من لا يزالوا ينتظروا النظر في مطالباتهم، وآخرين لا زالوا يعانون من الترحيل ويسكنون بأوضاع بمنتهى البوس في أحزمة تلف غالبية المدن الكبرى في جنوب افريقيا.

الحل الجنوب أفريقي

مع مطلع التسعينات شهدت جنوب أفريقيا مفاوضات بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة البيضاء في جنوب أفريقيا، وكان يأمل من هذه المفاوضات أن تأتي بحلول بشكل ينسجم مع حقوق السكان الأصليين، وإنهاء لنظام الابارتايد، وتجاوز الأسس العنصرية من عرق ودين ولغة، والتعاطي بشكل مسؤول وجدي مع التحديات الواقعية، وصولاً الى بناء مجتمع جنوب أفريقيا الجديد على أسس الديمقراطية والحرية واحترام الإنسان وحقوقه، والتي تكون قادرة على السير نحو المستقبل، برؤى تنموية تعمل على تفعيل كافة النواحي المجتمعية الكامنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فعديد العوامل الداخلية والخارجية وضعت الحكومات العنصرية في جنوب أفريقيا بحالة الدفاع عن النفس، ومحاولة البحث عن حلول للمشكلات التي أوجدتها، والتي أدت الى إحداث تصدع داخل بنيتها واقتصادها وعلاقاتها، الأمر الذي أدى الى تراجعات تدريجية، ابتداءً من إلغاء عدد من القوانين التي تحظر الزواج بين السود والبيض وتخفيف قانون المرور ومن ثمة استقالة »بوتا« من رئاسة الحكومة والحزب الوطني الأبيض عام ١٩٨٩ وتسلم دوكليرك للحكومة البيضاء حيث بدأ بسلسلة إجراءات تمهيدية كإطلاق سراح نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠، وإصدار عفو عن عدد من قيادات العمل الوطني، والموافقة على إجراء انتخابات ديمقراطية لكل المواطنين، بالمقابل أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي تخليه عن الكفاح المسلح، والموافقة على إقامة مجتمع ديمقراطي لجميع السكان بغض النظر عن عرقهم، وفي العام ١٩٩٤ عقدت أول انتخابات عامة بمشاركة السود في جنوب أفريقيا وتشكيل أول حكومة غير عنصرية بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي، وصدر عفو عام عن كل من ارتكب جريمة قبل المصالحة، ووضع دستور دائم للبلاد، وآلية لاستعادة الممتلكات من خلال إعادة الأرض أو التعويض لمن يرغب أو إعطاء أراضي بديلة.

عملية إستعادة الأراضي

بدأت عملية إستعادة الأراضي منذ ,١٩٩٤ حيث تعتبر الاتفاقيات والدّستور المصدر الأساس لهذه القضية، وما تبعه من وعود بإعادة ٣٠ ٪ من الأرض »للسود«، حيث أقيمت مجموعة من القوانين كقانون إعادة حقوق الأرض رقم ٢٢ للعام ١٩٩٤، والتي تسعى لإستعادة الحقوق في ملكية الأراضي للأشخاص والجماعات منزوعة الملكية منذ ١٩١٣ بسبب قوانين التمييز العنصري، وارتكزت عملية إستعادة الأراضي هذه على أساس رفع الظّلم التاريخي الذي وقع على السود في ظل نظام الابارتايد، وهي عملية مرتبطة بشكل وثيق بمسألة إعادة توزيع الأراضي، وإصلاح السكن. وبذلك، تشكل هذه العملية (إستعادة الأراضي) جزءا مكملاً لبرنامج الإصلاح الزّراعيّ الجاري العمل به حالياً في جنوب أفريقيا، وقد تم تشكيل العديد من المؤسسات الحكومية المعنية بتطبيق نص الدستور والقوانين الخاصة بالأرض وهي لجنة إستعادة حقوق الأراضي ووزارة شؤون الأراضي ومحكمة ادعاءات الأراضي.

وتسعى اللجنة والوزارة المعنيتين الى تلقي المطالبات باستعادة الأراضي، والتحقيق منها، وتسوية النزاعات ولعب دور الوسيط بين أصحاب المطالبات وملاكي الأراضي البيض بطريقة «ودية» إذا أمكن، إضافة الى كتابتها التقارير الخاصة بهذه المطالبات قبل تحويلها للمحكمة، حيث حدد القانون توفر بعض الشروط للشخص المقدم للادعاء حول ملكيته السابقة للأرض، كأن تكون الأرض انتزعت منه بعد ١٩ جوان ١٩١٣ لأسباب عنصرية، وان تكون المطالبة قد سلمت للجنة قبل ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ كموعد نهائي لتسليم الطلبات، والقانون كذلك يحدد شكل الحلول المحتملة كإعادة الأرض أو إعطاء أرض بديلة أو دفع تعويضات، وقد اشترط القانون كذلك موافقة مالك الأرض الأبيض الموافقة على بيع الأرض كشرط أساس، وتكون هذه المؤسسات مسؤولة أمام البرلمان عن تطبيق قوانين الأرض واستعادتها.

وبنظرة سريعة على حجم المطالبات بالأرض نرى أن ٣٦٤٨٩ منها قد تم حلها، من مجموع المطالبات البالغ عددها ٧٩٦٩٤، بمعنى أن هناك لا يزال ٤٣٢٠٥ مطالبة تنتظر حلا لها أي ما يعادل ٢٢,٥٤٪ من مجموع المطالبات، وأيضا فان هذه العملية ليست بالأمر الهين من الناحية الاقتصادية واحتاجت الى تمويل ضخم لتغطيتها، ثم يلاحظ اختلال بين المناطق الحضرية والريفية بخصوص حجم المطالبات المعالجة.

عقبات أمام الحل الجنوب أفريقي

١- اتفاقيات السلام التي وقعت بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة الحزب الوطني الأبيض جاءت كـ »حلول وسط« ونتيجة ضغوط داخلية وخارجية، وهذه الاتفاقيات حددت الخطوط العامة لم تعر اهتماما للكثير من التفاصيل التي ستتولد عند التطبيق.

٢-الحجم الضخم لمجموع المطالبات والبالغة ٧٩٦٩٤، إضافة للتعقيدات الإجرائيّة والقانونيّة الخاصة بقانون إستعادة حقوق الأراضي رقم ٢٢ للعام ١٩٩٤،وما تبعه من علاقة تنافسية ما بين لجنة المختصة بإستعادة حقوق الأراضي ووزارة شؤون الأراضي، كل ذلك كان له أثر في إبطاء عملية النظر للمطالبات، وتسليم الأراضي لفاقدي الأرض وخصوصا في المناطق الريفية، وأيضا المطالبات الريفية تواجه الكثير من التّحدّيات والمشاكل فيما يتعلق بعملية التأكد من صحة هذه الادّعاءات في ظل غياب توثيق دقيق للممتلكات وللمساحات وفروع العائلات التي تمتلك الأرض، وهنا لا بد من الاستناد الى كافة أشكال التّوثيق لتسوية ادّعاءات الملكيّة، بما يحتوي من تاريخ شفوي وقبور تعود لأجداد هؤلاء المطرودين من الأرض وشجرة العائلة.

٣- قلة الوعي بالمسائل القانونية من قبل فاقدي الأرض والمتضررين وعدم إدراك أبعاد مفاهيم أساسية كالتعويض، فغالبية المطالب قد حلت على أساس التعويض، وخصوصا المطالبات الحضرية، وهذه التعويضات من السهولة فقدانها بسرعة لعدم توفر الإمكانية لبناء أي مشروع إنتاجي، وفقط ١٨٥ من هذه المطالبات قد حلت باستعادة الأرض بدل التعويض وهي بالأساس مطالبات ريفية.

٤-بعض الذين تم إعطائهم أراضي لم يعملوا بها وتراجعت إنتاجية بعض المزارع التي أعيدت للسود، ويعود ذلك لنقص الخبرة، لأنه لم يتسن لهم إمكانية الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والتدريب على إدارة المزارع والقروض بالتالي لم يتوفر لهم الأسلوب الذي يجعل الأرض الجديدة التي حصلوا عليها منتجة، وأيضا النقص الشديد بالمعدات والتجهيزات سيضعف القدرة على المنافسة، بالتالي إمكانية الحصول على الأرض يجب أن تكون مرتبطة بإمكانية الحصول على الوسائل اللازمة لتكون الأرض منتجة، كل ذلك مرتبط بضعف الموارد الماليّة المخصّصة لتطوير الإصلاح الزراعي بعد عملية إعادة الأرض.

٥- اشتراط موافقة المزارع الأبيض على عملية بيع الأرض كانت تعني أن عدم موافقته تستدعي البحث في الخيار الثاني المتمثل بأرض بديلة أو الخيار الثالث كتعويض مالي، وعادةً ما يرضى المزارع الأبيض بالتنازل عن الأرض غير الجيدة، ويقرر بيعها، وهذه الأراضي تكون أراضي صخرية وينقصها الماء، والمواصلات والكهرباء، وعدم قدرة السود على شراء الأرض لأن المزارعين البيض أعطوا قيمة مالية للأرض تتجاوز قيمتها الحقيقية في السوق، بالتالي من المستبعد أن يستطيع الفلاحين السود الحصول على الأراضي، وإذا استطاعوا الحصول على هذه الأراضي، فغالبا ما ترهقهم الديون الى حد فقدان الأرض مجددا، وعودتها لملكية المالك الأبيض.

٦- الحكومة اهتمت بشكل كبير بمسألة طمأنت المستثمرين الغربيين، والموافقة على إجراء إصلاحات وتبني فكرة السوق الحرة، كل ذلك أعطي كأولوية على استعادة الأرض كما يرى الكثير من النشيطين في مجال الأرض في جنوب أفريقيا، وأيضا الصناعات الإستخراجية أعطيت امتيازات على حساب الحقوق للسود في أراضيهم.

٧-مشكلة فاقدي الأراضي: مسألة الأرض أصبحت تستخدم من قبل الأحزاب السياسية الأخرى كقضية تمكنهم من استقطاب الناس فاقدي الأرض، رغم أن فاقدي الأرض كانوا على الدوام القاعدة الجماهيرية للمؤتمر الوطني الأفريقي، إلا أن هناك حركات بدأت تخرج من أوساطهم »كحركة الناس بلا أرض« والتي يرى أصحابها أن حركتهم جاءت نتيجة لخيبة الأمل، وفقدان الثقة بالحكومة في معالجتها البطيئة لموضوع الأرض واستعادتها، وبطئ برامج الإصلاح الزراعي، وتتهم الحركة الجديدة الحكومة بإهمال الوعود الخاصة باستعادة الأرض والممتلكات والتي قطعتها لفاقدي الأرض، وتشير الى أنه ومنذ وصول المؤتمر الوطني الأفريقي للسلطة لم يتم سوى إعادة ٢,٧٪ من الأرض للسود (إضافة ١٣ ٪ التي يقيم عليها السود والتي حددت خلال فترة نظام الابارتايد) ولغاية ٢٠٠٣ لا يزال المزارعين البيض والحكومة يسيطران على ٨٦ ٪ من مساحة الأرض، وأيضا لا يزال السود تنتهك حقوقهم الإنسانية من قبل المزارعين البيض الى حد قريب من معاناتهم في ظل عبودية الابارتايد، وبعد عشرة سنوات بعد نهاية التّفرقة العنصريّة فإن الأفارقة السّود والذين يشكلون الأكثرية لا يزالون بدون أرض، إضافة لأنهم لا يزالون يواجهون الإجلاء والطرد من قبل المزارعين البيض خوفا من مطالباتهم بحقوقهم بالأرض، ولا يزال أطفالهم يعانون من نقص في مرافق التعليم والصحة والخدمات العامة كالكهرباء والماء الصالحة للشرب والطرق، وطبقًا للميثاق فعلى الحكومة أن تصادر أراضي أملاك الغائبين وأراضي المزارعين الذين لهم ممارسات عنصرية، والأراضي غير المستغلة، وتعيد توزيعها على فاقدي الأرض من السكان الأصليين.

٨- إضافة لموضوع الأرض تعاني جنوب أفريقيا من مجموعة من المشاكل التي لها ارتباطات مباشرة بمسألة فقدان الأرض وخصوصا مشكلتي البطالة والبناء غير الرسمي، وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية وخصوصا ارتفاع نسب الجريمة المنظمة والإصابة بمرض الإيدز

٩- وجود عوائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، فانتهاء مرحلة التمييز العنصري كان يجب أن تقضى على الفساد والفوارق بين السود والبيض ولكن الحقيقة عكس ذلك، فنهاية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا لم ينهي الفوارق الاقتصادية والطبقية الكبيرة بين البيض والسود وما زال السواد الأعظم من موظفي الدولة الكبار من البيض، وعملية إعداد الكوادر في كافة المجالات عملية معقدة وبطيئة وتحتاج الى وقت، وهذا من شأنه أن يضر بالتنمية الاقتصادية والسياسية المتوازنة والعادلة، وتخلق ما يعرف بالفساد داخل النظام السياسي عبر خلق جماعة من المنتفعين والذين يهددون المصلحة العامة للبلاد ويؤثرون على العدالة التوزيعية وعلى الفاعلية الاقتصادية.

١٠- المصالحة موجودة فعلا على المستوى القانوني وبين

[التتمة ص١٩]



اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

لندن، ٥-١٠ تشرين ثاني ٢٠٠٣

بقلم: جابر سليمان*

مقدمة

استضاف تحالف العودة في بريطانيا اللقاء السنوي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، حيث عقد اللقاء في العاصمة البريطانية لندن، في الفترة الواقعة بين ٥ – ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣، بحضور ست عشر جمعية ولجنة وهيئة ومجموعة وائتلاف ومؤسسة عاملة في مجال الدفاع عن حق العودة تغطي مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني في كل من : فلسطين التاريخية والدول العربية المضيفة للاجئين (باستثناء الأردن) وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

ومنذ أن عقد الائتلاف لقاءه التأسيسي الأول في قبرص (تشرين الأول ٢٠٠٠) ، عشية اندلاع انتفاضة الأقصى، وحتى يومنا الحالي تنامت حركة العودة واتسعت رقعتها الجغرافية وازداد زخمها في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، كما تكرس الاعتراف بمركزية حق العودة في اطار الحلول المطروحة لقضية اللاجئين في العديد من المحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية.

وجاء عقد اللقاء التنسيقي الرابع في أعقاب ظروف دولية واقليمية نشهد فيها فشل ما يسمى »عملية السلام« ووصول خارطة الطريق الى طريق مسدود، فضلا عن طرح العديد من المبادرات البديلة، لعل أخطرها على الإطلاق وثيقة جنيف غير الرسمية التي وقعتها شخصيات فلسطينية واسرائيلية معروفة. وهي أول وثيقة يعلن فيها طرف فلسطيني صراحة تنازله عن حق العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، نصا وروحا.

وكانت النية قد اتجهت منذ اللقاء التنسيقي الثالث (كوبنهاغن، كانون الأول ٢٠٠٢) الى ضرورة أن يركز اللقاء الرابع على البنية الداخلية، حيث ظل الائتلاف بعد لقاء كوبنهاغن »بحاجة الى بناء آلية تنظيمية فاعلة وديمقراطية متينة للتنسيق بين المبادرات واللجان والمؤسسات الفاعلة في مجال حق العودة في الداخل والشتات« ، لكي يكون في الامكان توسيع الائتلاف وجعله قادرا على مجابهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ومنذ عقد اللقاء التنسيقي الأول في قبرص ، كان هناك وعي بأن توسيع الائتلاف بشكل عشوائي من دون وجود صيغة داخلية صارمة تنظم العلاقات بين أطرافه من جهة، وبينها وبين أية أطراف خارجية من جهة أخرى، سيكون مغامرة غير محسوبة وقفزة في فراغ لا تؤدي الى الهدف المنشود في تحويل الائتلاف الى مجموعة ضغط فاعلة ضمن شروط جيو سياسية متباينة.

ومثل هذه الصيغة تتطلب أول ما تتطلب وجود نظام أساسي/ لائحة داخلية تحدد بشكل واضح لا لبس فيه العضوية، وتنشئ في الوقت ذاته إطارا مركزيا لقيادة الائتلاف وأطراً أخرى وسيطة تعنى بتنظيم العلاقات بين هيئات الائتلاف على أسس ديمقراطية، وتكون مسؤولة كذلك عن تنسيق عمل الائتلاف ومتابعته في الفترة الفاصلة بين اللقاءات/المؤتمرات السنوية.

وهكذا كان، حيث كانت المسألة التنظيمية البند الاساسي المطروح على جدول أعمال اللقاء الرابع خلال جلساته المغلقة. ولكن الى جانب ذلك وعلى هامش اللقاء الرابع نظم تحالف العودة/بريطانيا نشاطين مفتوحين بهدف تعريف الرأي العام البريطاني ووسائل الاعلام بحق العودة وبقضية اللاجئين الفلسطينيين. نظم النشاط الأول في مجلس العموم البريطاني في السادس من تشرين الثاني، والنشاط الثاني في جامعة »وستمنستر« في لندن في الثامن من الشهر ذاته.

المسألة التنظيمية / الوضع الداخلي :

أعدت في هذا السياق ثلاث أوراق عمل؛ الورقة الأساسية أعدها منسق اللقاء التنسيقي الرابع الزميل محمد جرادات باسم مركز بديل؛ والورقة الثانية أعدها أعضاء الائتلاف من لبنان (عائدون، وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية) وسوريا (عائدون)، تأسيسا واستنادا الى الورقة الأولى. وكلتا الورقتان اقترحتا صيغة تنظيمية لبناء الائتلاف وتنظم العلاقات بين هيئاته. أما الورقة الثالثة فقد أعدت من قبل لجان العودة في الدانمرك وتضمنت عددا من الملاحظات والاقتراحات بخصوص توسيع الائتلاف وتفعليه والارتقاء بمستوى عمله »على قاعدة ضمان استقلالية حركة العودة كحركة شعبية أهلية «، كما ورد في الورقة.

وبعد الاطلاع على الاوراق ومناقشتها تم اقرار لائحة داخلية للائتلاف تضمنت عدا عن الديباجة ثلاثة محاور رئيسية : أهداف الائتلاف وسبل تحقيقها؛ والاحكام الأساسية (المبادئ والأسس الوطنية الموجهة)؛ والمبادئ التنظيمية الناظمة لعلاقاته الداخلية. وهذا ما سنركز عليه لدى معالجتنا للمسألة التنظيمية والوضع الداخلي.

في هذا الصدد أقرت اللائحة ان الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يتشكل من الهيئات التالية:

× المؤتمر السنوي: ويشكل المرجعية العليا للائتلاف المناط بها مسؤولية وضع استراتيجية الائتلاف وخطط عمله.

× المكتب التنفيذي: ويتكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية : فلسطين (ثلاثة أعضاء)، وعضو واحد لكل من الأردن وسوريا ولبنان وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا، بالاضافة الى مركز بديل الذي سيقوم بدور أمانة سر المكتب التنفيذي، على أن يقرر أعضاء الائتلاف في كل منطقة الهيئة /الشخص الذي سيمثلها في المكتب التنفيذي خلال العام الفاصل بين مؤتمرين.

× المكاتب الفرعية الاقليمية للتنسيق والمتابعة: وعددها أربعة مكاتب تغطي أربعة اقاليم جغرافية هي الدول العربية المضيفة للاجئين، أوروبا، أمريكا الشمالية على ان يقرر أعضاء الائتلاف في كل اقليم المنطقة التي سيقام فيها المكتب الفرعي.

وينفذ المكتب التنفيذي خطة عمل الائتلاف من خلال المكاتب الفرعية في كل اقليم، مع مراعاة خصوصية كل اقليم بشكل عام وخصوصية كل منطقة من مناطق الاقليم على نحو خاص.

النشاطات المفتوحة خلال اللقاء التنسيقي الرابع

الإعلان عن كتاب، « اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون,مسح شامل لعام 2002 »، من إصدار مركز بديل 2003.

نظم هذا النشاط في السادس من تشرين الثاني ٢٠٠٣ في مبنى مجلس العموم البريطاني بالتنسيق بين تحالف العودة في بريطانيا والمجالس البرلمانية البريطانية المشتركة للشرق الأوسط بحضور عدد من البرلمانيين والاعلاميين والناشطين في مجال دعم القضية الفلسطينية من بريطانيين وعرب. لم يقتصر هذا النشاط على الاعلان والتعريف بالكتاب، الذي تولاه الزميل نهاد بقاعي/ وحدة الأبحاث في مركز بديل، بل كان في الواقع لقاءا تضامنيا مع قضية اللاجئين وحق العودة. تحدث في اللقاء عضو البرلمان إيرني روس، الذي ترأس بعثة تقصي الحقائق عن اللاجئين الفلسطينيين المنبثقة عن المجالس البرلمانية البريطانية المشتركة للشرق الأوسط، التي زارت مخيمات اللاجئين في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان في خريف عام ٢٠٠٠.

وقد أشار السيد ايرني الى الخلاصات والاستنتاجات التي خرجت بها البعثة من شهادات اللاجئين الذين التقت بهم، والمنشورة في تقرير البعثة (٢٠٠١)، ولخصها في اصرار اللاجئين الفلسطينيين على حق العودة وتمسكهم به ورفض أية حلول لمشكلة اللاجئين تتجاهل هذا الحق. كما أكد من جانبه على مركزية قضية اللاجئين في أية حلول تطرح لتسوية الصراع العربي/الاسرائيلي.

وبالاضافة الى ذلك تحدث في اللقاء عضوان من الائتلاف هما: د. محمود عيسى (الدانمرك) وجابر سليمان (لبنان). تحدث الأول عن جهود الائتلاف في الدفاع عن حق العودة، مشيدا بدور البرلمانيين البريطانيين في دعم القضية الفلسطينية، مطالبا بالمزيد من الدعم على الصعيد البرلماني الأوروبي. وتحدث الثاني عن المأزق الذي بلغته خارطة الطريق ومن قبلها اتفاقات أوسلو، وبالتالي فشل «حل الدولتن» مؤكدا على ضرورة تبني المجتمع الدولي لحل الدولة الواحدة ، دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين التاريخية.

مؤتمر و ورشة عمل في جامعة « وستمنستر» بمدينة لندن

عقد المؤتمر في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٣، تحت شعار «حق العودة هو خارطة الطريق الحقيقية الى فلسطين »، وترأسه رئيس المجموعة البرلمانية المشتركة الخاصة باللاجئين، عضو البرلمان نيل غيرارد. وقد عالجت مداخلات المؤتمر موضوعين أساسيين؛ الأول: «التاريخ الجديد لما حدث في عام ١٩٤٨ والنكبة الفلسطينية»؛ والثاني: «دولة واحدة لكل مواطنيها، بمن فيهم اللاجئين: مستقبل فلسطين/اسرائيل؟»

تحدث في الموضوع الا ول كل من البروفيسور آفي شلايم من جامعة «أوكسفورد» عن التاريخ القديم والجديد، والدكتورة كرمة النابلسي من جامعة «أوكسفورد» حول استحضار تاريخ العام ١٩٤٨ الى قلب عملية السلام. وتحدث في الموضوع الثاني كل من البروفيسور عنات بيليتسكي، رئيسة كلية الفلسفة في جامعة تل أبيب ورئيس مجلس إدارة مركز بتسيلم حول حل الدولة الواحدة لكل مواطنيها، وكذلك المحلل والكاتب الفلسطيني الاستاذ عمر برغوثي حول العقبات الاساسية أمام حل الدولة العلمانية الديموقراطية.

وقد أعقب عقد المؤتمر ورشة عمل عقدت في المكان نفسه تحت عنوان: «الحملة العالمية للدفاع عن حق العودة»، ترأست الورشة الباحثة فكتوريا بريتين من كلية لندن الاقتصادية، وتحدث فيها كل من جوليا وكهام، منسقة مجلس الشرق الأوسط في حزب العمال في لندن، وتحدثت حول «بعثة تقصي الحقائق عن اللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المجالس البرلمانية المشتركة للشرق الأوسط»، تلاها د. محمود عيسى الذي تحدث عن جهود الائتلاف الفلسطيني لحق العودة في الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومن ثم مدير المرصد الاعلامي العربي في لندن، الأستاذ شريف النشاشيبي الذي تحدث عن التغطية الاعلامية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وأخيرا جابر سليمان الذي تحدث عن الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين.



ورشة العمل في جامعة « وستمنتسر » بمدينة لندن.

البيان الختامي

صدر عن اللقاء التنسيقي الرابع في ختام أعماله بيانا ختاميا (انظر الى الاطار) تضمن القرارات التنظيمية التي اتخذت، وخاصة اقرار اللائحة الداخلية بما تضمنته من انشاء المكتب التنفيذي للائتلاف والمكاتب الفرعية للتنسيق والمتابعة، كما تضمن التوصيات التنظيمية الأخرى، وخاصة تكليف مكتب المتابعة والتنسيق/أوروبا بتسجيل الائتلاف كمؤسسة دولية لدى الاتحاد الأوروبي، والتأكيد على دور مركز بديل كأمانة سر للمكتب التنفيذي (أنظر الى البيان الختامي على الصفحة المقابلة).

وأكد البيان على الثوابت الوطنية الموجهة لسياسة الائتلاف فيما يتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، في ظل ما يطرح من مبادرات تتخلى في جوهرها عن حق العودة وتؤدي اذا ما طبقت الى تصفية حقوق اللاجئين عامة، وخاصة مبادرة جنيف سيئة الذكر.

وفي هذا الصدد، أكد المجتمعون على ان حق العودة جزءا لا يتجزأ من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف او المساومة او المقايضة، بوصفه حقا فرديا وجماعيا في آن، يكفله القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وقرارات الامم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، كما أكد على ان الائتلاف الفلسطيني لحق العودة هيئة شعبية أهلية، تعبر عن مصالح ا للاجئين، وفي المقدمة منها حق العودة، وهو لا يسعى الى التمثيل السياسي انطلاقا من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى هذا الاساس فان الائتلاف هو رافد من روافد حركة العودة وحركة اللاجئين بشكل عام يسعى الى التعاون والتنسيق مع الروافد الأخرى لهذه الحركة التي لا تتنافى مع أهدافه ومبادئه الوطنية الموجهة .

وفي السياق نفسه أكد البيان الختامي على ان السلام والاستقرار في المنطقة مرتبط بالتوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين وفقا للقرار (١٩٤) المستند الى مبادئ القانون الدولي، والذي الذي يتضمن ثلاثة حقوق متلازمة هي العودة (الى ديارهم الأصلية) واستعادة الممتلكات والتعويض.

خلاصة:

شكلت القرارات والتوصيات التنظيمية الصادرة عن اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة نقطة انطلاق جديدة لعمل الائتلاف استجابت الى حد بعيد لتطلعات وطموحات الائتلاف في لقاءاته السابقة، هذا على الرغم من الثغرات والنواقص التي لا تخفى على أحد، والناجمة ربما عن غياب الدراسة المسبقة للوائح المطروحة التي من شأنها تجاوز تلك الثغرات والنواقص بحدود معينة. نقول ذلك لأن اللوائح والنظم الداخلية لا تكتمل حقا الا حين تطبق عمليا وتخضع للتجربة. ولذا فان الانجاز التنظيمي الذي تحقق في ذلك اللقاء سيبقى مرهونا بارادة أطراف الائتلاف ومدى قدرتها على تحويله الى واقع ملموس على الأرض. فعلى سبيل المثال، فان المكتب التنفيذي الذي يعتبر حجر الأساس في هذا الانجاز ليس سوى اطار لوحدة الائتلاف وهو بحاجة الى تفعيل جدي وترجمة عملية، دونما تأجيل.

ومن المهم ادراك ان تلك القرارات التنظيمية جاءت في ظل مرحلة دقيقة تواجه فيها قضية اللاجئين والعودة تحديات جدية تستلزم رص الصفوف وتفعيل الأطر العاملة في مجال الدفاع عن حق العودة. وهذه هي المسألة الاساس التي ينبغي ان تشغل بالنا في المرحلة المقبلة.

* باحث مستقل في قضايا اللاجئين، وأحد مؤسسي مجموعة عائدون/لبنان، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.



مشاركون في اللقاء التنسيقي الرابع.

اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة - لندن ٥-٢٠٠٣/١١/١٠

البيــــان الختـــامي

عقد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لقاءه التنسيقي الرابع في العاصمة البريطانية في الفترة الواقعة ما بين ٥-١٠ من تشرين ثاني ٢٠٠٣، وذلك في ظل ظروف تتزايد فيها المخاطر التي تهدد قضية شعبنا الوطنية، وفي ظل تفاقم معاناته بسبب استمرار الاحتلال والارهاب الاسرائيليين، والتنكر لابسط حقوقه الوطنية والانسانية.

وعلى الرغم من ذلك فان شعبنا يواصل صموده الاسطوري، متمسكا بحقوقه الوطنية الثابتة بكل اصرار وعزيمة، رافضا كل المحاولات الرامية الى الالتفاف على تلك الحقوق او الانتقاص منها بهذه الطريقة او تلك، التي تقوم بها شخصيات وجهات إسرائيلية وفلسطينية، مستغلة الحصار المضروب على شعبنا وقضيته الوطنية، وما «وثيقة جنيف» الا خطوة للنيل من ذلك الصمود، وما هي ايضا الا استمرار لمبادرات سابقة رفضها شعبنا بمواصلة انتفاضته الباسلة، متمسكا بحقوقه الوطنية الثابتة، وفي المقدمة منها حق العودة الى دياره الاصلية في فلسطين التاريخية.

وفي ظل حالة التشتت القسري التي يعيشها شعبنا، فان وحدته تبقى مقدسة، وضمانه لنيل حقوقه كاملة، وما حركة العودة الا تعبير عن هذه الوحدة، حيث انها تجمع بين حركة المهجرين داخل الخط الاخضر، وحركة اللاجئين في الضفة والقطاع، وفي الشتات القريب والبعيد. وفي هذا المجال فان الائتلاف يعمل على تعزيز وحدة قضية اللاجئين من اجل مواجهة عملية العزل والتهميش التي يتعرض لها اللاجئين في دول المضيفة وعلى تنسيق الجهود المبذولة من قبل اللاجئين في فلسطين التاريخية وفي الشتات، وتقوية وتعزيز مبادرات ومؤسسات اللاجئين من اجل التوصل الى بنية مجتمعية صلبة تستطيع الضغط على كافة الجهات المعينة لوضع حق العودة موضع تنفيذ وفقا لقرار ١٩٤.

وازاء التطورات والاحداث السياسية التي تشهدها قضيتنا الوطنية فان الائتلاف يؤكد على ما يلي:

١. حق العودة جزء لا يتجزأ من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة، التي لا يحق التصرف بها من أي جهة فلسطينية، او وضعها موضع المساومة والمقايضة. وبالتالي فان الائتلاف يرفض كل المبادرات السياسية في هذا الصدد أي كان مصدرها.

٢. ان حق العودة هو حق فردي وجماعي، قانوني وتاريخي، تكفله لنا كافة القوانين والشرائع الدولية الإنسانية، وتمسكنا بهذا الحق والعمل من اجله يستند الى ذلك.

٣. الائتلاف الفلسطيني لحق العودة هيئة شعبية اهلية، يعبر عن مصالح اللاجئين، وفي المقدمة منها حق العودة، ولا يسعى الى التمثيل السياسي انطلاقا من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني.

٤. الائتلاف رافد من روافد حركة العودة، وحركة اللاجئين بشكل عام، ويسعى الى التعاون والتنسيق مع الروافد الاخرى لهذا الحركة التي لا تتناقض مع اهداف الائتلاف.

٥. ان السلام والاستقرار في المنطقة مرتبط بالتوصل الى تسوية عادلة لقضية اللاجئين، تؤسس على القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية، التي تكفل حق العودة وفقا للقرار ١٩٤، الذي يستند الى مبادئ القانون الدولي.

وبعد ان قيم المشاركون في اللقاء عمل الائتلاف خلال السنة الماضية، ناقشوا اوراق العمل المقدمة من هيئات الائتلاف حول الوضع الداخلي للارتقاء به ورفعه الى الامام، ليكون بمستوى المسؤولية التي اخذها على عاتقه، وهي الدفاع عن حق شعبنا في العودة. وفي هذا السياق تم اقرار اللائحة الداخلية للائتلاف، التي نصت على تشكيل مكتب تنفيذي يتكون من تسعة اعضاء، اضافة الى مركز بديل، يمثلون مختلف المناطق: فلسطين(٣) اعضاء، وعضو لكل من الاردن وسورية ولبنان والولايات المتحدة الامريكية وكندا. كما تم تشكيل اربعة مكاتب فرعية للتنسيق والمتابعة في فلسطين، الدول المضيفة، اوروبا،امريكا وكندا.

فضلا عن ذلك تم اتخاذ التوصيات التالية:

اولا: الجانب التنظيمي:

١. يقوم مركز بديل بدور امانة السر للمكتب التنفيذي للائتلاف.
٢. تكليف امانة السر بعمل بروشور، للائتلاف وشعارا له.
٣ .اقامة مخيم سنوي للشباب في الشتات، وتنظيم زيارات لهم الى قراهم ومدنهم في فلسطين.
٤. تسجيل الائتلاف كمؤسسة دولية في الاتحاد الاوروبي، ويكلف بذلك مكتب المتابعة والتنسيق في اوروبا.
٥. اصدار نشرات مركزية وفرعية لتعميم ثقافة العودة.

ثانيا: الجانب السياسي:

١. الاستمرار في العمل على الصعيد الدولي من اجل توفير الحماية لشعبنا وفقا للمواثيق والمعاهدات التي يعمل بها المجتمع الدولي.
٢. مطالبة الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها، وخصوصا تجاه وكالة الغوث (الاونروا)، على اعتبار ان وجودها يعبر عن اقرار المجتمع الدولي بمسؤولياته الأخلاقية والسياسية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
٣. احياء المناسبات الفلسطينية (ذكرى النكبة، ذكرى صدور القرار ١٩٤، ذكرى وعد بلفور، يوم التضامن مع اللاجئين والمخيم الفلسطيني، يوم اللاجئ العالمي، يوم الارض، ذكرى المجازر الاسرائيلية بحق شعبنا)
٤ . طرح قضية اللاجئين من ابناء شعبنا المقيمين في العراق على المستوى الدولي، لكي تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بدورها في حمايتهم والتخفيف من معاناتهم الناتجة عن الوضع الجديد في العراق.
٥ . دعوة الحكومة اللبنانية لمنح ابناء شعبنا المقيمين في لبنان حقوقهم المدنية، وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات الجامعة العربية.

وفي الختام يتوجه الائتلاف الفلسطيني بالتحية للانتفاضة الباسلة وجماهيرها وقياداتها الاسيرة في السجون الاسرائيلية، ومنهم رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين الاخ حسام خضر.

المجد للانتفاضة.
المجد والخلود لشهدائنا الابرار.
وحق العودة هو خارطة الطرق الحقيقية الى فلسطين.

قائمة بأسماء أعضاء الائتلاف المشاركين في اللقاء السنوي الرابع

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.
بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في فلسطين.
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين- فلسطين.
هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية الفلسطينية- لبنان.
مجموعة عائدون- لبنان.
لجنة العودة في الدنمرك.
ائتلاف حق العودة الفلسطيني في السويد.
لجنة حق العودة الفلسطيني في هولندا.
الجمعية الثقافية العربية في بولندا.
الجالية الفلسطينية- فرنسا.
لجنة حق العودة- المانيا.
ائتلاف العودة في امريكا الشمالية.
ائتلاف العودة- بريطانيا.

إيتان برونشتاين، مدير جمعية «زوخروت» الاسرائيلية في مقابلة لـ «حق العودة»:

النكبة هي المرآة التي تعكس صورتنا الحقيقية، وحق العودة للاجئين هو الشرط الأساس لتحقيق التسوية

تهدف مبادرة «زوخروت» (الذكرى) إلى رفع مستوى الوعي اليهودي في إسرائيل حول النكبة وآثارها وسبل تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد قامت «زوخروت» منذ تأسيسها قبل نحو سنتين بالعديد من المشاريع والفعاليات، كاحياء ذكرى مجزرة دير ياسين، وحملات الاحتجاج المتواصلة ضد عمليات هدم بيوت الفلسطينيين المهجورة منذ نكبة عام ١٩٤٨ في مدينة اللد، والعديد من الزيارات الى القرى الفلسطينية المهجرة، كقرى عين غزال، اسدود، والغابسية وغيرها. وتدعو «زوخروت» صراحة الى وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨. وقد قامت «حق العودة» باجراء المقابلة أدناه مع السيد ايتان برونشتاين، مدير «زوخروت»، من أجل معرفة المزيد عن هذه الجمعية وصداها في الشارع الاسرائيلي.



من نشاط لزوخروت في قرية الشيخ مؤنس المدمرة.

«حق العودة»: بداية، ما هي «زوخروت» ومن هم العاملون عليها؟ وكيف ظهرت هذه المبادرة في ظل ما لمسناه خلال العقود الماضية من غياب شركاء اسرائيليين يهود يدعون إلى تطبيق حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين باستثناء بعض السياسيين والمحللين والنشطاء المناهضين للصهيونية؟ كيف انطلقت فكرة إنشاء «زوخروت» بالضبط؟

برونشتاين: في الواقع، فإن الإجابة على هذا السؤال تقسم إلى شقين. يتعلق الشق الأول منها بالبعد التاريخي والثقافي للقضية، فيما يعود الشق الثاني الى العامل الشخصي. فيما يتعلق بالشق الأول، فقد شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً ملحوظاً في مستوى الوعي الفلسطيني للنكبة، فازداد توجه الفلسطينيين في الحديث عنها، وازدادت الكتابة بأنواعها حولها وحول الذاكرة الجماعية. وعليه، فإن «زوخروت» هي موجة جديدة للوعي اليهودي ناتجة عن التغيرات التي حدثت في المجتمع العربي-الفلسطيني وخاصة في داخل إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت أحداث أكتوبر في العام ٢٠٠٠ والتي أدت إلى مقتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً برصاص قوات الشرطة الإسرائيلية، والتي عرضت معسكر السلام الإسرائيلي برمته للخطر شكلت عاملا آخرا لانطلاقة المبادرة.

لقد أدت الأزمة في العلاقة العربية اليهودية، بعدد من الأشخاص الى العمل على حل القضايا الكبرى، انطلاقا من أن تحسين العلاقة العربية اليهودية ينبع أساسا من الرجوع الى جذور الصراع. ولذلك فإن «زوخروت» جنباً إلى جنب مع بعض المبادرات الأخرى التي برزت في الفترة الأخيرة هي جزء من الحركة اليسارية الإسرائيلية التي أدركت بعد أحداث أكتوبر أنه آن الأوان لليهود أن يتحملوا مسئولياتهم بأخذ المواقف والقيام بالأعمال اللازمة بدل إضاعة الوقت في نقاشات عقيمة حول الايديولوجيا السياسية وانتظار موافقة الجانب العربي على هذا المشروع أو ذاك. لذلك، فان نشاطات «زوخروت» ليست نشاطات للحركة المناهضة للصهيونية في إسرائيل وإنما هي نشاطات لمجموعة من العاملين في حقل التعليم أساسا والذين أدركوا الحاجة إلى العمل على المستوى السياسي.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من الاجابة، أو بما يتعلق بالعامل الشخصي في الموضوع، فهو مرتبط، اضافة الى ما ذكرته سابقا، بالإيمان الراسخ بضرورة أن يتعاطى اليهود مع النكبة وتفصيلاتها. وبالنسبة لي شخصياً، فإن فكرة «زوخروت» قد ولدت قبل أربعة سنوات، حين كنت أتصفح مواقع الإنترنت المختلفة في ذلك الوقت، وقد اكتشفت مكاناً يدعى «قاقون» في محافظة طولكرم. ويحتل هذا المكان مكانة خاصة في داخلي لكونه جزءا من ذكريات طفولتي حيث كنت ألعب في هذا المكان في ذلك الوقت، وكنا نعتقد حينئذ أن الآثار الموجودة في المكان هي عبارة عن قلعة تعود الى العهد الصليبي. وحين وجدت الاسم على الإنترنت استغربت في البداية، لكوني أتعامل مع المكان كمرتع طفولتي ليس إلا. وعندما دخلت إلى الموقع، اكتشفت أنه قرية فلسطينية دمرت في وقت مبكر إثر معركة فاصلة مع القوات الصهيونية. لقد كانت نقرتي بمؤشر الكمبيوتر على ذلك الموقع، هي بحد ذاتها «زوخروت». بالطبع لا نختلف على أن الوضع في الواقع أصعب منه بكثير على المستوى النظري، إلا أن هذه هي فكرتنا.

«حق العودة»: يلاحظ في البيانات التي تصدرونها والنشاطات التي تقومون بتنظيمها أن هناك تركيز على الحاجة لأن يدرس اليهود تاريخ نكبة الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وأن يعترفوا بالظلم الذي عاناه الفلسطينيون في ذلك الوقت. لماذا التركيز على النكبة؟ وما هي الدوافع من وراء ذلك؟

برونشتاين: لو لم يكن هناك فلسطينيون أو عرب قريبون منا لكان المرء قد تساءل وبحق عن سبب اهتمامنا بالموضوع. إلا أن الحال ليست كذلك إطلاقاً. فالنكبة، وهي المأساة التي تعرض لها الفلسطينيون في العام ١٩٤٨، هي حدث لا زلنا نعيشه حتى الآن، ولا زالت تحكم وتحدد العلاقة العربية اليهودية في الشرق الأوسط، ويتم التعامل مع اليهود على أنهم الطرف القوي، أي الطرف الذي ارتكب الجرائم الفظيعة وما إلى ذلك. عدا عن ذلك، فإن فصول النكبة قد تواصلت بشكل ملموس في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، حيث الاحتلال ومصادرة الأراضي إضافة إلى عمليات تدمير المنازل والقتل. من جهة أخرى، فإن الفلسطينيين لم يتنازلوا عن تاريخهم وذاكرتهم الجمعية أبداً. وقد كان ذلك هو العامل الذي ساعدنا على فهم الواقع الذي وصلنا إليه اليوم كشعب عسكري وعنصري. ان النكبة هي المرآة التي تعكس صورتنا الحقيقية، الصورة المختلفة تماماً عن المجتمع المدني والإنساني كما نعتبر أنفسنا ولا يمكننا الالتفاف على هذه الحقيقة وإنكارها. إن محاولة كهذه لا تختلف أبداً عن فكرة أن تطلب من يهودي أن ينسى المحرقة [الهولوكوست] حيث أننا جميعاً ندرك ردة الفعل في مثل هذه الحالة. وبشكل واضح، يجب الإقرار أن جميع تصرفاتنا تجاه الفلسطينيين مبنية أصلاً على إفرازات النكبة سواء كنا واعين لذلك أم لا، ويبدو ذلك جلياً في سلوك الجندي الإسرائيلي الذي يجبر المرأة الفلسطينية على أن تجهض عند الحاجز العسكري، وفي سلوك رجال الشرطة الإسرائيليين عندما قتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً في إسرائيل في بداية أكتوبر ٢٠٠٠. لذلك فإن اعترافنا بخطئنا ليس منة نقدمها للفلسطينيين وإنما هي قبل كل شيء، معروفاً نقدمه لأنفسنا.

«حق العودة»: وما هي نشاطاتكم في هذه الفترة؟

برونشتاين: نخطط حالياً لترتيب عدد أكبر من الزيارات للقرى الفلسطينية المهجرة. ودق قمنا قبل نحو شهر بزيارة الى مدينة المجدل المهجرة حيث أعدنا وضع يافطات تحمل أسماء شوارع المدينة العربية قبل ١٩٤٨، حيث يوجد اليوم إشارتين لشارعين رئيسين في المدينة يدعى أحدهما شارع «هرتسل» بينما يدعى الآخر شارع «كوهين» نسبة إلى ايلي كوهين، عميل الموساد الذي أعدم في سوريا كما هو معروف، وكلا الاسمين هما أسماء صهيونية صرفة. أما نحن فقد أعدنا وضع يافطات تحمل الأسماء القديمة لهذين الشارعين ويدعى الأول شارع «الأستاذ» والثاني شارع «السوق». في الوقت ذاته فإننا نعمل جاهدين على وقف عمليات تدمير ملامح الحياة العربية التي كانت قائمة قبل العام ١٩٤٨. فعلى سبيل المثال، نعمل بأقصى جهدنا على وقف عمليات البناء الهادفة إلى توسيع موشاف «ياعاد» في مركز قرية ميعار الفلسطينية المدمرة ونعمل كذلك على وقف عمليات هدم منازل عائلة بيدس في قرية الشيخ مؤنس بالقرب من اللد. وقد أحرزت جهود «زوخروت» بعض الانجازات، فوجهت إدارة موشاف ياعاد مثلا الدعوة إلى ممثلي المهجرين



ايتان برونشتاين يلقي خطابا في إحياء ذكرى مجزرة دير ياسين ، التي نظمتها زوخروت على أراضي القرية، في نيسان ٢٠٠٣.

الفلسطينيين من قرية ميعار من أجل عقد لقاء معهم للاتفاق على الأماكن التي يمكن أن يتم فيها البناء والأماكن التي لا يمكن أن يبني فيها أبداً وكيف يمكن حماية ذاكرة قرية ميعار. وإذا ما نجحنا في وقف منازل عائلة بيدس في قرية الشيخ مؤنس فإن ذلك، بالإضافة إلى نجاحنا في قرية ميعار، يشكل إنجازاً ملموساً على الأرض تحققه «زوخروت». إضافة إلى ذلك، فإن لدينا مشروعاً طموحاً آخر، ولكنه لم ير النور بعد، يتمثل في فتح قنوات للحوار بين المهجرين الفلسطينيين في الداخل ويعيشون بالقرب من قراهم المهجرة، وبين اليهود الذين يعيشون على أراضي هؤلاء الفلسطينيين. ومن الأمثلة المطروحة في هذا السياق فتح حوار بين المهجرين من قرية مسكة وسكان كيبوتس «رامات هاكوشيف»، وفتح قناة للحوار بين المهجرين من قرية برعم وسكان «كيبوتس برعام» حيث أن فكرة الحوار قائمة على الاعتراف بأخطاء الماضي ووضع خطة للقيام بأعمال منظمة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في الجانبين. وهنا من المهم الإشارة إلى أن فكرة هذا المشروع هي فكرة رائدة لم يسبق أن طرحت من قبل.

«حق العودة»: ما هي آلية عمل «زوخروت»؟ ما هو حجم هذه المبادرة؟ ومن هم المناصرون الأساسيون للمبادرة؟

برونشتاين: نحن مجموعة من اليهود العاملين أساساً في مجال مشاريع الحوار، وندرك تماما أن اليهود الإسرائيليين لا يعرفون شيئاً عن تاريخ النكبة والخسائر التي عانى منها الفلسطينيون نتيجة لذلك، كما أنهم يجهلون مسئوليتنا في البحث عن حل للمشكلة. وقد قمنا حتى الآن بتنظيم بين ١٠-١٥ فعالية مختلفة، يشارك اليهود فيها بشكل أساسي. وغني عن القول، أن هناك جهوداً كبيرة نبذلها في هذا المجال خصوصاً عندما نصل إلى مرحلة تدوين الأفكار لصياغتها ونشرها. وقد يتطلب الموضوع التفكير لعدة أيام متتالية قبل أن نتمكن من صياغة أفكارنا وطرحها بالشكل الصحيح لتوضيح مواقفنا والاستراتيجيات التي نتبناها. «زوخروت» لا تطمح فقط الى دراسة القضية والإقرار بالخطأ فحسب، وإنما أيضاً مبادرة لعمل شيء ما في هذا الخصوص. ويتراوح عدد المشاركين عادة في نشاطاتنا ما بين ٧٠-٢٠٠ شخص. ومن بين المناصرين الأساسين لنا نلاحظ المهجرين الفلسطينيين سواء من خلال مشاركتهم الشخصية أو من خلال لجانهم المحلية أو الجمعية القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل، ومنظمات ومؤسسات أخرى كثيرة وفي مقدمتها مركز بديل.

«حق العودة»: من المعروف تقليدياً أن هناك إجماع إسرائيلي شامل حول تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة الى ديارهم الأصلية على وجه التحديد. كيف تنظرون الى مثل هذا الاجماع؟

برونشتاين: في الواقع هناك إجماع بالفعل لدى المجتمع الاسرائيلي، ويبدو جلياً في خطة نسيبة-أيلون. ولو كان بالإمكان التوصل إلى اتفاقية سلام في المستقبل المنظور، فإن الإسرائيليين سيدعمون الحل المتمثل في إقامة دولتين للشعبين وتفكيك المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية فقط. إلا أنني لا أظن أن هذا سينجح على أرض الواقع. ولا يعود السبب فقط لكون المطروح لا يمثل حلاً عادلاً وإنما أيضاً لعدم وجود شريك فلسطيني يمكنه التوقيع على اتفاقية من هذا القبيل.

«حق العودة»: فيما يتعلق بما ذكرته، كيف يمكن لمبادرات مثل نسيبة-أيلون واستطلاع الرأي الذي نشره خليل الشقاقي، أن تؤثر على جهود «زوخروت»؟ خصوصاً أنه منذ طرح هذا التصور لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين أصبح تحقيق السلام يجب أن يتم ليس من خلال حل جذور الصراع وإنما من خلال دفع الفلسطينيين للقبول «بالخطوط الحمراء» التي تحددها إسرائيل حالياً؟

برونشتاين: لو كان نشاطنا يقتصر فقط على البحث المجرد حول النكبة، لكنا قد قبلنا بما يطرح، وربما كنا سنقبل بطروحات عامي أيلون. ولكن بحكم إيماننا الراسخ بأن حق العودة هو الشرط الأساسي لتحقيق التسوية، فإننا نختلف معهم. وكثيراً ما نتصادم مع طروحاتهم من خلال الجدل الذي يثيره البعض ممن يحملون نفس أفكارهم والذي يرفضون أن تطرق «زوخروت» إلى مسألة حق العودة. وبشكل عام فإن الناس في هذه المرحلة يميلون إلى دراسة تاريخ النكبة أكثر من ميلهم للمشاركة في نقاش مسألة حق العودة بشكل مختلف تماماً عن الوضع في أوساط الفلسطينيين. والنقاش في الأوساط الإسرائيلية هو نقاش سطحي دون أي خوض في التفاصيل.

«حق العودة»: عند التطرق الى مبادرات مثل «زوخروت»، يميل البعض الى تصنيفها كـ «مبادرات هامشية لا يمكنها أن تحدث تغييرا في الإجماع الإسرائيلي الرافض من حيث المبدأ لحق العودة للاجئين الفلسطينيين». وعليه، فإن على الفلسطينيين تركيز جهودهم على المستوى الرسمي وصناع القرار في إسرائيل من أجل تحقيق السلام أكثر من التركيز على مثل هذه المبادرات. كيف ترد على ذلك؟ وهل تعتقد أن مبادرات مثل «زوخروت» يمكنها أن تحدث تغييرا معينا في الشارع الاسرائيلي؟

برونشتاين: من الصعب الإجابة على سؤال كهذا اليوم. ولكنني أؤمن أن هناك فرصة لتحقيق ذلك وأن تطلب الأمر وقتاً طويلاً. ولو أن مبادراتنا كانت مبادرة كبيرة وتوفرت لها الموارد الكافية، كالموارد التي توفرت لمشروع نسيبة- أيلون، على سبيل المثال، لكان بإمكاننا أن نحدث تغييرا لأن الناس كانوا سيصغون لنا لحظتها. ونحن واعون لذلك ولدينا عدد كبير من الأمثلة. وحتى في ظل غياب الموارد الداعمة، إلا أن مبادرتنا قد شرعت في النمو ولكننا نعتمد كثيراً على الحظ والصدفة.

«حق العودة»: ما هي برأيك العقبة الرئيسة التي تقف في وجه تقدم «زوخروت»؟

برونشتاين: تتمثل العقبة الأساسية في الفكر الصهيوني الذي لا يزال يهيمن على المجتمع الإسرائيلي والمبنى أساساً على فكرة أن اليهودي دوماً على صواب وأن له الحق أن يعيش في هذه البلاد وليس هناك أي حق أو تاريخ لشعب آخر. وإن كان لهم الحق في الوجود، فإن مكانهم ليس هنا ومن الصعب طبعاً تغيير مثل هذه الفكرة. أما العقبة الثانية فهي شحّة الموارد الداعمة.

«حق العودة»: ما هو الإنجاز الأكبر الذي تعتبرون أن «زوخروت» قد حققته لغاية الآن؟ وما هي أولوياتكم وتوقعاتكم للسنتين أو الثلاث سنوات القادمة؟

برونشتاين: الإنجاز الأكبر يتمثل في ازدياد الاعتراف الإسرائيلي بزوخروت كمنظمة تعنى بقضية النكبة. وقد أصبحنا معروفين بالمجموعة التي تتعامل مع ملف النكبة. ويتوجه الناس إلينا بأسئلة وطلبات حول النكبة وهم يتعاملون معنا كخبراء في هذا المجال. أما فيما يخص أولوياتنا المستقبلية، فهي تتمثل في الاستمرار بتنظيم نشاطاتنا ولكن ربما على مستوى أكبر وتنويع أكثر. أما الأولوية الثانية لدينا فهي العامل الجاد على تعريف الناس بنا وبطبيعة عملنا حيث أننا نتعلم من عملنا ونراكم الخبرة ونكتسب المهارات الجديدة.

«حق العودة»: ما هي برأيك الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته المحلية والمنظمات غير الحكومية دعم «زوخروت»؟ من خلال المنظمات العالمية التضامنية مع حركة السلام في المنطقة ودعاة السلام الآخرين؟

برونشتاين: الإجابة سهلة للغاية عندما يتعلق الموضوع بمنظمات التضامن الدولية حيث يمكنهم مساعدتنا من خلال فتح خطوط اتصال لنا وتوسيع قاعدة علاقاتنا إضافة إلى توفير الموارد الداعمة. أما فيما يتعلق بالمطلوب فلسطينيا، فإن القضية أكثر تعقيداً. فمن جهة، هناك أهمية كبيرة للتعامل مع «زوخروت» ودعمها من أجل تشجيع اليهود للانضمام للمبادرة. وفي الواقع فإننا نعتبر أن هذه العلاقة يمكن أن تمثل نموذجاً للعلاقات الطبيعية التي قد تربط بيننا مستقبلاً. فمثلاً، ينتابني شعور مريح عندما أتمشى مع بعض اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيهم ونتحدث عما حدث وعما يمكن أن نفعله سويا. هناك ثقة متبادلة بيننا وهذا أمر مشجع للغاية. أما من الجهة الأخرى فإن المشاريع المشتركة والتعاون الرسمي مع المنظمات الفلسطينية يمكن أن يمثل إشكالية لأن ذلك قد يؤثر على المبادرة سلبياً حيث أن البعض سينظر إلينا على أننا «متعاونين» مع الفلسطينيين. لذلك فإننا بحاجة لخلق آليات تعاون ودعم متبادل تمكننا من المحافظة على استقلاليتنا ومصداقيتنا في نظر الرأي العام الإسرائيلي.

نشرت المقابلة أيضا في مجلة «المجدل» التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية، العدد ١٩. يمكنك قراءة المقابلة باللغة الانكليزية، من خلال زيارة الصفحة الالكترونية لمجلة «المجدل»: www.badil.org/Majdal/al_majdal.htm. لمعرفة المزيد عن نشاطات «زوخروت»، راجع صفحة «زوخروت» الالكترونية: www.nakbainhebrew.org.

هل وصلت الرسالة؟!...

«في هذه الظروف الصعبة التي يتواصل فيها العدوان والقتل والبطش الإسرائيلي، ويتواصل نهب الأرض، وتوسيع المستوطنات ويمتد جدار الفصل العنصري العازل ليلتهم الأرض... وجد المحتل من يعقد صفقات التنازل عن بعض من ثوابتنا الوطنية الأساسية لمسيرة شعبنا التي قدم من أجلها قوافل الشهداء الأبطال. انني أدعو الجماهير لحجب الثقة عن النواب الذين شاركوا في تلك الوثيقة ومحاسبتهم في المؤسسة التشريعية، وتنظيم تحرك واسع للمنظمات الشعبية الفلسطينية كقواعد للمنظمة التي تمحور حولها نضالنا، منظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة هذا التنازل الصارخ».

جميلة صيدم، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو الأمانة العامة لإتحاد المرأة الفلسطينية.
المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة،
١ كانون أول ٢٠٠٣.

« فرغم قسوة الحياة التي نعيش، ورغم ما ألحقته همجية الاحتلال الإسرائيلي بشعبنا من خسائر ورغم جرائم الاحتلال النازي التي لا تعد ولا تحصى. لم ولن نيأس، بل نزداد صلابة في كل يوم ونزداد إصراراً على التمسك بثوابتنا وحقوقنا الوطنية واستعدادنا الدائم الدفاع عنها ومن أجل تحقيقها بأشكال النضال المختلفة هذا حقنا الطبيعي طالما الاحتلال جاثم على أرضنا. إننا نرفض وثيقة جنيف لأنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية. وإننا نؤكد تمسكنا بحقنا المقدس في العودة إلى ديارنا. وإذا كانت الدولة الصهيونية معنية بجلب السلام لشعبها والتعايش مع شعبنا، فإن عليها أن تعترف بمسئوليتها القانونية والأخلاقية عن تشريد شعبنا والجرائم التي ارتكبتها بحقه».

اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.
١ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن مبادرات ومحاولات ما يسمى اليسار الإسرائيلي العاجز الفاشل عن تأكيد حضوره في الشارع الإسرائيلي يسعى كما كان دوماً الاقتيات على الدم الفلسطيني وثوابت قضيته العادلة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير هذا الحق الجماعي الفردي العصي على التجاوز بتناغمه مع المتطوعين الفلسطينيين، الذي يعز عليهم مطالبة ذاك اليسار حتى بالسؤال عن برنامج لهم أو أسباب فشلهم في التأثير في أحزابهم التي طردوا منها وشارعهم الرافض لها. حتى المحزن المبكي أن يبلغ حال بعض الأشخاص والجهات بموقفها من قضية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي- قضية اللاجئين- الهبوط دون مستوى القرارات الشرعية الدولية ومواقف بعض الدول الأوروبية».

اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة، محافظة بيت لحم.
١٨ تشرين اول ٢٠٠٣.

«اننا نؤكد رفضنا المطلق لأية اتفاقيات أو تفاهمات تنتقص من حقوق شعبنا الثابتة وعلى رأسها حق العودة واعتبار كل من يوقع على هذه الاتفاقيات والتفاهمات خارج عن الصف الوطني الفلسطيني، ولا يمثل الا نفسه. اننا نحذر من الوقوع في الفخ الاسرائيلي القديم الجديد، بان يتم التوصل الى اتفاقيات مع اليسار الاسرائيلي لمحاولة انقاذه سياسيا في معاركه الانتخابية مع اليمين الاسرائيلي، فكلاهما وجهان لعملة واحدة.»

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، نابلس.
٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«ان اللجان الشعبية للاجئين ستلاحق المبادرين لوثيقة جنيف قضائياً في المحاكم لمساسهم بحقوقنا دون تفويض من أحد، وأطالب نقابة المحامين الفلسطينيين بدراسة هذا الطلب لتقديم الضالعين على وثيقة جنيف الى المحكمة لإعتدائهم الواضح والصريح على حقوق الغير».

جمال أبو حبل، ممثل اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.
المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

دور القانون الدولي في حفظ الأمن والسلام وفي صياغة الحلول الدائمة والشاملة للاجئين الفلسطينيين

ملخص لوقائع ورشة العمل الاستراتيجية الأولى ضمن ملتقى خبراء مركز بديل لعامي 2003-2004 لبحث قضية اللاجئين استنادا إلى حقهم في العودة، جامعة غينت- بلجيكا، 22-23 أيار 2003.*

تمت هذه المبادرة تحت رعاية دائرة شؤون الخارجية السويسرية، منظمة إيكو الهولندية، منظمة أوكسفام للتضامن/بلجيكا، اللجنة الفلامية-الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية الأوروبية «أبروديف».

الجلسة الأولى:
«خلفية عامة حول الدروس المستقاة من تجارب مقارنة حول القانون الدولي وحقوق الإنسان»

تم عرض ثلاثة أوراق عمل للنقاش، وقد تم دعم هذه الأوراق بأوراق ثلاثة إضافية تشمل خلفية عامة حول المواضيع المطروحة، وهي: «الحق في السكن وإعادة الملكيات في البوسنة والهرسك» – حالة دراسية مقدمة من قبل بول بريتيتور – لجنة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ «المشاكل المتعلقة بالعودة الدائمة للاجئين في أفغانستان – مقدمة من قبل ريم السالم – مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ «العدالة في وجه الجرائم – دور الإدعاء العام في تحقيق السلام والإصلاح» – مقدمة من قبل الجيندرا فيسينت – المجلس الجنائي الدولي في يوغوسلافيا سابقا (ICTY).

وقد جاء في الورقة الأولى تحت عنوان «قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والإطار المتعلق بإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨» والمقدمة من قبل تيري رمبل من مركز بديل، معنى واهداف قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والقرار الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة والمتعلق بأغلبية اللاجئين الفلسطينيين، بمعنى اللاجئين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨. وقد اعتمدت هذه الورقة على تاريخ مسودة هذا القرار، وأوراق العمل التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP)، بالإضافة إلى تقارير ومراسلات وسيط هيئة الأمم المتحدة في فلسطين. وقدم العرض تلخيصا للمبادئ الأساسية (خيارات اللاجئين)، والحلول المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين (الحل الشامل والدائم، أي العودة واستعادة أراضي ومساكن اللاجئين وتعويضهم عن الخسائر، أما الحل الآخر فيتمثل بعدم عودة اللاجئين وعدم تعويضهم عن الخسائر أو إعادة ملكياتهم). كما شمل العرض الآليات المقترحة مبدئيا فيما يتعلق بالحل الدائم (لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين – UNCCP). وأخيراً، طرحت الورقة معاني وتفسيرات واضحة لحقوق اللاجئين الثلاثة، ألا وهي: حق العودة، وإعادة الملكية، والتعويض عن الخسائر.

أما الورقة الثانية، «ملاحظات مقارنة حول دور القانون الدولي وحقوق الإنسان في تحقيق السلام، ورسم حلول دائمة لمشكلة اللاجئين» المقدمة من قبل لين ويلشمان – مركز الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، فقد أشارت إلى ما جاء في تقرير كريستين بيل عام ٢٠٠٠ حول اتفاقيات السلام وحقوق الإنسان من أن قرار «ما وراء الأزمة» أو بمعنى آخر «الأزمة حول ماهية الأزمة» يعتبر مهما جدا في ديمومة واحترام حقوق الانسان في اتفاقيات السلام. وقد أوضحت بيل في دراساتها في (جنوب أفريقيا، وإيرلندا الشمالية، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل وفلسطين) أن الأسباب وراء الخروقات المتعلقة بحقوق الانسان في الماضي نبعت من المقايضات والمساومات في الصفقات المتعلقة بالحقوق الجماعية (حق تقرير المصير). ويتجلى ذلك من خلال حق العودة للاجئين في الحالة الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وتقدم هذه الورقة، أيضا، مراجعة للخلل الحاصل بين مفهوم السلام ومفهوم العدل في اتفاقيات السلام. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار جانبان اثنان للعدالة: الأولى تتمثل بالعدالة الجزائية، ومثال على ذلك الاتهامات الجنائية، والثانية العدالة الحقة، ومثال على ذلك أمنستي وبعثات الكشف عن الحقيقة. وتقترح الورقة في الختام بأن المحاولات الراهنة للمجتمع المدني الفلسطيني والرامية إلى تطوير «قانون فلسطيني» مع التركيز تحديدا على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بحقهم في المشاركة، كل ذلك من شأنه أن يساهم في إنهاء الطلاق والانفصال الأبدي ما بين مفهوم السلام ومفهوم العدالة في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

كما قدمت البروفيسور سوزان أكرم من كلية الحقوق بجامعة بوسطن، خطة تحت عنوان «الحماية المؤقتة كأداة لتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين». ويتم النظر للحماية المؤقتة كمعيار قانوني دولي يتم تطبيقه إجباريا على بعض الدول وخصوصا في بعض الحالات التي تتطلب علاجا لمشاكل التدفق الضخم للاجئين، أو الأفراد العادين من أجواء الصراعات المسلحة أو النضال المدني. وكما هو معروف، فالحماية تعتبر الأحدث لجهة الاحتمالات الثلاث والمتعلقة بحماية اللاجئين والممكن تقديمها من قبل الدولة، أما الاحتمالان الآخران والمتعامل معهما عالميا، يتمثل الأول «بعدم عودة اللاجئين»، أما الثاني فيتمثل بالحماية غير الإجبارية في حالات اللجوء السياسي. وتظهر الكاتبة بأنه ولأسباب تتعلق بخاصية الوضع الفلسطيني، بمعنى الإستثناءات الجزئية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت نظام الحماية الدولية، فإن الحماية المؤقتة والمرتبطة بعودة اللاجئين على مراحل، ونظام الحوافز والعوائق لضمان مشاركة كافة الدول المعنية، إن كل ذلك يؤهل لعملية التنفيذ الفوري للحلول الدائمة على أرضية الحق في العودة والمرتكزة على خيار اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم.



نقاش:

١. المواضيع التي طرحت ردا على أوراق العمل المقدمة، بالإضافة إلى ردود المتحدثين:

فيما يتعلق بقرار رقم ١٩٤ لهيئة الأمم المتحدة:

– ما هي العلاقة بين قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والقانون الحالي للاجئين؟ وكيف يمكن لهذا القرار أن يكون مختلفا لو تمت صياغته اليوم؟ (ميك دامبر).

الإجابة: إن قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يتماشى مع القانون الحالي للاجئين. وفي حال تمت صياغته اليوم، فإن الحقوق القانونية في الغالب ستكون أقوى. فعلى سبيل المثال، في البوسنة وجورجيا، تم النظر إلى حق العودة على أنه حق غير مشروط وقائم ولا يمكن انتزاعه أو انتهاكه. أيضاً، فقد تم ترسيخ الحق في السكن واستعادة الأملاك. (تيري رمبل).

؟ ما معنى الجملة التالية «العيش بسلام مع جيرانهم»؟ هل يوجد في تاريخ صياغة المواثيق الدولية المتعلقة بحق العودة شيئاً من هذا القبيل؟ (جلين رانجوالا).

الإجابة: في الحقيقة إن تاريخ صياغة المواثيق الدولية والقرارات المتعلقة بهذا الجانب غير مناسبة. فمن جانب، قامت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين UNCCP بفرض فقرة في القرار والمتعلقة بعودة اللاجئين (من خلال تنازلات أو ضمانات، كعدم إدخال الأسلحة مثلا، الخ). ومن جانب آخر، فقد شعرت البعثة بأن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من خلال قرارها رقم ١٩٤ قد فرضت على إسرائيل شروطا أخرى مثل ضمان حماية اللاجئين عند العودة. (تيري ريمبل).

؟ إن الرجوع للقانون الدولي فيما يتعلق بحق اللاجئين في التعويض يتعارض مع الفرضية التي تقول إن المبادئ المتعلقة بهذا الموضوع كانت جزءا من القانون العرفي عام ١٩٤٨. (جو سكيشلا).

الإجابة: لقد أشار القانون الدولي وبشكل محدد للحالة المتعلقة بحق الملكية للاجئين. وقد تم تضمين هذه الإشارة خصيصا لترسيخ حق اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى ديارهم في إسرائيل، حيث أنه لم يكن من الواضح كيف يمكن التعامل معهم في ظل القانون الإسرائيلي المحلي.(تيري رمبل).

– كم هو مفيد أن يتم التعامل مع قرار ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة كمبدأ دولي؟ أليس من المجدي أن نقوم بتطوير مجموعة أعم من المبادئ، كي نستطيع التعامل مع الواقع الأيدولوجي والسياسي الحالي؟ (ليلى هلال).

الإجابة: إن الهدف من النظر إلى قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يهدف جزئيا إلى خلق نقاشات وحوارات أشمل للقرار وشروط المرجعية التابعة له. وتجدر الإشارة أيضا، إلى أنه وبالإضافة إلى النقاش القانوني، فقد ظهر خلال مرحلة الصياغة، أحاديث أخلاقية وآراء تؤمن بأن أي قرار قانوني دولي متعلق بموضوع اللاجئين الفلسطينيين يجب أن ينظر إليه كعامل رئيسي في تحقيق السلام في المنطقة. أما فيما يتعلق بالمبادئ الأعم اليوم، فيمكننا القول بأن المطالبة في تنفيذ قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية يعتبر مشابها للمطالبة بـ «شخص واحد، صوت واحد» أي حالة جنوب إفريقيا. (تيري رمبل).

أما على صعيد الملاحظات المقارنة والمتعلقة بدور القانون الدولي في صنع السلام:

– المواضيع المتعلقة بالعدالة الحقة «Restorative» والعدالة الجزائية إلى مزيد من التوضيح. (مونيك مالحة).

الإجابة: إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى دراسة أعمق وأشمل لسؤال آخر ألا وهو: من الذي كان مستفيدا من خلال وجود بعثة التحقيق والإصلاح في جنوب إفريقيا؟ ماذا يستطيع الفلسطينيون التعلم من هذه التجربة؟ من الذي سيشارك في بعثة الإصلاح والتحقيق في فلسطين، إذا تم تطبيقها بالفعل؟ (جيف هاندميكر).

؟ إن أي نقاش حول العملية السلمية يستند إلى عاملين اثنين، الأول تدخل طرف ثالث في حل النزاع، والثاني تدخل قوى اجتماعية محلية، فالتغيير الذي حصل في جنوب إفريقيا اعتمد على مبادرات العناصر المحلية في المجتمع بدلا من عمليات تدخل خارجي، ويمكن القول بأن ذلك يعود إلى أوضاع حقوق الإنسان هناك، بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تحقيق السلام من الداخل أعطت مجالا أكبر لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية في العمل بشكل أوسع. (جيف هاندميكر).

وكي يتم تحقيق التغيير من قبل عناصر المجتمع المحلي لا بد من بناء هيكل قانوني مناسب لإحداث التغيير. ويمكن الإشارة إلى وجود فرصة مناسبة الآن لبناء هذا الهيكل القانوني الفلسطيني بسبب التزايد في الوعي والاهتمام الدولي من قبل كافة المعارضين للحرب العراقية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. (لين ويلشمان).

– ما هي المقاييس المعتمدة عند اختيار حالات للمقارنة؟ (ميك دمبر).

الإجابة: إذا اعتمدنا مبدأً قانوني، في هذه الحالة نقوم بمقارنة المبادئ القانونية لجميع الحالات وبشكل واضح ومباشر. أما إذا كنا نتعامل مع حقوق قانونية قائمة، عندها نقوم بمقارنة كيفية التعامل مع هذه الحقوق تبعا لكل حالة. قد يختلف ذلك عن الأسلوب المقارن المتبع في العلوم السياسية، حيث أن تطبيق الحلول وليس المبادئ يعتبر أساسا للمقارنة. (لين ويلشمان).

وفيما يخص العرض المقدم والمتعلق بالحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين:

– هناك العديد من التحفظات حول الأنظمة الداعية للحماية المؤقتة، حيث أن الحماية المؤقتة تقلل من أهمية الأنظمة الداعية إلى الحماية الدولية. وفي حال أن خطة الحماية المؤقتة تعتمد على نقد تفسير (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين – UNHCR) المتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إطار مؤتمر اللاجئين عام ١٩٥١، فإن هذا النقد يجب أن يأخذ بعين الإعتبار موقف (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين – UNHCR) عام ٢٠٠٢ الذي خلا من تفسير مادة (1D) كبند استثنائي للاجئين الفلسطينيين. يرجى تقديم المزيد من التوضيحات حول هذه النقطة. (مونيك مالحة).

الإجابة: إن الحماية المؤقتة تأخذ شكلا مختلفا عندما نتحدث عن الشأن الفلسطيني، حيث أن مستوى الحماية المتوفر حاليا للاجئين الفلسطينيين أقل مما يمكن أن توفره الحماية المؤقتة. وبذلك لا يمكن تهميش أي شيء، بل بالعكس، فالعديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لم تقم بتطبيق بند (1D) التابع لمعاهدة اللاجئين عام ١٩٥١ في قوانينها للهجرة المحلية.

– وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي قامت بتطبيق هذا البند، تختلف فيما بينها حول مفهوم «إن اللاجئين الفلسطينيين، بطبيعة الحال، لهم الحق في الاستفادة من نتائج المعاهدة». (سوزان أكرم).

– كيف نستطيع أن نربط ما بين حماية اللاجئين وحماية أشمل وأعم للشعب الفلسطيني ككل، وليس للاجئين فقط، تحت مظلة القانون الإنساني. أما فيما يتعلق بالحماية، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى قرار رقم (٦٨١) التابع لمجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة (تطبيق ومراقبة قرارات مؤتمر جنيف الرابع والمتعلقة بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧-١٩٩٠). (عصام يونس).
أيضا، من المهم النظر إلى دور وكالة غوث اللاجئين التباعة لهيئة الأمم المتحدة في هذا السياق. (كريستيان بيرجر).

الإجابة: إن الحماية المؤقتة، أيضا، تعتبر ذات أهمية في هذا السياق، حيث يمكن تطبيقها على مجموعات ولا تعتمد فقط على التعريفات المتعلقة باللاجئين. (سوزان أكرم).

– تمت الإشارة إلى التعبيرات المستخدمة، مثل«مؤقت» و «جزئي»، حيث أنها قد تقلل من أهمية الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى دراسة أكبر للحقائق والوقائع السياسية بدلا من الأحداث وترتيبها الزمني. (ليلى هلال).



الجلسة الثانية
الاقتراحات الدبلوماسية السابقة والحالية في صنع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين

قام مايك مولوي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا بمراجعة الإنجازات والإخفاقات التي قامت بها لجنة عمل اللاجئين المتعددة (RWG) خلال العشر سنوات الماضية (١٩٩٢-٢٠٠٣). ومن أهم النقاط على جدول الأعمال، تحسين الأوضاع المعيشية ولم شمل العائلات (١٩٩٢-١٩٩٣)؛ القيام بجمع المال لدعم برنامج تنفيذ السلام التابع لوكالة غوث اللاجئين (PIP)-١٩٩٤؛ كتابة مسودة ورقة عمل مشتركة تشمل رؤيا لوضع اللاجئين بعد عشر سنوات من الآن (١٩٩٤). وقد عقدت لجنة عمل اللاجئين المتعددة الأطراف آخر اجتماع مكتمل عام ١٩٩٥، إلا أنه تم تجميد عمل اللجنة من قبل الدول العربية المعنية بعد أن تم انتخاب حزب الليكود في إسرائيل. إلا أنه وخلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٣، قامت اللجنة بمتابعة أعمالها بشكل متقطع، حيث قامت بزيارات ميدانية في المنطقة، وجمعت الأموال دعما للمشاريع التنموية وصلت إلى حوالي (١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وقامت بتثقيف الدبلوماسيين الغربيين حول قضية اللاجئين، وحققت حلولا لمشكلة سكان مخيم كندا، حيث تم إعادة خمسة آلاف لاجيء فلسطيني إلى قطاع غزة من الجانب الحدودي المصري بعد أن كانوا معزولين بعد اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية.

وأخيرا قامت اللجنة بإنشاء صندوق للمنح الجامعية والتي تقوم الآن بدعم حوالي ٩٠ فتاة فلسطينية في الجامعات اللبنانية. أضف إلى هذه المبادرات الكندية من خلال المركز الدولي للأبحاث التنموية (IDRC)، عقد أول مؤتمر تقييمي في محاولة للبحث عن أسئلة ذات صلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين (١٩٩٨)، وورشة عمل حول موضوع تعويضات اللاجئين (١٩٩٩)، بالإضافة إلى دعم البحوث المختصة في مواضيع المعايير القياسية للحلول.

ومن أهم الملاحظات والإستنتاجات:

* تم تصميم هذه العملية التعددية كي يتم الابتعاد عن أنظمة هيئة الأمم الجدلية والإستعاضة عنها بتجميع كافة الموارد والقدرات والإرادات السياسية للمجتمع الدولي حول قضايا المنطقة. لذا، تم ابتداع مصطلحات جديدة مثل لجنة عمل اللاجئين (RWG)، والمدارة من قبل «Gavel Holders» و «Shepherds»، الخاصة بالتسلسل الوظيفي، الخ.

* لم يكن في نية لجنة عمل اللاجئين (RWG) أن تحل محل المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث أنها تعتبر منبرا لدعم المفاوضات الثنائية، وليس باستطاعتها التطرق إلى أي موضوع دون الحصول على موافقة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي هذا السياق، فقد قامت اللجنة بإسقاط بعض البنود في جدول أعمالها أو بعض المشاريع بسبب عدم موافقة أحد الأطراف. فعلى سبيل المثال، اعترضت إسرائيل على محاولة اللجنة دعم الأبحاث التي تسعى إلى إيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى معارضتها تقديم ورقة تتضمن رؤيا لأوضاع اللاجئين بعد عشر سنوات. وفي المقابل، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية البند المتعلق بتضمين ملجأ لإعادة تاهيل اللاجئين.

* ومع بداية الإنتفاضة الثانية، تم تجميد كافة النشاطات المتعددة وغير الرسمية بقرار من مؤتمر القمة العربية في عمان والذي عقد في تشرين أول من العام ٢٠٠٠. وبعد استشارات مكثفة، قام الكنديون بتغيير اتجاه عملهم من خلال التركيز على توفير الدعم التنموي. بالإضافة إلى أن اختيارهم للمشاريع اعتمد على مدى قدرتها في جعل الطرفين يوقعان على اتفاقية، أو إذا ما كان بمقدور هذه المشاريع تسويق أو تنفيذ «اتفاقية ما».

* يعتبر عامل الإرادة السياسية للطرفان ووفرة الموارد من أهم العناصر التي تكفل الوصول إلى اتفاقات أو حلول، حيث أن القانون الدولي والمبادئ الدولية تعتبران عوامل ثانوية. وإذا وجدت الإرادة السياسية، يمكن التوصل إلى إطار قانوني مناسب.

وقد أشار كريستيان بيرجر، المستشار السياسي في البعثة الأوروبية للشرق الأدنى، إلى أن الموقف الأوروبي الرسمي يشير إلى أن أية حلول متعلقة بالسؤال عن مشكلة اللاجئين يجب أن تشمل حلا «عادلا وحقيقيا ومتفق عليه من قبل الطرفان». وتعي البعثة الأوروبية أهمية ومركزية قضية اللاجئين عند التحدث عن حل دائم لمشكلة الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. كما أوضح بيرجر إلى أنه وبغض النظر عن نوع الحل المتفق عليه، إلا أنه يجب أن يشمل في طياته حلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما عرج بالقول في السياق نفسه إلى حقيقة مفادها أن المجتمع الدولي «لا يستطيع أن يكون فلسطينيا أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وبالرغم من أن الإرادة السياسية تعتبر مفتاحا لأي حل، إلا أننا يجب أن لا ننسى بأن الإرادة السياسية التابعة للطرف الأقوى هي التي تحدد شكل الاتفاقات والأدوار المعطاة للمبادئ والقوانين الدولية. وإذا نظرنا إلى الماضي، نرى أن كافة الحلول شكلت على أساس الأولويات السياسية وليس المبادئ العالمية. فعلى سبيل المثال، كان هناك تهجير لجماعات تركية – يونانية في العشرينات من القرن الماضي، حيث لم يتم تقديم أي دعم لمشكلة عودة اللاجئين إلى ديارهم بعد أن قامت الحرب الباردة، وبالمقابل، نجد أن مشكلة عودة اللاجئين إلى البلقان لاقت دعما هائلا.

كما أوضح بيرجر دور الإتحاد الأوروبي الداعي إلى تطوير الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية للاجئين، حيث يظهر ذلك من خلال دعم الإتحاد الأوروبي لوكالة غوث اللاجئين (يعتبرالإتحاد الأوروبي من أكبر الدول المانحة) بالإضافة إلى دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

قدم الدكتور أسعد عبد الرحمن، المسؤول السابق عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ورقة عمل بعنوان (إعادة النظر في مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية والمتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين من ١٩٩١– ٢٠٠٠)، والتي لخصت الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها في الجهود الرامية لتحقيق السلام منذ العام ١٩٩١ والتي تتلخص بالتالي:

مؤتمر مدريد للسلام، واتفاقيات أوسلو، واللجنة الرباعية ولجان عمل اللاجئين، اتفاقية بيلين – أبو مازن، ومؤتمر كامب ديفيد الثاني ومفاوضات طابا. وقد أوضح السيد عبد الرحمن بانه وحسب معلوماته، لم يكن هناك أية إتفاقيات حول قضايا الحل النهائي بين السيد أبو مازن والسيد يوسي بيلين، حيث أشار إلى الموقف الفلسطيني حول قضية اللاجئين والداعي دائما إلى إيجاد حل عملي وحقيقي لهذه المشكلة. إلا أنه أضاف أن القيادة الفلسطينية ربما كان من الممكن في الماضي أن تقبل حلا وسطا بالنسبة لموضوع اللاجئين إذا ما قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والوصول إلى حل عادل نسبيا بالنسبة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك، فقد طُلب من مشاركين آخرين تقديم تلخيصا لما ورد في أوراقهم، حيث قدم السيد جلين رانجوالا من جامعة كيمبريدج ورقة عمل بعنوان («التفاوض على الأمور التي لا يمكن التفاوض عليها»: حق العودة والدور الناشئ للمقاييس الدولية»). فقد أوضحت الورقة المشاكل الناجمة عن التفاوض في قضية حق العودة – والذي يعتبر حقا إنسانيا بالدرجة الأولى ، يعتبر خارجا عن عالم المفاوضات. وقدم السيد رانجوالا أربعة خيارات غير مشتركة وغير كلية لمستقبل المفاوضات، ألا وهي: حقوق الإنسان الدولية بما فيها حق العودة والتي قد تكون نقطة بداية لدى الطرفان وبشكل ذاتي ومستقل، أو أن تُفرض على الجانبان من قبل طرف ثالث. أما الخيارات الآخران واللذان اعتبرهما مستبعدان، يتمثل الأول بالفصل ما بين الحل المتعلق بالأراضي المحتلة والحل المتعلق بالأزمة الأكبر والأشمل وخصوصا مشكلة حق عودة اللاجئين، ولم يحصل هذا الخيار حتى الآن على موافقة أي من الطرفان. أما الحل الثاني فيتمثل بإعادة إحياء الجهود المشتركة من قبل المفاوضين الفلسطينيين واللاجئين أنفسهم لتاكيد حقيقة مفادها أنه ليس بمقدور أحد أن يغض النظر عن حق الفرد الفلسطيني في العودة إلى دياره، وبذلك يتم الحفاظ على الموقف الدولي من هذه القضية.

أما الدكتورة كرمة النابلسي من جامعة نافيلد في أوكسفورد، فقد لخصت في ورقتها تحت عنوان («السلطة الشعبية، والحقوق الجماعية، والمشاركة في وضع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين») أنه عندما يتم التحدث عن «صفقة» في اتفاقيات السلام، فمن المهم جدا تحديد ما هو المعنى بكلمة «صفقة». فالإطار العام لاتفاقيات أوسلو يعتمد على الاحتمال القاضي بتأجيل التفاوض على قضية اللاجئين حتى يتم بناء وتحقيق الثقة بين الطرفين. في الوقت الذي تتدنى فيه مستوى توقعات اللاجئين، بيد أن ذلك لم يحدث بل العكس تماما. كما أن التركيز المحدود على السلطة الفلسطينية أدى إلى انفصال تام ما بين الشعب الفلسطيني وهيكله السياسي، وما بين المفاوضين الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

فقد أشارت نتائج البحث الذي قامت به بعثة التحقيق المشتركة التابعة للبرلمان البريطاني عام ٢٠٠٠، على أن الفلسطينيين كافة في أنحاء العالم يؤيدون أن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ممثلهم الشرعي والوحيد، إلا أنهم يطالبون بتمثيل أكثر فعالية.

كما خلصت الدكتورة نابلسي إلى أن السلطة الشعبية، والديموقراطية، والتمثيل النسبي تعتبر من أهم العناصر التي بإمكانها حل الانقسام الواضح ما بين القانون والسياسة. ففي حالة إعطاء اللاجئين الفلسطينيين آليات للمشاركة والتمثيل، عندها فقط يستطيعون لعب أدوارا سياسية ووضع قوانين للعودة في أية مفاوضات سلام مستقبلية.

نقاش:

١. القضايا التي تم التطرق إليها ردا على أوراق العمل المقدمة:

أ– تم تقديم استفسار عن حالة (كندا بارك) الذي تم إنشاؤه على أنقاض القرى الفلسطينية مثل عمواس و يالو و بيت نوبا. (محمود عيسى).

الإجابة: أوضح مايك مولوي بانه لا يوجد أية مشاركة رسمية كندية في هذه الحديقة، والتي تم تسميتها ورعايتها من قبل مجموعة خاصة من الكنديين اليهود.

ب– كيف يمكن للفلسطينيين في أوروبا أن يكونوا جزءا من علمية الدمج؟ (محمود عيسى)

الإجابة: إن الفلسطينيين في أوروبا، على الأقل حاملي الجنسية، يستفيدون من البلدان التي يعيشون فيها، حيث أنهم يستطيعون المشاركة في كل شيء في أوروبا بحكم الجنسية، كما أن بمقدورهم المشاركة في الشؤون الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية. (كريستيان بيرجر).

ج– ما الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لضمان تحقيق حل عادل في قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ (مارتن سيبرمان).

الإجابة: لن يقبل الاتحاد الأوروبي أي حل مستقبلي يقوم بخرق القانون الدولي، إلا أنه لم يتم تعريف أية مقاييس دُنيا يقاس بها الاتفاق أو الحل العادل حتى الآن. (كريستيان بيرجر).

د– من الضروري جدا التمييز بين تطبيق الحماية المؤقتة وإعادة اللاجئين في البوسنة وبين الوضع الفلسطيني.

الإجابة: إن وجود أعداد هائلة من اللاجئين البوسنيين في الدول الأوروربية جاء محفزا لمواقف الدول الأوروبية الداعية إلى عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم. بالمقابل، قد يعتقد البعض أن الدول الأوروبية لا يوجد لديها أية حوافز سياسية مقارنة تتعلق بالوضع الفلسطيني، حيث أن القليل من الفلسطينيين يعيشون في الدول الأوروربية، وغالبيتهم تعيش في دول الشرق الأوسط. إلا أنه وبالطبع، قد يكون هناك حوافز سياسية أخرى لتنشيط الموقف الأوروبي (جيف هانديكر).

هـ – إن مثال تحسين الأوضاع المعيشية في المخيمات يعتبر مثالا حيا للعمليات التي قامت بها مجموعة عمل اللاجئين واشتركت بها الدول العربية كي يتم التغلب على العقبات السياسية وحل المشكلة على أساس مبدئي. (تيري ريمبل).

و– لماذا إذن، لا يوجد أية إرادة سياسية لضمان مشاركة دولة إسرائيل في القضايا الرئيسية المتعلقة باللاجئين؟ (إنغريد جرادات).

الإجابة: هناك حاجة ملحة لمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. (مايك مولوي).

يجب على المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تفعل المزيد حيال مشاركة إسرائيل في الجدل الحاصل حول قضية اللاجئين، حيث أنه يجب على إسرائيل أن تعترف بحقوق اللاجئين كما جاء في قرار رقم (١٩٤) التابع لهيئة الأمم المتحدة، بما في ذلك حقهم في العودة والتعويض المادي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي حل. وفي اعتقادي أن هذه الأمور يمكن أن تناقش على طاولة المفاوضات، وخير دليل على ذلك ما جاء في مفاوضات طابا، حيث توفر بصيص أمل بإمكانية التوصل إلى حل بين الطرفان إذا توفرت الإرادة السياسية عند التنفيذ. (ساجي خليل).

استنتاجات عامة

ز– هناك اجماع عام حول الحقوق الرئيسية للاجئين الفلسطينيين (العودة، وإعادة الملكية، والتعويض)، وحول حقيقة مفادها أن الحقوق ذاتها خارج عالم المفاوضات، وأن الحلول يجب أن توضع على أساس خيارات اللاجئين الفردية، وأخيرا حول حقيقة مفادها أن القانون الدولي لم يلعب دورا فعالا خلال اتفاقية أوسلو. وقد تم طرح العديد من الآراء حول العلاقة ما بين القانون والسياسة، إلا أن الجميع اتفق بشكل عام على أن القانون الدولي مهم ويجب أن يبقى مهما. وقد أعرب المشاركون بشكل عام أن الدرجة أو حجم مشاركة القانون الدولي في العملية السلمية، وخصوصا في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية، يعتمد في الأساس على الإرادة السياسية للشخصيات السياسية المعنية. و أجمع المشاركون على انعدام الإرادة السياسية من قبل الأطراف الرئيسية في المجتمع الدولي إسرائيل لوضع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين بما لا يتعارض مع القانون الدولي وقرار رقم (١٩٤) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

الجلسة الثالثة
«القانون والسياسة: كيف نضع المبادئ القانونية قيد التنفيذ؟»

فيما يلي تصنيف لمجموعة الاقتراحات المقدمة من قبل المشاركين والأكاديميين من المنظمات غير الحكومية الى ورشة العمل الاولى.

١. الحاجة الى إطار ورسالة عامة تقوم بطرح حق العودة للاجئين الفلسطينيين:

أ– يجب أن يكون الجدل الحاصل في قضية حق العودة ضمن رسالة أعم وأقوى ويعتمد على مبادئ أساسية، مثل مبدأ التمييز. كما يجب أن تتضمن هذه الرسالة تحليلا لطبيعة دولة إسرائيل، وقوانينها العنصرية، ودور مؤسساتها التابعة للدولة في عملية تهجير والتخلص من الشعب الفلسطيني. يجب أن يكون



هناك نقاشا أخلاقيا بما في ذلك السلطة القانونية والتفاصيل المتعلقة بها (حقائق، وأرقام، الخ).

٢. إن أي رسالة تطالب بحل دائم لحقوق اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحمل في طياتها خلال التسويق لها صرامة وانضباط لفحوى الرسالة:

أ- هناك حاجة للقيام بالعديد من الأعمال وفي مختلف الميادين، بما في ذلك السياسية، والأكاديمية، والتفاوضية، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الشعبية، الخ. وبالرغم من أن هذه الجهات تقوم بعمل ضمن إطار سياساتها وطريقتها الخاصة، إلا أن جميع نشاطات هذه الهيئات المختلفة يجب أن تكون مكملة لبعضها البعض، بالإضافة إلى تنفيذها في نفس الوقت.

ب- يقوم هذا المؤتمر بمحاولة تطوير مجموعة من الأدوات، بمعنى خلق استراتيجيات ونشاطات تعمل على ترويج حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ومن النتائج المتوقعة أن يقوم الأشخاص بالعمل سويا وباستقلالية نسبية أيضا.

٣. يجب أن يكون هناك جدلا أوسع بين اللاجئين الفلسطينيين والمجتمع المدني الفلسطيني حول الأجندة المتعلقة بحقوق اللاجئين:

? لا يوجد نقاشات كافية حول الحقوق والحلول التابعة لقضية اللاجئين، لذا يجب مشاركة قطاعات أوسع من المجتمع المدني الفلسطيني، على أن لا يقتصر ذلك على اللاجئين أنفسهم فقط. ففي بعض المناطق، على سبيل المثال في قطاع غزة، لا توجد أية منظمات متخصصة تعنى بحقوق اللاجئين. لذا، من الضروري أن يقوم مركز بديل بفحص إمكانياته للمشاركة مع منظمات غير حكومية في قطاع غزة للعمل على قضية حقوق اللاجئين.

أ- يجب إعادة بناء وتدعيم هيكل المجتمع المدني الفلسطيني في الخارج لتسهيل مشاركتهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات ديموقراطية.

٤. تكثيف الجهود الرامية إلى بناء التحالفات:

أ- لا يمكن الاعتراف بِ وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين عن طريق القوة. لذا من الضروري جدا إيجاد طرق بديلة تمكن إسرائيل من المشاركة في هذه المساعي. وبإستثناء ذلك، وفي حال فشل هذه المحاولات، فإن الاحتمالات تصبح ضئيلة لكسب دعم الأطراف السياسية الرئيسية (خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن استخدام القانون في هذه الحالة يعتبر «غير مساعد» و «غير عملي»).

ب- تطوير قاعدة اتصالات مع الإعلام والصحافيين.

ج- الاعتراف بشخصيات قيادية سياسية ناضلت ضد الكولونيالية، مثل (جنوب إفريقيا، ورواندا).

د- العمل مع المنظمات غير الحكومية والحركات التي تناضل ضد الكولونيالية والتضامن معها حول قضايا محددة، ومثال على ذلك العنصرية المأسسة في جنوب إفريقيا.

٥. تطوير أبحاث وأدوات جديدة لتحسين الحلول المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين:

أ- زيادة الجهود المبذولة في خلق توجه فلسطيني - إسرائيلي مشترك في موضوع النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، من خلال عقد نقاشات عامة، وزيارة القرى الفلسطينية المدمرة، واللقاءات بين اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونقاشات تاريخية على غرار العمل الذي قدم مؤخرا من قبل كرمة النابلسي وإيلان بابيه - زوخروت، كخطوة متقدمة للتعامل الشعبي والواقعي مع الماضي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تندرج هذه النشاطات ضمن إطار أعم وأشمل لتحسين صورتها وجذب انتباه أوسع لمضامينها السياسية.

ب- دراسة الجدل الحاصل حول العدالة الحقة والعدالة الجزئية، بالإضافة إلى الوسائل القضائية وغير القضائية في التعامل مع ما بعد الأزمة، وفحص جدوى بعثة التحقيق والتوفيق في الحالة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الإنتقادات التي حصلت في حالة جنوب إفريقيا. كما يوجد خيارات أخرى مثل (بعثة العودة في أفغانستان) والواجب فحص إمكانياتها أيضا.

ج- تقوم بعض المنظمات غير الحكومية في أوروبا (الدانمارك، إيطاليا، وغيرها) بالتفكير في إنشاء منبرا رمزيا لقتلى الحرب الإسرائيليين. لذا يجب جمع شهادات اللاجئين الذين هُجّروا عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمختصين في هذا المجال.

د- يجب عمل دراسات ممنهجة على بعض المجموعات لدراسة حقوق، إحتياجات، وأمنيات اللاجئين الفلسطينيين، بالاعتماد على غرار الجهود البحثية الحالية في الحفاظ على الحقوق (سوزان أكرم- مركز بديل) و (الحقوق الشعبية - على سبيل المثال ما قدمته كرمة النابلسي). ويمكن تشكيل لجان عمل لهذا الهدف تحديدا.

هـ - هناك حاجة لعقد المزيد من المؤتمرات لفحص فكرة الدولة اليهودية، حيث أنه من المجدي طرح نقاشات وحوارات حول الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل، والذي بدوره سيساهم في التطرق إلى مواضيع عدة منها: حق العودة، وإعادة الملكية، وقيام إسرائيل بالتخلص من كافة قوانينها العنصرية.

و- عمل دراسات مقارنة إضافية حول البرامج المتعلقة بحق العودة، من خلال الإستفادة من التجربة الكبيرة لِ (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR)، والتي قد توفر أفكارا جديدة وصلبة في الحالة الفلسطينية.

ز- يجب نقد، ومراجعة، ومناقشة خطة الحماية المؤقتة التي قدمتها سوزان أكرم لهذا المؤتمر. كما يجب تطوير عوامل التحفيز لضمان مشاركة الدول الرئيسية، حيث أن هذه الخطة قد تكون مصدر قوة للمفاوضين الفلسطينيين في المستقبل.

٦- إن الضغط والتثقيف والتأثير يجب أن يكون مستندا على مبادئ القانون الدولي، كما يجب تبني رسالة شاملة فيما يخص كافة مجالات الصراع:

أ- تقوم المنظمات غير الحكومية الأوروبية بالتأكيد على أهمية التثقيف العام، وضرورة نشر قضية اللاجئين على الصعيد الشعبي كي يتاح المجال لسد الفجوة الحاصلة على الصعيد المعرفي ما بين السياسيين والمفاوضين من جهة والناس العاديين من جهة أخرى.

ب- يجب على الإعلام في أوروبا ومناطق أخرى من العالم أن يكون حساسا ومثقفا حول قضية اللاجئين وحول استحقاقات اللاجئين المستندة إلى الشرعية والقانون الدولي.

ج- تستطيع المنظمات غير الحكومية الأوروبية دعم حق اللاجئين من خلال استقطاب دعم المجتمع أو المنظمات المانحة (منظمات غير حكومية وحكومية)، حيث أن المنظمات المشاركة والمساندة لمركز بديل مثل (منظمة إيكو الهولندية، ومنظمة أوكسفام للتضامن بلجيكا، وشبكة منظمات أهلية وأوروبية/ أبروديف) لها دور رئيسي يمكن لعبه في هذا السياق.

د- مؤسسات الأمم المتحدة: يجب بناء هيكل يتبنى الدبلوماسية السياسية في البداية ومن ثم يتم تحويله تدريجيا إلى قوانين خاصة، فعلى سبيل المثال، ومن خلال استخدام معاهدات الأمم المتحدة، يمكن إصدار قرارات يتم استعمالها في تثقيف الرأي العام في النظام القضائي والإعلام.

٧- الحاجة الضرورية إلى سياسة مبدئية لإشراك المجتمع الإسرائيلي:

أ- هناك حاجة دولية عامة لرؤية الفلسطينيين والإسرائيليين على طاولة المحادثات، بغض النظر عما يقولونه. فعلى الصعيد السياسي لم تصل هذه المحادثات إلى نتيجة ولم تكن ذات معنى في الآونة الأخيرة، بل بالعكس، فالذي حدث عبارة عن عملية ضغط للتوصل إلى حل، بدلا من محاولة التوصل إلى حل حقيقي للأزمة.

ب- إن كافة أعضاء المؤسسة السياسية الإسرائيلية هم في الحقيقة ممثلين للعنصرية الإسرائيلية المأسسة. لذا، فإن المجموعة المستهدفة بالأساس يجب أن تكون داخل المجتمع المدني الإسرائيلي من خلال توصيل الرسالة المتعلقة بحق اللاجئين الفلسطينيين.

ج- يجب أن تكون مشاركة المجتمع المدني الإسرائيلي من خلال نقاشات مبدئية متعلقة بالمستوى الإنساني في المواضيع الأساسية مثل العنصرية المأسسة، والنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويتم ذلك من خلال ورش عمل، وحملات إعلامية، الخ. إلا أن كافة هذه المحاولات لن تؤدي إلى حلول سريعة، ولكنها الطريقة الوحيدة للسير قدما.

د- إن الوضوح في قضية حق العودة يعتبر مهما جدا كي يتم تقديم الضمانات للمجتمع الإسرائيلي بعدم وجود اجندة خفية. فعلى سبيل المثال، ما قدمه السيد سلمان أبو ستة يعتبر مفيدا جدا من حيث تبيان الحلول العملية للصراع بما في ذلك التخطيط للعودة. أما فيما يتعلق بالحوار، يوجد هناك العديد من التجارب المقارنة التي يمكن الاستفادة منها، أهمها عامل الندم والأسف على ما حصل والذي بدونه لا يمكن السير قدما إلى الأمام.

هـ - إن كافة اللقاءات والنقاشات مع المجتمع المدني الإسرائيلي يجب أن تتم بشكل مبدئي داخل فلسطين / إسرائيل، كي يتم تجنب أية عوامل وضغوطات خارجية قد تحصل من قبل الدول المضيفة. إلا أن المجتمع المدني الأوروبي والمؤسسات التابعة له يمكن أن يسهل حوارا فلسطينيا إسرائيليا، بالإضافة إلى تأكيده لنقطة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لشركاؤه الإسرائيليين.

٨. الحاجة إلى تعبئة شعبية داخل فلسطين، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها:

أ- يجب تقوية الحملة الفلسطينية الداعية إلى حق العودة للاجئين، حيث تم البدء بهذه الحملة نتيجة للمؤتمرات التي عقدها المجتمع الفلسطيني في فلسطين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد اتفاقيات أوسلو. وقد استطاعت هذه المؤتمرات أن تفتح الطريق أمام النشطاء الفلسطينيين المهاجرين في الخارج، كما أنها نجحت في بناء تحالف دولي، واستقطاب شركاء دوليين من المنظمات غير الحكومية ممن ترددوا في البداية.

ب- إن الترويج لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يعتمد بالأساس على حجم الضغوطات التي باستطاعة المجتمع المدني نفسه أن يمارسها، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، والمبادرة المتعلقة بكشف الحقائق، الخ.

٩. الدور الذي يمكن أن يلعبه مركز بديل بالاشتراك مع ملتقى الخبراء:

أ- لقد صمم هذا الملتقى على أن يتضمن أربع جلسات وخاتمة، وليس القصد منه أن يصبح مؤتمرا نهائيا للبرنامج الذي ينوي بديل تنفيذه، بل القصد منه محاولة إشراك الخبراء وصناع القرار السياسي والنشطاء المعنيين بأهمية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والقادرين على المساهمة في تحقيق هذا الهدف بطرق مختلفة. إن الهدف من هذه المبادرة تشجيع وتسهيل عملية التعرف على الأبحاث الضرورية، وشبكات الاتصال فيما بين المعنيين.

- بالنسبة لمركز بديل، فإن كافة النتائج والاقتراحات الناجمة عن هذا المؤتمر وأية مؤتمرات مستقبلية توفر تغذية راجعة ومستعجلة تساهم في تطوير برامج بديل وشبكات الاتصال التابعة له. ويعتبر بديل نفسه أحد الأطراف الذي بإمكانه الاشتراك من خلال برامجه على ترسيخ وتثبيت الحق العادل لعودة اللاجئين الفلسطينيين. وبالرغم من أن العديد من الاقتراحات المقدمة هنا على صلة وثيقة بنشاطات مركز بديل مثل (البحوث، التعبئة والربط كجزء من ائتلاف حق العودة الفلسطيني، والتعبئة من أجل حماية فعالة للاجئين الفلسطينيين، وإشراك المجتمع المدني الإسرائيلي في قضية حق العودة، الخ)، إلا أن بديل لا يوجد لديه القدرة ولا يتطلع إلى تحمل مسؤولية المتابعة والتنسيق لكافة الاقتراحات الثمينة التي تم تقديمها في هذا المؤتمر.

قائمة المشاركين

١. روني أبو سعد، مرشح لشهادة الدكتوراة، كلية الحقوق، جامعة جينت.
٢. د. أسعد عبد الرحمن، الرئيس السابق لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
٣. بروفيسور سوزان أكرم، كلية الحقوق في جامعة بوسطن.
٤. كريستيان بيرجر، مستشار سياسي، المفوضية الأوروبية، الشرق الأدنى.
٥. د. مايكل دمبر، قارئ في سياسات الشرق الأوسط، جامعة إكستر، بريطانيا.
٦. إيفيرت-جان جريت، باكس كريستي هولندا، مدير مشاريع الشرق الأوسط.
٧. جان هابركين، مسؤول البرامج، مؤسسة اللاجئين، هولندا.
٨. جيف هاندميكر، محامي في مجال حقوق الإنسان، مستشار مستقل، هولندا.
٩. بريجيت هيرمانز، ناشطة في مجال الضغط والتأثير، المنبر التنفيذي البلجيكي.
١٠. ليلى هلال، مستشار قانوني، وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.
١١. د. محمود عيسى، المجلس الدانمركي للاجئين، كوبنهاغن.
١٢. إنغريد جرادات جاسنر، مديرة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
١٣. ساجي خليل سلامة، المدير العام، دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
١٤. جيوفانا ليلي، منسقة الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية، أبروديف.
١٥. مونيك مالحة، مسؤول أول في القانون، دائرة آسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، المفوضية العليا للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
١٦. مايكل مولوي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، دائرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، كندا.
١٧. د. كرمة النابلسي، عضو الهيئة التدريسية، كلية نافيلد، جامعة أوكسفورد.
١٨. مها النجار، جامعة بروكسل.
١٩. د. كرسيتوفر باركر، دائرة دراسات دول العالم الثالث، جامعة جينت.
٢٠. ماريس بيجات-توكي، منسق، دائرة البحوث، كلية الدراسات العليا في التنمية، جامعة جينيف.
٢١. بول بريتيتور، مستشار قانوني في حقوق الإنسان، بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك.
٢٢. جميل رباح، باحث، بلجيكا.
٢٣. جلين رانجوالا، محاضر سياسي، كلية نوهام، جامعة كامبريدج.
٢٤. تيري رمبل، منسق وحدة المصادر والإعلام في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
٢٥. جوزيف سكيشلا، منسق، شبكة الحق في الأرض والسكن، القاهرة.
٢٦. مارتين سيبرمان، مكتب الشرق الأوسط، ICCO، هولندا.
٢٧. ميرجام فان بيل، مدير منسق برنامج الشرق الأوسط، منظمة أوكسفام للتضامن.
٢٨. ساندرا فيسينت، مساعد قانوني، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا سابقا.
٢٩. ميس وراد، منسق أمانة السر، المجموعة التنسيقية للاجئين، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية.
٣٠. د. لين ويلشمان، المدير العام، مركز القانون الإسلامي والشرق الأوسط، الدائرة القانونية، جامعة لندن.
٣١. عصام يونس، المدير العام، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة.
٣٢. مايك زاغت، مكتب الشرق الأوسط، ICCO، هولندا.

* لا تشمل هذه الوثيقة العرض العام الذي قدمته البروفيسور سوزان أكرم والدكتور أسعد عبد الرحمن في مدرّج الجامعة مساء ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

آثار اقتصادية واجتماعية تنذر بكارثة انسانية

مخيم رفح: تهاوت جدران المخيم وعاد اللاجئون الى الخيام

بقلم: محمد البابا

رغم أنها كانت في فترة ما أكثر مناطق قطاع غزة حيوية وحركة تجارية واقتصادية الا انها أصبحت اليوم اكثر مناطق الضفة والقطاع فقراً وفقاً لاحصاءات البنك الدولي، والاكبر دماراً للمنازل السكنية والأعلى نسبة في حجم البطالة جراء الحصار وتدمير آليات الاحتلال المتواصل لمنازلها وبنيتها التحتية، وكانت محافظة رفح الواقعة جنوب قطاع غزة، شهدت حتى نهاية السبعينيات حركة إقتصادية نشطة وكانت تشكل منطقة سوق حرة، لكونها المنطقة الحدودية والبوابة الجنوبية لفلسطين مع مصر وقارة آسيا. إضافة الى توافد غالبية محافظات سيناء للابتياع والتسوق فيها.

وقال مثقال أبو طه رئيس الغرفة التجارية لمحافظة رفح وأحد اقتصادييها أن الحركة التجارية في رفح تقلصت بعد ترسيم الحدود بين مصر واسرائيل العام ١٩٨٢م وفصل القطاع عن مصر بعد آتفاقية السلام بين الطرفين «كامب ديفيد» وتواصلت في التدهور حتى بلغت الانعدام خلال الأعوام الثلاثة الماضية بفعل التدمير الاسرائيلي للمنازل السكنية والمحال التجارية والمنشآت الصناعية، واستمرار الاحتياجات المتكررة لها.

وأشار أبو طه بسبابته الى شارع صلاح الدين المؤدي الى بوابة صلاح الدين المحاذية للشريط الحدودي الفاصل بين فلسطين ومصر قائلاً: هذا الشارع الذي تراه الأن أشبه بمنطقة أشباح بعد أن دمرت فيه المنازل والمحال التجارية المجاورة للشريط الحدودي والبوابة، كان اكثر شوارع غزة حركة تجارية ولا يملك فيه محال ومنازل سوى أكبر التجار ولا يخلو من المتسوقين والحركة وأوضح أن الدمار لم يقتصر على المنازل والمنشآت فقط بل طال الانسان الفلسطيني نفسه الذي بات يبحث عن الأمن والامان لأطفاله وأسرته في وقت يرى فيه الرأي العام الدولي ينحاز الى اسرائيل ويقف صامتاً أمام الجرائم الاسرائيلية التي ترتكب بحق اللاجئين الذين يعودون اليوم الى الخيمة ومعونات الاونروا والصليب الأحمر الدولي وهيئات الاغاثة المختلفة.

ورفض الأغا الادعاءات الاسرائيلية لجرائمهم والمعنونة بالانفاق، مشيراً الى أن رفح لم يكشف فيها عن ١٦٠٠ نفق حتى يدمر فيها ١٦٠٠ منزل وأن خانيونس وغزة ودير البلح لم يكشف فيها أتفاق حتى تدمر فيها منازل، مؤكداً أن سياسة الاحتلال واحدة والعقاب الجماعي وتركيع الفلسطينيين هو الهدف الواضح والحقيقي لجرائمهم بحق المدنيين.

وكانت الهيئة الدولية للصليب الأحمر وزعت الاسبوع الجاري الخيام البيضاء والأثاث المنزلي على الأسر التي دمر الاحتلال منازلهم في الحملة الأخيرة في حي قشطة جنوب رفح، وذلك ضمن حملاتها ومساعداتها لاغاثة المنكوبين، وطالب العديد من اللاجئين المشردين من الأمم المتحدة والرأي العام الدولي عدم الاكتفاء بالمساعدات البسيطة والوقوف عند هذا الحد مشرين الى أن الأمان هو المطلب الاساسي لهم وأنتهاء مرحلة اللجوء والتشرد حق مكتسب ونصوص نصت عليه المواثيق الدولية والانسانية.

وقال عبد الحكيم عيسى الناطق باسم أصحاب المنازل المدمرة أن اللاجئين الفلسطينيين الى جانب أخوانهم من سكان رفح الأصليين «المواطنين» عانوا من جديد التشرد واللجوء وباتوا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في قرن يتطلع فيه العالم لحقوق الانسان ونصرته.

وقال عزات أبو الخير عضو المجلس البلدي ومدير الأنشطة والبرامج في محافظة رفح أن اللاجئين الفلسطينيين في رفح يتعرضون حالياً لهجرات متكررة، بعد الهجرة الأساسية لهم والنكبة التي حلت بهم.

وأضاف: المخيمات الفلسطينية في رفح لا تزال يطلق عليها سكانها أسماء قراهم ومدنهم التي هجروا منها ويأبون تغييرها كمخيم «يبنا» الذي يتعرض باستمرار للدمار الاسرائيلي ويأبى سكانه الا أن يتمرتسوا فيه رغم دهم بلدوزرات الاحتلال لمنازلهم وهدمها أحياناً على من فيها وقبل ان يتمكنوا من انقاذ ما يمكن انقاذه من ممتلكاتهم.

وأوضح أبو الخير الذي تعرض هو الآخر منزله لأضرار جسيمة وبات في مواجهة ومرمى نيران الاحتلال في حي البرازيل قبالة الشريط الحدودي أن الآثار المترتبة على الدمار الاسرائيلي وسياسة العقاب الجماعي ألحقت أضراراً نفسية واجتماعية إضافة الى الاقتصادية بالأسر المنكوبة حتى أن رفح لم تعد منطقة منكوبة فقط وبات يُطلق عليها منطقة «كوارث».

وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين سلمت ٩٧ وحدة سكنية وشرعت بناء ١٠٣ وحدات أخرى للمدمرة منازلهم، فيما ينظر سكان رفح الى المنحة السعودية بعين الأمل والانقاذ بعد اعلان أميرها بناء ٩٥٠ وحدة سكنية لذوي المنازل المدمرة برفح.

وقال محافظ رفح مجيد الأغا أن اللاجئين الفلسطينيين في المحافظة يعانون ويلات لا حصر لها بعد تشرد أسرهم وفقدانهم لمصادر رزقهم واعتمادهم بالأساس على المساعدات الصحية والمادية من هنا وهناك على مدار الساعة، وأضاف أن الخسارة الاقتصادية والتجارية التي لحقت بمحافظة رفح أعدمت معها الكثير من الاستثمارات والمرافق التي كان بامكانها أن تعيد من قيمتها الاقتصادية كمنطقة حدودية كالمنطقة الصناعية ومطار غزة الدولي والمنطقة الحرة التي تضررت بشكل مباشر خلال الانتفاضة وهجمات واعتداءات الآليات الاسرائيلية التي لم تترك مطاراً ولا منفذاً ولا منزلاً ولا منشأة الا وألحقت بها دماراً خلف خسائر هائلة وشكل عبئاً آخر على المواطنين.

وتبلغ نسبة اللاجئين في محافظة رفح ٧٠٪ من سكانها وبلغ تعداد المنازل المدمرة فيها منذ إندلاع الانتفاضة اكثر من ١٦٠٠ منزل غالبيتها تقع على امتداد الشريط الحدودي، اضافة الى الحاق أضرار مادية جسيمة بنحو ٧٠٠ منزل آخر وتضم المنازل المدمرة بشكل كلي وجزئي ما يزيد على ٢٥٠٠ أسرة.

ووفقاً لاحصاءات دائرة العلاقات العامة الاعلام في محافظة رفح وصل عدد الورش والمحال والمنشآت الصناعية التي لحق بها الدمار الاسرائيلي ٢٢٠ منشأة، أضافة الى تجريف ٣٣٤٣ دونما، من الأراضي الزراعية المثمرة، والدفيئات التي يعتمد عليها السكان في الحصول على الخضار والحمضيات والزيتون، وبلغت نسبة البطالة في صفوف سكانها أكثر من ٧٠٪ اذا تعطل نحو ١٦ ألف عامل فيها عن العمل، وقضى الاحتلال تماماً على مهنة الصيد التي يعتمد عليها سكان منطقة المواصي المحاذية لشاطئ البحر ويزودون المحافظة من خلالها بالأسماك.

وأشار الى أن الدمار في رفح وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لن تقف عند هذا الحد، إذا أن القوات الاحتلالية لا تزال تهدد بهدم المزيد من المنازل، وتشريد مئات الأسر، مؤكداً أن ذلك لن يكون في صالح الجميع، وسيفشل أي محاولات تهدئة.

ووفقاً لاحصاءات المحافظة أيضاً بلغت نسبة المنازل المدمرة في رفح قياساً مع المنازل المدمرة في مختلف محافظات الوطن ٣٥٪ إذ أن عدد المنازل المدمرة كلياً في محافظات الوطن بلغت ٤٨٦٧ منزلاً وتحتاج رفح الى ما يعادل ٥٠ مليون دولار فقط لاعادة إنشاء هذه المنازل، أما خسائر القطاع الزراعي وحدة فيكلف ٣ مليارات دولار.

وأوضح عيسى أن مئات الأسر المشردة حالياً لا تجد مأوى لها بسبب أنعدام الشقق والمنازل المستأجرة، والاقبال الكبير عليها، ما زاد من معاناة اللاجئين، لذلك كانت تسترهم جدران المخيم وباتوا الآن حتى بلا جدران، مشيراً الى أن معاناة الأطفال والنساء خاصة تلمس من خلال المؤسسات الانسانية والصحية النفسية التي باتت رفح احدى مناطق العمل الاساسية لها.

وعلق د. محفوظ عثمان الاخصائي النفسي حول ذلك قائلاً أن صور المعاناة والصدمات النفسية التي يتعرض لها المدنيون تحتاج الى فترة طويلة لمعالجتها ويتطلب أجواء أكثر أماناً وسلامة لتفعيل وسائل العلاج، منوهاً في الوقت ذاته الى أن الاطفال باتوا يهربون من النوم خوفاً من أحلامهم التي يسيطر عليها الجندي الاسرائيلي والدبابة، وإطلاق النار وهاجس التوغل والاجتياح.

ولا تزال منطقة مواصي رفح التي يعتبر غالبية سكانها من اللاجئين تعاني من حصار مدقع وإجراءات اسرائيلية مريرة ويمنع عليهم التنقل أو دخول أي مستلزمات أساسية كالغاز والدقيق الا عبر جهات وسيطة.

وأوضح عثمان ان النسيج الاجتماعي تهتك جراء الدمار الاسرائيلي وزاد بسبب الاقتصاد المتدهور للسكان، ما خلق أزمة نفسية واجتماعية للمدنيين الذين باتوا يرون كل شيء أسود أمامهم حتى الخيام البيضاء اللون. وأوضح رئيس بلدية رفح سعيد زعرب أن البلدية لم تعد قادرة على تقديم خدماتها للسكان وخاصة في المخيمات والاحياء المجاورة للشريط الحدودي والواقعة في حدود التجريف ودمار آليات الاحتلال، وباتت أقسامها عاجزة عن اصلاح ما دمرته آليات الاحتلال، واكتفت وفق الحد الأدنى لامكاناتها، داعياً المؤسسات الدولية والمانحة الى التدخل الفوري والجاد لانقاذ المدنيين واللاجئين في رفح بعيداً عن الظروف السياسية ووقف جرائم الحرب الاسرائيلية. ويأمل اللاجئون الفلسطينيين في رفح ان تنتهي أحلامهم المفزعة ليستيقظوا مع اشراقة شمس جديدة كما باقي أطفال العالم بعد مرور اكثر من نصف قرن عليهم وسط التشرد واللجوء.

تتمة / نحو دراسة الحل

(من صفحة ١١)

فئات معينة داخل المجتمع الجنوب أفريقي لكن المصالحة الحقيقية تعاني من عديد المظاهر وخصوصا الانفصال الكبير بالسكن بين الألوان المختلفة فلا تزال هناك تجمعات خاصة بالبيض والهنود والملونين والسود، ولا تزال البلاد بحاجة الى العمل من أجل خلق تعايش حقيقي على الأرض بين فئاته المختلفة، وعملية المصالحة التاريخية في جنوب أفريقيا يجب أن تتوج باعتذار تاريخي من قبل البيض لما مارسوه من قسوة ووحشية في ظل النظام السابق، ولا يمكن القول بوجود مصالحة حقيقية حيث البيض هم الذين يسيطرون على مجمل النواحي الاقتصادية، يمتلكون ٨٦٪ من الأرض، ويمتلكون معظم الشركات والمصانع الكبرى والوظائف العليا كالقضاء والدعاية والأعلام والاتصالات والاستيراد والتصدير ، ومما زاد الوضع سوءًا أن فئة سياسية ضيقة قد استفادت اقتصاديا بحكم مواقعها السياسية وأقاموا شراكه مع رأس المال الأبيض، ليصبحوا أكثر ارتباطا بمصالحهم الاقتصادية وأكثر ابتعادا عن مطالبات الجماهير وخصوصا مطالبات الأراضي وإحداث تنمية حقيقية تشمل كافة الفئات والطبقات .

كيف يمكن الاستفادة فلسطينيا من تجربة جنوب أفريقيا؟

تحتاج التجربة الجنوب أفريقية بكليتها لدراسة وافية ومعمقة للاستفادة من هذه التجربة وكيفية نجاحها في تحطيم نظام الابارتايد القريب جدا من نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الممارس حاليا، وبخصوص موضوع اللاجئين على وجه التحديد تحتاج مسألة استعادة الأرض والحقوق الى فهم أكبر من أجل الاستفادة بعملية المطالبة فلسطينياً بتطبيق حق العودة، وقراءة هذه التجربة أيضا يعيدنا كفلسطينيين للتفكير الجدي بخيارات كخيار » الدولة ثنائية القومية« باعتبارها أفضل الطرق لتطبيق حق العودة واستعادة الحقوق والممتلكات وتلقي التعويضات، أو التفكير بالبدائل في حال تطبيق خيار الدولتين كخيار لا يمكن أن ينهي موضوع المطالبات بالحقوق الفردية والجماعية للاجئين، وهي من جهة ثانية تطرح موضوع ترافق مفاهيم أساسية يجب أن لا تغيب عن ذهن المفاوض الفلسطيني كمفاهيم الحق والأرض والتنمية، فالحق بدون أرض وبدون تنمية حقيقية قد لا يغير من واقع الأمر شيئا، فحق العودة هو رمز للهوية ويشكل هوية نضالية للاجئين، وبالتالي الأرض هنا لها أهمية قصوى ولكن من الممكن بعد عقد الاتفاقيات السياسية أن تضعف قيمة الأرض وتبرز أولويات جديدة من عمل وصحة وتعليم ورفاه، فجزء من الذين أعطوا الأرض في جنوب إفريقيا لم يفعلوا بها شيء، فهذا يتطلب التفكير بالأبعاد التنموية لأي حل سياسي، وأيضا موضوع توثيق الممتلكات من أجل ضمان قوة المطالبات في أية حلول أو أمام محاكم قد تنظر بهذا الموضوع مستقبلا، وأهمية وجود المؤسسات القانونية الفاعلة في عملية المطالبة، تماما كما نشاهده في جنوب أفريقيا من أدوار فاعلة لهذه المؤسسات في مساعدة فاقدي الأرض، وأيضا التفكير بالقدرة الفلسطينية على إحداث تنمية حقيقية في حال تم تبادل أراضي مثلا، وجدوى أي حل لا يقوم على أساس الحقوق وعلى اعترف واعتذار وما يعنيه من تبعات قانونية وسياسية واقتصادية من قبل إسرائيل،وكذلك عملية تثقيف اللاجئين حول حقوقهم يجب أن تكون عملية مستمرة ليس فقط على مستوى الشعار بل حول تفصيلات بخصوص الحقوق وأبعادها، يجب أن يعطى أصحاب الحقوق الوقت الكافي لتقديم طلباتهم، الأمر يتطلب التفكير ودراسة الخيارات، فإسرائيل وحدها تريد أن تنهي قضية اللاجئين بسرعة وبدون أي تفكير من قبل الفلسطيني، فمثلا في التجربة الجنوب إفريقية كان التوجه أكبر نحو التعويض ولكن هذا التعويض لم يحدث أي حراك في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

* للاطلاع على المزيد حول بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق إلى جنوب أفريقيا باللغتين العربية والإنجليزية، راجع صفحة مركز بديل الالكترونية: www.badil.org . وصفحة مجلة »المجدل« (باللغة الإنجليزية) http:// www.badil.org/Majdal/al_majdal.htm .

** باحث بسوسيولوجيا اللاجئين، وعضو في بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق حول استعادة الاراضي الى جنوب أفريقيا.

هل وصلت الرسالة ؟!...

«لقد حذر المؤتمرون في مؤتمر الناصرة الثاني عام ٢٠٠٠ والذي نظمته جمعية المهجرين من التآمر والتحايل والتجاوز لحق العودة وتم توجيه تحذير للطرف الإسرائيلي وتنبيه للطرف الفلسطيني من مغبة التوقيع على أي اتفاق يتجاوز حق العودة ويتنكر له ضمناً كان أم بشكل صريح، وأعلن المؤتمرون التمسك بحق العودة ورفض البدائل من تعويض وتبديل أو توطين، وعليه فإن كل اتفاق كاتفاق جنيف يعتبر باطلاً ولاغياً من أساسه».

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل.

تشرين أول ٢٠٠٣.

«وحدها اسرائيل مدعومة بمواقف الادارة الامريكية ادارت ظهرها لارادة المجتمع الدولي، ووضعت نفسها بكل غطرسة فوق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومتطلبات الحل العادل والسلام الشامل القائم على الحق والعدالة ولو بمفهومها النسبي. ولكن الخطورة أن يبتلى شعبنا بعد كل هذه الانجازات والتضحيات العظيمة بمواقف مجموعة فلسطينية أتاحت لنفسها في خطوة غير مسبوقة، الدخول بصفقات واتفاقات لتجاوز حق العودة بل اسقاطه».

اللجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة.

٩ كانون اول ٢٠٠٣.

«يا أهلنا وشعبنا في كل مكان، اننا وباسمكم ومعكم نؤكد على أن حق العودة إلى ديارنا الأصلية حق مكفول لنا في كل المواثيق والشرائع الدولية والدينية والإنسانية. ونؤكد رفضنا لما يدعى »مبادرة جنيف« شكلا ومضمونا. ان أي حل سياسي لا يعطي اللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم بخيارهم الحر والطوعي، لا يمكن ان تكتب له الحياة وسوف يكون مصيره كغيره من الحلول السابقة».

اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة في محافظة بيت لحم منظمة الشبيبة الفتحاوية الفعاليات الاجتماعية والنقابية والاطر النسوية، محافظة بيت لحم.

١ كانون اول ٢٠٠٣.

«.. حق العودة حق مقدس لا يمكننا التنازل عنه وهو خط أحمر لا يسمح لأي كان تجاوزه، ولا يوجد من لديه السلطة والقرار في التنازل عن شبر من ارض فلسطين المغتصبة أرض الأجداد والبطولات والتضحيات، فكيف لهذه الفئات ان ترتضي لنفسها وتنصب نفسها مفوضا ومخولا لتفرض علينا تاريخا جديدا من الشتات والتشرد في اللحظة التي لم تجف بها دماء شهدائنا التي روت تراب هذه الأرض الطاهرة .. »

اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، نابلس.

«إننا في اللجان الشعبية للاجئين نؤكد موقفنا الثابت بخصوص قضية اللاجئين، والذي يتمثل في التأكيد على عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها وتعويضهم عن سنوات اللجوء وذلك تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية وميثاق حقوق الإنسان، وخاصة قرار الأمم المتحدة ١٩٤ وإن أي مباحثات أو حلول تنتقص من حقنا في العودة؟ مرفوض رفضاً باتا».

اللجان الشعبية في قطاع غزة.

١٣ تشرين أول ٢٠٠٣.

«تؤكد الهيئة الاسلامية العليا موقفها الرافض لوثيقة جنيف التي تمس حق شعبنا في العودة وضمان حقوق اللاجئين أو تساوم على القدس ومقدساتها»

الهيئة الاسلامية العليا، القدس

١٣ كانون أول ٢٠٠٣

المنفى المتدرج

بقلم: محمود درويش

لم تنته الطريق لأقول، مجازا، أن الرحلة ابتدأت. فقد نفضي بي نهاية الطريق الى بداية طريق آخر. وهكذا تبقى ثنائية الخروج والدخول مفتوحة على المجهول.

كنت في السادسة من عمري حين خرجت إلى ما لا اعرف، حين انتصر جيش حديث على الطفولة لم يكن يأتيها من جهة الغرب إلا رائحة البحر المالحة، وغروب شمس الذهب على حقول القمح والذرة. لم تتحول السيوف إلى محاريث إلا في وصايا الأنبياء. وانكسرت محاريثنا في الدفاع عن طمأنينة العلاقة الأبدية بين ريفيين طيبين وارض لم يعرفوا غيرها ولم يولدوا خارجها، أمام حرب الغرباء المدججين بطائرات ودبابات وفرت لرواية حنينهم البعيد إلى «ارض الميعاد» شرعية القوة. كان الكتاب يتغذى من القوة، وكانت القوة في حاجة أتلى كتاب.

منذ البداية، صاحب الصراع على الأرض صراع على الماضي والرموز. ومنذ البداية، كانت صورة داود هي التي ترتدي دروع جوليات، وكانت صورة جوليات هي التي تحمل حجر داود.

ولكن ابن السادسة لم يكن في حاجة الى من يؤرخ له، ليعرف طريق المصائر الغامضة التي يفتحها هذا الليل الواسع الممتد من قرية على احد تلال الجليل، الى شمال يضيئه قمر بدوي معلق فوق الجبال: كان شعب بأسره يقتلع من خبزه الساخن، ومن حاضره الطازج ليزج به في ماض قادم. هناك ? في جنوب لبنان، نصبت خيام سريعة العطب لنا. ومنذ الآن، ستتغير أسماؤنا. منذ الآن سنصير شيئا واحدا، بلا فروق. منذ الآن، سندمغ بختم واحد، لاجئون.

– ما اللاجئ يا أبي؟
– لا شيء، لا شيء لن تفهم.
– ما اللاجئ يا جدي، أريد أن افهم.
– أن لا تكون طفلا منذ الآن!

لم اعد طفلا، منذ صرت أميز بين الواقع والخيال، بين ما أنا فيه الآن وما كان قبل ساعات. فهل ينكسر الزمان كل الزجاج؟ لم اعد طفلا منذ أدركت أن مخيمات لبنان هي الواقع وان فلسطين هي الخيال. لم اعد طفلا، منذ مسني ناي الحنين. فكلما كبر القمر على أغصان الشجر حضرت في رسائل مبهمة الى: دار مربعة الشكل، تتوسطها نوتة عالية، وحصان متوتر، وبرج حمام، وبئر. على سياجها قفير نحل يجرحني مذاق عسله، وطريقان معشوشبان الى مدرسة وكنيسة، واسترسال يفيض عن لغتي ...

هل سيطول هذا الأمر يا جدي؟

إنها رحلة قصيرة. وعما قليل نعود.

لم اعرف كلمة «المنفى» الا عندما ازدادت مفرداتي. كانت كلمة «العودة» هي خبزنا اللغوي الجاف. العودة الى المكان، العودة الى الزمان، العودة من المؤقت الى الدائم، العودة من الحاضر الى الماضي والغد معا، العودة من الشاذ الى الطبيعي، العودة من علب الصفيح الى بيت من حجر. وهكذا صارت فلسطين هي عكس ما عداها. وصارت هي الفردوس المفقود الى حين..

حين تسللنا، عبر الحدود، لم نجد شيئا من آثارنا وعالمنا السابق. كانت الجرافات الإسرائيلية قد أعادت تشكيل المكان، بما يوحي بان وجودنا كان جزا من آثار رومانية، لا يسمح لنا بزيارتهم. وهكذا لم يجد العائد الصغير الى »الفردوس المفقود« غير ما بسر الى أدوات الغياب الصلبة، والطريق المفتوحة الى باب الجحيم.

لم أكن بحاجة الى من يؤرخني، أنا الحاضر الغائب. ولكن المخرجة السينمائية سيمون بيطون ستذهب بعد خمسين عاما الى مسقط رأسي لتصوير بئري الأولى وماء لغتي الأول، وستصطدم بمقاومة من سكان المكان الجدد، وتسجل هذا الحوار مع المسؤول عن المستوطنة الإسرائيلية:

– لقد ولد الشاعر هنا
– وأنا أيضا. حين وصل أبي الى هنا لم يلق سوى الأطلال. أعطونا خياما ثم أكواخا. أنفقت عشرين عاما في بناء بيت لي، وتريدني أن أعطيه إياه؟
– ما أريده هو أن أصور هذه الأطلال، أطلال ما تبقى من بيته. انه في عمر والدك ألا تخجل؟
– لا تكوني ساذجة، إنهم يريدون حق العودة.
– أتخاف من أن يحصلوا عليه؟
– نعم.
– وان يطردوك كما طردناهم؟
– أنا لم اطرد أحدا. أنزلونا من الشاحنات وقالوا لنا: ههنا تدبروا أمركم. لكن من هو درويش هذا؟
– انه يكتب عن هذا المكان، عن شجرات الصبار هذه. عن هذه الأشجار، وعن البئر.
– أية بئر. هنالك ثماني أبار. كم كان عمره؟
– ست سنوات.
– وعن الكنيسة؟ هل يكتب عن الكنيسة.
– كانت هنالك كنيسة لكن دمرت. ابقوا على المدرسة من اجل البقرات الحلوبات والعجول.
– حولتم المدرسة الى إسطبل؟
– لم لا؟
– صحيح لما لا بالنهاية؟ هم كان عندهم حصان؟ هل ما زال هنالك بعض أشجار الفاكهة؟
– طبعا، حين كنا لا نزال أولادا اعتشنا على ثمارها: تين وتوت وكل ما خلق الله. إنها كل طفولتي تلك الأشجار.
– وطفولته أيضا.

لم تكن صحراء اذا، ولا خالية من السكان. يولد طفل في سرير طفل آخر. يشرب حليبه. يأكل توته وتينه، ويواصل عمره، بلا منه، خائفا من عودته، وخاليا أيضا من الإحساس بالإثم، لان الجريمة من صنع أيد أخرى ومن صناعة القدر. فهل يتسع المكان الواحد لحياة مشتركة؟ وهل يقوى حلمان على الحركة الحرة تحت سماء واحدة، أم أن على الطفل الأول أن يكبر بعيدا وحيدا بلا وطن وبلا منفى، لا هو هنا وهوهو هنالك.

سيموت جدي كمدا، وهو يطل على حياته التي يعيشها الآخرون، وعلى أرضه التي سقاها بدموع جلده ليورثها أبنائه. ستقتله راحة الجغرافيا المنكسرة على أطلال الزمان. لا حق العودة من رصيف الشارع الى الرصيف الآخر، لا يتحقق إلا مع مرور إلفي عام على غياب يكفي لتطابق الخرافة مع الحداثة. أما أنا، فسأبحث عن »أخوة الشعوب« في حوار لا ينتهي، عبر باب الزنزانة، مع سجان لا يكف عن الإيمان باني غائب.

– من تحرس إذا؟
– نفسي القلقة
– مم أنت قلق يا سيدي؟
– من شبح يطاردني. كلما انتصرت عليه ازداد ظهورا.
– ربما لان الشبح هو اثر الضحية على الأرض؟
– لا ضحية سواي. أنا الضحية.
– ولكنك القوي، القادر، السجان، فلماذا تنازع الضحية على مكانتها؟
– لأبرر أفعالي، لأكون على حق دائما، لأصل الى مرتبة القداسة، ولأنجو من داء الندم.
– ولماذا تحتجزني هنا. هل تظنني شبحا.
– ليس تماما. بيد انك تحفظ اسم الشبح.

لعل الشعر هو حافظ الاسم بجنوحه الدائم الى تسمية العناصر والأشياء الأولى في لعبة لا تبدو بريئة لمن نسيج وجوده بالاستحواذ المطلق على المكان وذاكرته، على التاريخي والغيبي معا. لعل الشعر لا يكذب ولا يقول الحقيقة أيضا شانه شان الحلم. ولكن تجربة الاعتقال المتكررة أضاءت لي الوعي بجمالية الشعر وجدواه أو فاعليته. لا، لم يكن الشعر لعبة بريئة ما دام يدل على كائن كان ينبغي له ألا يكون.

لكن المنفى مرة أخرى كالحشائش. البرية تحت ظلال الزيتون. وعلى الطائر وحده أن يوفر للسماء البعيدة نقطة العلاقة بأرض أخرجت من خصالها السماوية.

لا تتمتع جغرافيات كثيرة بوفرة التعدد الجمالي الذي تمتاز به ارضنا العاجزة عن إجراء الانفصال الضروري عليها بين الواقع والأسطورة. كل حجر هنا يروي، وكل شجرة تحكي عن الصراع بين المكان والزمان. كلما ازدادت وطأة الجمال ازداد إحساسي بخفة الغريب: أنا حاضر وغائب وسجين. نصف مواطن لاجئ كامل الحرمان. اذرع شوارع حيفا، على سفح الكرمل الموزع بين البحر والبر، وبي عطش الى توسيع رقعة الأرض بحرية لا أجدها إلا في قصيدة تأخذني الى الزنزانة. منذ عشر سنين لا يؤذن لي بمغادرة غرفتي منذ غروب الشمس حتى شروقها. وعلي أيضا أن اثبت وجودي في مركز الشرطة في الساعة الرابعة من بعد ظهر كل يوم. أما ليلي الخاص، ليلي الشخصي فلم يعد لي: من حق رجال الأمن أن يطرقوا بابي في أي ساعة شاءوا، للتأكد من أنني موجود!

لم أكن موجودا، كنت أرغم على العودة الى المنفى التدريجي تدريجيا، منذ اختلطت حدود الوطن والمنفى في ضباب المعنى. وكنت أحدس أن في وسع اللغة أن ترمم ما انكسر، وان توحد ما تشتت. ولعل »هنا«ي الشعرية، المتحولة من أفق الى قيد، كانت في حاجة الى توسيع منطق البعيد.

لكن المسافة بين المنفى الداخلي والخارجي لم تكن مرئية تماما. كانت مجازية ما دامت هذه البلاد، معنى، اصغر من مكانها. وفي المنفى الخارجي أدركت كم أنا قريب من بعيد معاكس، كم أن هنالك كانت هنا. لم يعد أي شيء شخصيا من فرط ما يحيل الى العالم. ولم يعد أي شيء شخصيا من فرط ما يحيل الى العالم. ولم يعد أي شيء عاما من فرط ما يسمى الشخصي. ستطول الرحلة على أكثر من طريق غالبا ما يحمل على كتفين. ستتأزم هوية محرمة تستعصي على التلخيص ب:هجرة و عودة. ولا نعرف اينا هو المهاجر: نحن، ام الوطن. والوطن فينا بتفاصيل مشهده الطبيعي، تتطور صورته بمفهوم نقيضه. وسيفسر كل شيء بضده. سينمو كثير من النرجس الجريح على ارض الهامش المؤقت. ستحل اللغة محل الواقع، وتبحث القصيدة عن أسطورتها في مجمل التجربة الإنسانية، وسيصدر المنفي أدبا، أو جزا من أدب الضياع الإنساني، لا تبرد نار التراجيديا الخاصة بل لتدخل في تاريخها البشر العام. لكن الإسرائيليين سيطاردون هذه المكانة. سيقولون إنهم المنفيون. هم المنفيون الذين عادوا، وان الفلسطينيين ليسوا منفيين، بعدما عادوا الى العيش في مجالهم العربي!.ستجرد الضحية مرة أخرى من اسمها. فكما أن من حق الضحية الخاصة أن تخلق ضحيتها، كذلك من حق المنفي الخاص أن يخلق منفيه!

سيتاح لي، بعدما يزيد عن ربع قرن، أن أرى جزءا من بلادي، غزة التي لم أرها من قبل إلا في قصائد شاعرها الراحل معين بسيسو التي جعلها جنته الخاصة. الطريق إليها عبر صحراء سيناء موحش، يسامره نبت صحراوي هنا وهنالك، نخيل حار ودبابة تذكارية، وبحر على الشمال. أما مشاعري فقد كانت مرتبة بعقلانية باردة حينا، ونهبا لحيرة من يعرف الفارق بين الطريق والهدف حينا آخر. تكاثر النخيل فجأة العريش. ها أنذا اقترب من المجهول الذي تمنيت لو يطول. ولكن سلطة الوعي على القلب تتراخى تدريجيا: هيا بنا قبل أن يهبط المساء. انتظر، قال لي صاحبي وزير الثقافة، فالوطن في متناول اليد. والوطن هو ما تحس به الآن. هو هذا التوجس وهذا الاضطراب. قلت: لعله هو هذا المساء الذي يتأهب فيه الحلم ليصبح أكثر واقعية.

لا احلم الآن بشيء. من هنا تبدأ فلسطين الجديدة: من هذا الحاجز الإسرائيلي. سيارة جيب عسكرية، علم وجندي يسال المرافق بعربية رخوة: شو معك؟ فيقول له: معي وزير، وشاعر. أتحاشى النظر الى الكاميرات المصورين الباحثة عن فرح العائدين الى الجنة. وتلسعني أضواء المستوطنات وحواجز الجيش الإسرائيلي على جانب الطريق. ولعل أول ما يفاجئني هو انكسار القوائم الجغرافي وتشوه الخارطة. ولكن للمفاجأة جوابها الجاهز هذه هي البداية. غزة وأريحا أولا، فنحن في أول الطريق، في أول الأمل.

لم أتمكن من الوصول الى أريحا. فكيف اصل الى الجليل، وطني الشخصي؟ كان ذلك مشروط بشروط قال لي إميل حبيبي أنها يخجل من نقلها. ولكنه لم يكن يعرف أنه سيرحل بعد عامين، وأن جنازته ستوفر لي فرصة لأفرح بعودة قصيرة الى الجليل، اذ حصلت على تصريح لمدة ثلاثة أيام للمشاركة في تأبين إميل حبيبي ولزيارة بيت أمي. وهنالك احترقت بلهفة العودة، فمن هنا حرجت والى هنا أعود. ورأيت كيف يستطيع المرء أن يولد من جديد: كان المكان قصيدتي.

لم ينقصني شيء لأحقق موتي المشتهي في ذروة هذه الولادة. وأنا احرم من اكتمال الدائرة، كنت أدرك أن انسلاخ الاسطورة عن الواقع ما زال في حاجة الى مزيد من الماضي، وان تحرر الواقع من الاسطورة ما زال في حاجة الى المستقبل. وإما الحاضر فلم يكن أكثر من زيارة يعود الزائرة بعدها الى توازنه الصعب بين منفى لا بد منه وبين وطن لا بد منه. فلا يعرف هذا العكس ذاك، ولا ذاك بنقيض هذا. ففي كل وطن منفى، وفي منفى بيت من الشعر.

ولم اعد بعد. لم تنته الطريق لأقول مجازا أن الرحلة ابتدأت.

عن «الكرمل»، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩.

قصة قصيرة

داخل الحمام

بقلم: عيسى قراقع

عندي جرب سياسي...الصابون كثير، والحمام رائع مجهز بالعطور وبالموسيقى وبالليف وبالالوان السماوية المضيئة...وعليّ ان اخلع واستحم لأن الجرب ازداد على جسمي، صرت احك والحكة تسبب لي الرقص والاحراج خاصة انني من المسؤولين المرموقين في هذا البلد..

شلحت كل شيء حتى الجرابين السوداء وصرت عارياً...ولكن هذه المرآة المثبتة امامي فضحتني ليس هذا انا....تضاريسي مختلفة عما اعتقدت...من اين جاءت هذه الهضاب والسهول والنتوءات ويبدو ان حدود جسدي قد تغيرت...شيء كبير حدث خلال العمر المديد... تجاعيد وسخة بشعة ومستوطنات غير قانونية هنا وهناك... هذا ليس أنا... ليس لي حدوداً، كل شيء قلع من جسدي حتى الجمال الأبيض الخلاب الجذاب الأسطوري قد اختفى تماما... حلّ محلها الهزال والهزيمة والنفور... فماذا أفعل... كنت أحلى وأنا مرتديا ملابسي، هذا العري فضيحة... أسرعت واحكمت اغلاق الباب... حتى لا يراني أحداً... تفحصت حالي... بحثت عن التينة وشجرة الصنوبر والبلوطة فقد اختفت، كل شيء قيعان وسخة وقذرة...

يا ويلي ذهب جسدي الى الخردة... ليس فيه ذكرى، لا بقايا لقبلة ولا قصة حلوة كأنه مات في النسيان أو كأن دبابة مصفحة صعدت عليه فغيرت ملامحه... عيناي فيهما هذيان بعيد... قلق واصفرار كأنني خارج من قبر أو سجن.

يا ويلي... رائحة صدئة تخرج من مسام جسدي الذي يميل الى السواد... ديدان صغيرة بيضاء تخرج منه هذا ليس أنا... لست سيدا على جسدي... كيف انفصل عنه واعلن أنه ليس لي... انه غريب مستعمر احتل كياني... لم أكن هكذا... كنت جميلا متألقا متكبرا افتخر بكل شيء في داخلي... لكن الوضع الآن مأساوي... فهل الماء يغير الحال... على حد قول محمود درويش »ثقوا بالماء يا سكان أغنيتي«... وهل الصابون يزيل هذا الواقع المرير البائس...أين الهوى والغناء ورياح الغزل... خريطتي لم تعد كما كانت... والطريق في جسدي وعر ومغلق ومليء بالحواجز والضياع... كأنني فقدت هويتي ولغتي... صوتي فيه لكنة تشبه العبرية وأحيانا اوروبية مخلوطة... رقبتي أصبحت طويلة منسجمة مع العولمة ومناخيري مفطلحة تميل الى الأسفل كمناخير الأمريكان... اذاً فقد أصبحت كائنا آخراً... قوة أخرى تحولني، زلزال دخل لحمي وعظمي فأسقط معالمي التاريخية وشوه جغرافية جسدي، وعليّ أن اعترف انني لست طبيعيا في هذا المكان... وانني عابر في الزمان... واحتاج الى ترميم دولي وثقافة تجميلية وديمقراطية تعيد القليل الى كياني... وعليّ أن اثبت بنضالي منذ الآن كيف أكون انسانا سويا مثل كل الناس... شيء مفقود عندي... سأطرق كل المحافل الدولية، مجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة لأحصل على اعتراف بوجودي، سأحاول أن أشرح لهم أسباب الخراب والتدمير الذي لحق بي... واطلعهم على صوتي الأول... على البيت الأول، والشكل الأول، على الحنين المقدس الذي كان يجلب النحل ويعطي العسل لكل الدنيا... سأتكلم على كل المنابر الممكنة ربما يشمّون رائحة دمي، رائحة مسفوكة ومقتولة ومتعفنة منذ القديم... وربما يتمعنون في قيعان جسدي ليكتشفوا آثار المدينة والحارة والحياة...وربما بعد كل ذلك سيجدون القاتل الذي اغتصبني وحولني من نشيدٍ الى وجعٍ اسودٍ بائس...وفجأة...دوى صوت يشبه خرير الماء الساخن في الحمام..قال لي...وجدنا الحل ايها المجنون...سنأخذك الى لندن وجنيف...والى قاع البحر الميت...هناك مصنع يعيدون فيه ترميم اللحم والعظم، يستنسخونك كي تلائم الواقع الجديد...شعرك سيصبح اشقراً وساقاك يصيران ملفوفان كساقي رجل الكابوي...ستجيد اللغة الانجليزية المعبرنة بطلاقة ومن هناك ستنطلق...ستلقي كلمة حق تاريخية لأنك التاريخي هنا، وقال المنادي...عليك ان تحرص كل الحرص ان تتحدث بكبرياء وفخرٍ ومكابرة...لا تظهر كضحية تعيسة تحتاج الى شفقة، قل كل شيء عن المستقبل والتعايش والحوار والعالم الجديد...تنازل عن آلامك الاولى...تصالح مع احلامك وابدأ من نقطة النسيان حتى يبدأوا معك صفحة جديدة...واذا لم تفعل ذلك ستظل حطاماً قذراً مسجوناً في عتمة بشاعتك الى ابد الأبدين...

واعلم ايها العابر المسكين ان كلمتك يجب ان تبدأ باعتذارٍ الى العالم والاحتلال...لم تكن جديراً في الماضي لتستحق الانسانية...فالحياة للأقوى وللجدارة وللمال والابادة...احمد الله انك حيٌ...لا تذكر الاولين من اجدادك لا تتحدث عن الذين ماتوا وقتلوا واغتصبوا وتشردوا...لا تفتح وجع التاريخ لأن الحاضرين في المهرجان لا يحبون ذلك...ليكن مزاجك كمزاج السارق او السكران او المتربع على عرش السلطة بالسيف والفهلوة والسرقة والنساء والشعار الجميل...وعليك ان تتكيف تماماً مع الاضواء الحمراء والخضراء وتبتسم لكل النساء والمثقفين والياقات الملونة...

صرخت...من انت...قال انا الوحي القادم من خريطة الطريق ومن وثيقة جنيف...انا الوحي الاممي الحريص على وحدة الارض والسكان جئت كي اعطيك آخر فرصة لتعود انساناً متكاملاً...ومعي قرارين لا ثالث لهما...قلت ما هما:
قال: اما ان تطيع ارادتي او ان ارسلك الى القبر لتكتب مذكراتك هناك مع صمت الموتى، قلت...لكنني اعرف اسمي واسم وطني واصدقائي ولي احلام وذكرى، ولي بيت وشجرةٌ ونشيد قال...انت مولودٌ الان...ولادة قيصرية شارك فيها اطباء من اوروبا وامريكا واليابان والسلطة الفلسطينية...يجب ان تتغير ايها المجنون فهل يعجبك ان تظل عاقراً...مغلقاً...جامداً لا يتحرك فيك شيئ...قديم مثل عملة بالية لا قيمة لها سوى انها موجودة في احدى المتاحف.

...اختفى المنادي...نظرت الى المرآة...جسدي مدمرٌ وروحي تنزف...صرخت بأعلى صوتي...واذا بزوجتي توقظني....كنت فزعاً وهلعاً ارتجف...سماء تتحرك بين عيني...وابنتي الصغيرة «حلا» تبتسم...تبتسم...

سنرجع يوما

شعر: هارون هاشم رشيد

سنرجع يوماً إلى حينا
ونغرق في دافئات المنى
سنرجع مهما يمر الزمان
وتنأى المسافات ما بيننا
فيا قلب مهلاً
ولا ترتمي على درب عودتنا
يعز علينا غداً
أن تعود رفوف الطيور ونحن هنا.

هنالك عند التلال تلال
تنام وتصحو على عهدنا
وناس هم الحب أيامهم
هدوء انتظار شجي الغنا.
ربوع مدى العين صفصافها
على كل ماء وها فانحنى
تعب الزهيرات في ظله
عبير الهدوء وصفو الهنا.

سنرجع خبرني العندليب
غداة التقينا على منحنى
بأن البلابل لما تزل
هناك تعيش بأشعارنا
وما زال بين تلال الحنين
وناس الحنين, مكان لنا
فيا قلب كم شردتنا الريح
سنرجع يوماً إلى حينا...

لاجئة

شعر: سالم جبران

تعبر الشمس الحدود
دون أن يطلق في جبهتها النارَ الجنود
ويغني بلبل الدوح، ضحى، في طولكرم
ومساء
يتعش وينام
بسلام
مع أطيار كبوتسات اليهود
... وحمار ضائع
يرعى بخط النار
يرعى في سلام
دون أن يطلق في جبهته النار الجنود
وأنا: إنسانك اللاجئ
– يا أرض بلادي –
بين عيني وآفاقك: أسوار الحدود!

فلسطين

شعر: عبلة درويش

ابشري فلسطين.
على دربك سائرين
لترابك مخلصين
نحمل رسالتك للعالمين
ابشري فلسطين
لاشجارك نحن حراس
لاسوارك سنقرع الاجراس
ونعيد الى قلبنا الاحساس
ابشري فلسطين.

كلنا ذاهبون لاعادتك و لارض ال ٤٨
اين نحن ذاهبون؟
كلنا حائرون
أبدا من شمالك أم جنوبك فلسطين
وهل ننسى صفد الجمال
وكيف لي الا اتذكر اسدود
وقيسارية وبيت جبرين
متى ساعود لقريتي التي اغتصبت حقها
و منعت من شعبها لحين.
لابد انها فترة قصيرة وسنسكنك باذن رب العالمين
من اين نحن بادئون
و الى اين سنستمر و اين سنصل و متى سنعيد حقوقك فلسطين
ابشري فلسطين.

عن ديارنا لن نتخلى و لن نبيع قرانا للمغتصبين
سنعيد ترابنا و تراب أجدادنا الاولين
سنشعر يوما اننا امنين
ابشري فلسطين.
لن نشكي يوما للزمن و لن نقول اننا منهكين
لن نرقد يوما سالمين
قبل اعادتك فلسطين
لنصرتك نحن مصرين
ابشري فلسطين.

سنرسم في اذهان اطفالنا حلم اللاجئين
ساترك يوما خيمتي
وخيمة جدي في مخيم جنين
سأعود الى قريتي
ليل اللاجئين طويل و حلم يقتصر على قتل الثعابين
احلامنا ترسم خارطة فلسطين
لنعود لحدودك و نحن منتصرين
ابشري فلسطين
بيتي و اشجار قريتي منتظرين
لنصلي في قدسك دون سؤال الصهيونيين
لنركع على ترابك و نحن عائدين
ابشري فلسطين.

سارسل رسائلي للمحبين
لاخبرهم بعودتك فلسطين
ليت هذه الايام تكون بعد حين
ليتها تمر من فوق الجبين
لترى العين حقها قبل ان تدفن في تراب مهين
ليتني ادفن في قريتي و اشتم غير رائحة مخيمات اللاجئين
ابشري فلسطين.

فلسطين... حلمي عجيب و لا يرى بالاعين
قدري غريب و لن يختفي
و رغم الاسى لن انحني
لعودتك و غير ذلك لن اكتفي
ابشري فلسطين
سوف ازرع الفرح في موطني
ساطرد المحتل من قريتي
و ساعود يوما لها و اسكن بيت جدي و بيتي
لاتذوق ترابك و اتحسس فرحتي
ساحفظ اطفالي ابطال نصرة قدسي
سيكمن دوري في حماية جبهتي
سنعيد اليك الحياه و لن ننجلي
ابشري فلسطين.

أبشري فلسطين.
سنرسم حدودك بدموعنا و لن ننطفي
سنلون ديارك بدمائنا و لن ننتهي
لنعيد اليك كل شبر هو من حقك
ابشري فلسطين.

وثيقة جنيف:

ضجة إعلامية كبيرة وثمن وطني غال

بقلم: نهاد بقاعي

كثير هو الحبر الفلسطيني الذي انسكب في التداول بوثيقة جنيف، وعالية هي أصوات الحناجر التي نددت بها، وربما تكون هذه احدى تجليات الأزمة ومؤشراتها، ليس بسبب طبيعة التنديد على الاطلاق، بل بسبب طبيعة ما قاد الى هذا التنديد.

إننا في الحقيقة شهود عيان على تطور الأزمة الفلسطينية وتجليها، بعد أن قادت الانتفاضة والمقاومة الى تقليصها لفترة. أزمة تتمثل بهوة آخذة في الازدياد بين الحركة الشعبية ونخبة من صناع القرار نتاج لعملية اوسلو ولمرحلتها، وتربط مصيرها الشخصي والمصير الجماعي بمصير اليسار الصهيوني المتردد. لقد قاد اوسلو، بعمليته ومرحلته وظروفه الى نخبة نافذة في مركز صنع القرار لها من الاعتبارات السياسية ما يبتعد بها عن مزاج الشارع ويقترب وفقا للضرورة.

يجمع الفلسطينيون ذوو الصلة بوثيقة جنيف على أن الهدف الرئيس من الوثيقة هو ليس صياغة اتفاق نهائي مبرم، بل الدفع باتجاه نموذج غير رسمي يؤكد وجود شريك فلسطيني محتمل للتفاوض، والعمل على دفع اليسار الصهيوني نحو مركز صنع القرار السياسي في ظل انعدام احتمال حدوث انفراج سياسي مع حكومة اليمين الحالية وارباكها. واذا تغاضينا عمدا وبشكل مؤقت فقط عن كون الوثيقة لها من الدلالات الاستراتيجية ما يهدد سقف المطالب في المشروع التفاوضي، وما يهدد استراتيجية المشروع الوطني الفلسطيني على وجه العموم، واذا تعاملنا مع نية المبادرين الفلسطينيين من باب الخطوات التكتيكية في التأثير والمناورة، بناءا عل حجتهم المعتمدة، فإن كثير من التساؤلات تفرض نفسها بدون أن تجد لها اجابات واضحة وهو ما يثير القلق.

كيف يمكن لقيادة تاريخية في مركز صنع القرار الفلسطيني ماضيا، حاضرا ومستقبلا أن تقدم ثوابت المشروع الوطني القائم على العودة، تقرير المصير والاستقلال قربانا على مذبح المناورات التكتيكية ومحاولات اختراق الرأي العام الاسرائيلي؟ وماذا لو اخترقته بالفعل، فهل ستنتهي اللعبة؟ الن يكون الفلسطينيون عندئذ مطالبون ومضطرون لتقديم المزيد من «الهبات» الى المزاج الاسرائيلي في كل مرة من جديد؟

والنتيجة عكسية تماما ومتوقعة في السياقات التي أتت بها. ان محاولة اختراق الشارع الاسرائيلي بكل ثمن أدت الى اختراق الشارع الفلسطيني. لقد فهم الفلسطينيون بحق أو بغيره، أن القيادة الفلسطينية هي التي تقف من وراء وثيقة جنيف، الأمر الذي أدى الى حراك شعبي داخلي غير مسبوق يندد بالمبادرة نصا وروحا. بكثير من المفارقة، فإن الصوت التي بثته القيادة الفلسطينية ليصل الى الشارع الاسرائيلي، قد وصل «عن طريق الخطأ» الى نظيره الفلسطيني. عشرات التظاهرات والمسيرات، مئات المقالات، مئات البيانات التي أصدرتها الفعاليات الوطنية، المؤسسات، والفصائل، تعمها روح الوعيد والتهديد والخراب «لكل من تسول له نفسه». ثارت المخيمات، وتحرك الشارع الى الداخل هذه المرة.

لقد قادت وثيقة جنيف أو تفاهماتها باختصار الى خرق ما تبقى من «تفاهمات» فلسطينية. واذا كانت ردة فعل الشارع حتمية وضرورية للمواجهة، فان الوثيقة قد نجحت في ارباك الفلسطينيين، وتحويل انظارهم وجهودهم وطاقتهم الى الانشغال مرة اخرى في الشأن الداخلي، في وقت تشتد فيه حملة الاحتلال، وتحكم سيطرته على الجغرافيا المتبقية، وتستمر فيه معاناة الفلسطيني العادي.

وفي الوقت الذي لم يخرج الرأي العام الاسرائيلي عن طوعه بسبب الوثيقة، وظلت التساؤلات مقتصرة على شرعية المبادرين اليها لا في جوهرها، كان الفلسطينيون مضطرون من جديد الى التعامل مع محاولات نخبوية وفوقية لا تتلائم وروح كفاحهم، ولا تأخذ برأيهم ومضطرون مرة اخرى الى الدفاع عن ثوابت مشروعهم. ويبدو أن وجه الاختلاف الأساس بين ردود الفعل تنبع اولا من طبيعة المبادرين الى الوثيقة في الجانبين، ففي الوقت الذي ضم الجانب الاسرائيلي مجموعة بائسة من اليساريين الذين «تلذذوا» بشتى أنواع الفشل والنبذ من قبل مجتمعهم، ضم الجانب الفلسطيني شخصيات في مراكز صنع القرار الفلسطيني، لا يقتصر تمثيلهم على صفتهم الشخصية أو تجربتهم الماضية فحسب، بل على التوجه الذين يمثلونه في النظام السياسي المنبثقين عنه وهو السلطة الوطنية.

من هنا، نجد انفسنا مرة أخرى، مضطرون للتعامل مع العلاقة التي تربط القيادة الفلسطينية وخاصة المسؤولون في السلطة الوطنية وبين اليسار الصهيوني. لقد طور واقع اوسلو تبعية من طرف واحد، من السلطة الوطنية الى اليسار الصهيوني، وأضحت السياسة التي تنتهجها القيادة الفلسطينية قائمة على معادلة أن اليسار وحده القادر على «انقاذ ما يمكن انقاذه» فلسطينيا، بدون اية سيناريوهات بديلة. وبالرغم من عشرات العثرات والكبوات و«الخيانات» التي ارتكبها هذا اليسار بحق القيادة الفلسطينية، فان الأخيرة تقنع نفسها من جديد بضرورة عودة اليسار بزي جديد. وبعد عشر سنوات على أوسلو، يبدو المشهد الفلسطيني أكثر تعقيدا وتركيبا، وبدون الخوض في تفاصيل اضافية، فقد لعب اليسار الصهيوني دور البطولة في تعقيد المشهد وتأزيمه. على أي حال، فان خجل اليسار الاسرائيلي اليوم وسباته وابتعاده عن السلطة أقوى من محاولات السلطة لانقاذه (حتى اذا كانت عن طريق بث الرسائل، وتقديم التنازلات ضمن ثوابت المشروع الوطني) لأن المشكل داخلي، معسكرا ومجتمعا وطريقا.

وتعلو في هذا السياق، مسألة العلاقة بين فئة اليسار الصهيوني المبادرة الى الوثيقة والوثيقة نفسها. وطالما يشير واقع اليسار ككل (والحديث هو عن قطاع منه فقط) الى عدم قدرته على تمرير مشروع مبادرة لا من داخل الحكومة ولا من خارجها، فما هي منطلقات اليسار من وراء المبادرة اذن؟ يبدو أن اليسار لم يفطم بعد من عقدة «كامب ديفيد» حتى يومنا هذا، وهي في البحث عن الحل السريع الذي يقدم لجموع الاسرائيليين على طريقة الوجبة السريعة «ماكدونالدز» الأمريكية، تكون اشبه بالوصفة السحرية للواقع الأمني، الاجتماعي والاقتصادي المتردي في اسرائيل. ما زال حلم الانتقال من مرحلة «الضياع» الى كتب التاريخ والمجد تحوم فوق رؤوس اليسار بالرغم من نكساته العديدة. هكذا ظل اليسار الاسرائيلي يحاول من جديد اقناع جموع الاسرائيليين بصدق صورته «ورداءة المرآة». ان جملة المشاريع المقترحة في السنة الأخيرة كمشروع نسيبة أيلون، ومشروع حزب العمل وانتهاء بوثيقة جنيف تدخل في سياق الحلول الأسهل، ولكن هذه المشاريع والمبادرات لن تحقق لهم السلطة، ما لم يتعاملوا مع سؤال أكثر جذرية بالنسبة لهم: لماذا فشل اليسار؟ ومن هو المسؤول عن هذا الفشل. ومرة اخرى، فان السلطة الوطنية الفلسطينية، وان كان لها من المصالح مع اليسار الصهيوني ما لا يخفى، لا يجب أن ترى نفسها مسؤولة عن فشل اليسار أو نجاحه. ان هذا من شأنه خلط أوراق معركة التحرر ونضال الشارع، فاليسار الاسرائيلي لن يكف عن كونه مشبعا بالنظرية الفوقية العنصرية ومسلحا بالاحتلال، ولن يكف عن كونه صاحب الباع الطويل في معاناة الشعب الفلسطيني وحصاره، على الجبهة الاخرى، فان لليمين الاسرائيلي من الخطوط ما يمكن حركة التحرر الفلسطينية من استثمارها وطنيا، اقليميا ودوليا.

ان الهرولة باتجاه اليسار الصهيوني، تضفي الانطباع بأن الحالة هي معركة يحكمها مزاج اريئيل شارون الشخصي أو تحكمها «ايديولوجية» مجموعة منفردة من اليمين المتطرف التي تسيطر «مؤقتا» على سدة الحكم، تزول المعركة بمجرد زوال المجموعة. كثيرة مثلا هي التحليلات الصبيانية التي تنشرها وسائل الاعلام المختلفة، تذهب الى حد وصف الانتفاضة معركة شخصية قديمة بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية أريئيل شارون على طريقة «تصفية الحسابات». ومن تابع تطورات مبادرة جنيف ووثيقتها، فان جو المبادرة ومضمونها تمحي تماما صورة قاتمة على الأرض لان صانعها هو شارون المتطرف وليس شارون رئيس الحكومة الاسرائيلية، هكذا «زال» الاحتلال من محيط الوثيقة لأن المبادرين الاسرائيليين أضحوا أبرياء من النواحي القانونية والاخلاقية من عنف الاحتلال وقمعه. في الوقت نفسه، كانت الدبابات الاسرائيلية تعبث من جديد في الاراضي المحتلة، وكانت المعاناة الفلسطينية تتفاقم.

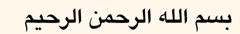
مضمونا، تضرب وثيقة جنيف ثوابت المشروع الوطني بشكل لا لبس فيه، بالنسبة للعودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة، وحتى في قضية التواصل بين المركز-الوطن والشتات. ان التعامل مع الدولة الفلسطينية المستقلة يثير الكثير من الضحك والبكاء في آن معا، فهل من الممكن ان نعتبر هكذا كيان دولة ويلبي مواصفاتها؟ تبدو الدولة الفلسطينية ضمن اطار وثيقة جنيف ذات سيادة مؤجلة الى أجل غير مسمى، فيما تضم المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية الى الدولة العبرية، وكذلك الكتل الاستيطانية ذات المواقع الاستراتيجية كغوش عصيون، وهو ما سيقسّم الضفة الغربية الى كانتونات. بالاضافة الى ان «الممر الآمن» بين الضفة الغربية وقطاع غزة سيبقى تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية، وستكون الدولة الفلسطينية غير مسلحة وبلا جيش، تحرسها قوات متعددة الجنسيات على الحدود والمعابر، فيما سيسمح لاسرائيل باختراق المجال الجوي الفلسطيني لأغراض «التدريب»، وستكون الدولة الفلسطينية غير مخولة لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات مع الدول العربية أو الاجنبية بدون موافقة اسرائيل أولا، تواجد عسكري في غور الاردن، وتواجد عسكري «غير مرئي» في المعابر ونقاط الحدود، وفيما ستضم قسم من الكتل الاستيطانية الى اسرائيل من مناطق غاية في الاهمية كالقدس، فان الدولة الفلسطينية ستنال أراضي بديلة في الصحراء أي مبادلة أراضي بنسبة ١:١ ولكن ليس نوعا وكيفا. من غير الممكن الادعاء ان كيانا كهذا يملك حق تسميته «دولة مستقلة» اذ تعود هذه الشروط والاعتبارات الى نظم الاستعمار القديم في أفريقيا وآسيا عبر القرون الغابرة.

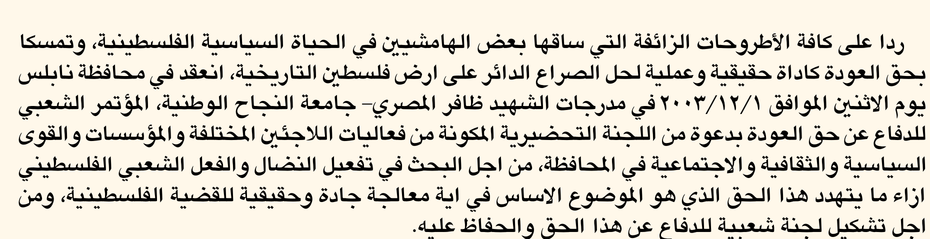
في التعامل مع العودة، وحق الشعب الفلسطيني فيها، تضع الوثيقة خمسة خيارات مصطنعة لها معنى واحدا لا غير، هو التنازل الصريح عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨. فبعد تقديم خمسة خيارات هي العودة الى الدولة الفلسطينية المستقبلية، والعودة الى أراضي اسرائيلية سيتم ضمها الى الدولة الفلسطينية، والتوطن في البلد المضيف، او في بلد ثالث، والعودة الى اسرائيل بشرط قبول الطرفين بذلك، تصبح عودة اللاجئين الى ديارهم لاغية، ويذهب بيلين الى التقدير ان عدد اللاجئين الذين سيتمكنون من ذلك لن يتجاوز الـ ٣٠ ألفا.

هل يظن الموقعون على الوثيقة، ان حل قضية أكثر من خمسة ملايين لاجئ يشكلون نحو ثلثي الشعب الفلسطيني ومحور ثورته المعاصرة تتم هكذا بمجرد جرة قلم؟ هل من الممكن تطبيق حل كهذا؟ وهل الضفة الغربية وقطاع غزة لها من القدرة الاستيعابية ما يمكنها من استيعاب ملايين اللاجئين؟ هل فكر المبادرون الى الوثيقة الى أن نحو نصف عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة من اللاجئين وماذا سيكون مصيرهم؟ والأهم من هذا كله، هل يحمل أي من هؤلاء المبادرين صفة تمثيلية تمكنهم من التنازل باسم اللاجئين؟ وهل تمت مشاورة اللاجئين ذوي الشأن أولا واخيرا قبل الخوض بهكذا مبادرات؟ كيف من الممكن الحديث عن حل مشكلة اللاجئين بدون الخوض في المسؤولية التاريخية والاخلاقية لاسرائيل في نشوء هذه القضية؟

مسالة أخرى اود التطرق لها، وهي دور المجتمع الدولي. ففي ظل عجزه في تطبيق حل مسند الى القانون الدولي وقرار الشرعية الدولية، وبلغ عجزه درجة حالت دون ارسال بعثة تقصي حقائق دولية الى مخيم جنين في نيسان-أيار من العام ٢٠٠٢، يتدخل المجتمع الدولي مرة اخرى ويطلب التنازل من الضحية نفسها. هل للمجتمع الدولي الحق في التدخل لانتهاك حقوق كان قد صاغها بنفسه ضمن مواثيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة؟ لماذا يطلب دائما من الضحية تخفيض سقف مطالبها للحيلولة دون الاشتباك مع نظام الاحتلال؟

أخيرا، فان وثيقة جنيف قد تنجح في احداث ضجة اعلامية دولية مفتعلة بفعل حاجة المجتمع الدولي الى هكذا مبادرات مع تعثر كل مبادرة سابقة، ولكن الوثيقة سينتهي المطاف بها الى ارشيفات المبادرات الطويل، بانجازات تكتيكية قليلة، وثمن وطني غال.


بسم الله الرحمن الرحيم



البيان الختامي للمؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة المنعقد بتاريخ ١ كانون أول ٢٠٠٣ في محافظة نابلس

ردا على كافة الأطروحات الزائفة التي ساقها بعض الهامشيين في الحياة السياسية الفلسطينية، وتمسكا بحق العودة كاداة حقيقية وعملية لحل الصراع الدائر على ارض فلسطين التاريخية، انعقد في محافظة نابلس يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/١٢/١ في مدرجات الشهيد ظافر المصري- جامعة النجاح الوطنية، المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة بدعوة من اللجنة التحضيرية المكونة من فعاليات اللاجئين المختلفة والمؤسسات والقوى السياسية والثقافية والاجتماعية في المحافظة، من اجل البحث في تفعيل النضال والفعل الشعبي الفلسطيني ازاء ما يتهدد هذا الحق الذي هو الموضوع الاساس في اية معالجة جادة وحقيقية للقضية الفلسطينية، ومن اجل تشكيل لجنة شعبية للدفاع عن هذا الحق والحفاظ عليه.

وقد تدارس المجتمعون كافة التطورات السياسية الحالية، وما يطرح من مبادرات ووثائق ومشاريع، تهدف بشكل اساسي للقفز عن حق العودة ومقايضته بحلول جزئية لا تمت بالواقع والمنطق والقانون والحقوق باي صلة، ومن هنا فقد اكد اعضاء المؤتمر على ما يلي:

– التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده، مع ضرورة التشديد على ان منظمة التحرير الفلسطينية انشأت من اجل المطالبة بحق العودة وحل قضية اللاجئين بالدرجة الاساس، وبالتالي فانه لا يجوز على الاطلاق الخلط ما بين دور منظمة التحرير الفلسطينية وما بين السلطة الفلسطينية، على اعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده.

– رفض ما جاء في وثيقة جنيف حول رؤيتها لحل قضية اللاجئين، فهذه الوثيقة لا تعبير عن مواقف اللاجئين ولا رؤيتهم لمستقبلهم بل هي محاولة بائسة للتماشي مع الطرح الاسرائيلي الهادف للاجهاز على حق العودة، وبالتالي رفض منطق اعتبار العودة بمثابة العودة للدولة الفلسطينية، وايضا رفض منطق تبادلية الاراضي والذي يعني فيما يعني تحويل اعداد جديدة من الفلسطينيين الى فلاحين بدون اراض ومقايضة اراضي بمنتهى الافضلية والاهمية التاريخية والاقتصادية باراضي صحراوية.

– رفض التنازل عن أي شبر من اراضي القدس بحجة ان هنالك مستوطنات اسرائيلية اصبحت امرا واقعا لا يمكن غض الطرف عنه، بل ان القدس جميعها هي ملك للفلسطينيين ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها

– الدعوة الى الحذر من الاستطلاعات الرأى والدراسات المغلفة بغلاف علمي بحثي، والتي تسعى لتشويه حق العودة والنظر بجدية لاصحاب هذه الدراسات ومواقفهم وارتباطاتهم ومصادر التمويل التي تسيرهم.

– العمل بكل جدية من اجل تعرية الحملة المسماة »الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية« التي يتزعمها نسيبة- ايالون والتي تحاول تشويه حق العودة باعتباره عودة للدولة الفلسطينية وهذا مخالف للقرار ١٩٤ الذي ينادي بضرورة العودة والتعويض كحقين متلازمين، ومخالف لابسط قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان على اعتبار ان حق العودة للاجئ حق من حقوق الانسان.

– وبخصوص مسودة مشروع الدستور الفلسطيني المقترح اكد المشاركون على: الغاء الفقرة ١٣ من مشروع مسودة الدستور والتي ليس هنالك مبرر لوجودها بل على العكس تثير تحفظات وحساسيات من انها تهدف لارضاء اطراف والتحايل على حقوق اللاجئين، واعادة صياغة الفقرة ١٢ بشكل ينسجم مع تعريف الشعب الفلسطيني ومكوناته وثقافته، وعدم الهروب من المشكلة باقتراح مسالة الجنسية فقط، وهنا يمكن الاستفادة من الوثائق السابقة الواردة في الميثاق الوطني او اعلان الاستقلال، واشراك اللاجئين انفسهم بالحوار الدائر حول الدستور، والاستماع الى رأى اللاجئين في المخيمات حول رؤيتهم لكافة القواعد الدستورية الواردة، وحالة الحوار هذه سوف تحفف من حجم الضغوط الممارسة من الخارج لاقرار الدستور بالطريقة التي يريدها من يمارس الضغط، وايضا الحوار يعني عدم طغيان موقف على اخر او فئة على اخرى، اعادة قراءة الدستور وبالتالي عدم الخلط بين ما هو برنامج سياسي وبين ما هو قاعدة دستورية، وعدم اقرار العودة للدولة الفلسطينية وكأنه حق العودة للاجئ بمعناه الكلاسيكي وبالتالي من الممكن الحديث عن انتقال للدولة الفلسطينية وليس عودة والتي تنطوي على حق، والحق ينطوي على مسؤولية في من سيتحمل الظلم التاريخي الذي وقع على كاهل اللاجئين.

– اكد المؤتمر على ضرورة النظر لحقوق اللاجئين من عودة وتعويض كحقين متلازمين لا يمكن تجزئتهما، وبالتالي لا يمكن النظر للتعويض كبديل عن حق العودة، ورفض كافة اشكال التوطين والتذويب والادماج التي تحرم اللاجئ من ممارسة حقه بالعودة الى المناطق التي اقتلع منها عام ١٩٤٨، مشددا على ان حقوق اللاجئين في العودة واستعادة الاملاك والتعويض عن كل ضرر او مصاب وعن المعاناة جراء اللجوء والتشرد طوال السنوات السابقة هي حقوق متكاملة لا يمكن الانتقاص منها، وان حق العودة هو اساسها وهو حق مطلق فردي وجماعي، غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم ومرور الزمن، ويرتبط بحرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال وتغير الحكومات والدول، ولا تجوز فيه الانابة او التنازل لأي سبب في اطار أي اتفاقية او معاهدة، كما انه لا ينتقص منه، ولا يتأثر باقامة دولة فلسطينية على أي جزء من ارض فلسطين التاريخية، فضلا عن انه حق متوارث من الاباء والاجداد الى الابناء والاحفاد.

– شدد المؤتمرون على ضرورة الابقاء على دور وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الانروا» ودعوا الى ضرورة استمرار عملها ورفض تقليص خدماتها او نقل صلاحياتها لاية جهة كانت، باعتبارها الشاهد الدولي على وجود واستمرارية قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة الدول الممولة لها التقيد وتنفيذ التزاماتها المالية لسد العجز المالي في ميزانياتها لحين الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

– الترحيب بكافة مبادرات اللاجئين الهادفة الى توحيد عمل اللاجئين وفعالياتهم ومؤسساتهم ولجان الدفاع عنهم وعن حق العودة، وخصوصا المؤتمر الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة الذي عقد في لندن الشهر الماضي وكافة المبادرات الهادفة لتفعيل المطالبة بحق العودة.

– ارسال تحية اجلال واكبار للشهداء والجرحى والمعتقلين وعلى رأسهم رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطيني حسام خضر ومروان البرغوثي واحمد سعادات وعبد الرحيم ملوح وحسن يوسف وركاد سالم.

– وحرصا من المؤتمر على تعزيز الموقف الوطني المتمسك بحق العودة والدفاع عنه وخدمة للاجئين على كافة المستويات فقد تقرر تشكيل اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة «عائدون» في محافظة نابلس من اجل توحيد الجهود والطاقات في تثقيف وتوعية وتعبئة وتنظيم عموم ابناء المحافظة واللاجئين بخاصة للتمسك بحق العودة والدفاع عنه، وتحشيد الرأى العام للضغط بهذا الاتجاه وصولا لمشاركة جماهير اللاجئين بالقرار فيما يخص تحديد مستقبلهم ومستقبل قضيتهم وحقوقهم، وبالتالي يدعو المؤتمر كافة القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والاسلامية في المحافظة للتعاون مع اللجنة ومؤازراتها وانجاح اهدافها .

عاش حق العودة حقا مقدس - المجد والخلود لشهدائنا الابرار
والحرية لاسرى الحرية الابطال - والتحية لجرحانا البواسل
واننا عائدون باذن الله

اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة
محافظة نابلس
١ كانون أول ٢٠٠٣



اعلان غزة الصادر عن المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة

فيما يتواصل العدوان الاسرائيلي وتتصاعد وتائره السياسية والميدانية لفرض منطق حكومة شارون ورؤيتها السياسية كبديل عن حقوقنا الوطنية الثابتة، والتي اقرها المجتمع الدولي كحقوق غير قابلة للتصرف؟ وفيما يتواصل نهب الاراضي عبر جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات واقامة الجديد منها، وفي الوقت الذي يجري فيه استباحة المدن والقرى الفلسطينية وتدير البيوت الامنة، واستخدام كل وسائل الارهاب البطش وقمع.

في هذا الوقت الذي يشتد فيه الصراع على الارض والحقوق، وتتكسر فيه ارادة الاحتلال امام صمود شعبنا، تخرج مجموعة من الفلسطينيين لطعن هذا الصمود، وعقد الصفقات التي تتنازل فيها عن بعض حقوقنا وبشكل خاص حق اللاجئين في العودة الى الديار التي شردوا منها.

فاننا نحن ابناء الشعب الفلسطيني المشاركين في المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة المنعقد في مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١م، وباعتبارنا ممثلين للفعاليات والشخصيات الوطنية والاتحادات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية للاجئين وجمعيات مدن وقرى فلسطين وممثلي العشائر ومخاتير ووجهاء المجتمع الفلسطيني والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية.

وبعد ان استعرضنا الاخطار المحدقة بقضيتنا الوطنية المترتبة على ما يسمى بوثيقة جنيف ومن قبلها وثيقة–نسيبة ايلون نؤكد ما يلي:

– ان حق العودة هو احد الاسس المكونة لبرنامج الاجماع الوطني، بل هو جوهر هذا البرنامج، ولطالما حاضرا وبشكل دائم بل وبقوة في المجالس الوطنية والمركزية الفلسطينية، وفي كل مؤتمرات الاتحاد والمنظمات الشعبية الفلسطينية.

والمفارقة ان هذا الاجماع الوطني على حق العودة الذي يفترض ان يشكل اساس أي تحرك سياسي، نجده على غير ذلك عند اهل وثيقة جنيف، الذين استجابوا للاجماع الاسرائيلي الرافض لهذا الحق تحقيقا للاهداف الصهيونية.

– ان هذا الحق عدا عن كونه احد مكونات للبرنامج الوطني، فهو حق فردي وشخصي لكل لاجئ لا يسقط بالتقادم الزمني او بالاحتلال، ولا يملك كائن من كان حق التنازل عنه.

– ان ما يجري من تحوير وتزوير لحق العودة في وثيقة جنيف يتناقض مع منطوق القرار الدولي ١٩٤ ومع التفسير السياسي والقانوني له، كما انه يحمل دعوة صريحة الى اعتماد التوطين والتهجير من جديد كوسيلة لانهاء القضية العادلة للاجئين، وفي خلق اشكالات لتجمعات شعبنا فيها.

ان سيف التوطين الذي استخدم سابقا من قبل بعض حكومات الدول المضيفة، بحرمان تجمعات شعبنا من حقوق العمل ومن الحياة الكريمة سيبقى مسلطا وبشكل اشد في ظل الدعوات الجديدة للتوطين.

وبناء عليه فاننا نعلن:

– رفضنا وادانتنا لما ورد في وثيقة جنيف من تنازل عن حق العودة ومن انتقاص لحقوق وطنية اخرى تتصل بالقدس وبسيادة الدولة الفلسطينية على اراضيها وحدودها ومقدراتها.

– تأكيد وحدة شعبنا بكل قواه السياسية ومنظماته الجماهيرية والاجتماعية في مواجهة المخاطر التي قد تشكلها وثيقة جنيف على وحدتها الوطنية وعلى وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني.

– وندعو مؤسسات (م.ت.ف) وخصوصا اللجنة التنفيذية كما ندعو السلطة الوطنية الى وقف هذه المبادرات العبثية والضارة والى محاسبة كل من تورط بها ورفع الغطاء السياسي عنها، خاص ان بعض من يشارك في هذه المبادرات يحملون صفات رسمية تمثيلية.

– وندعو القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والمنظمات الشعبية الى تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن العودة وسائر حقوق الوطنية الاخرى وفي رفض وادانة وثيقة جنيف ووثيقة نسيبة–ايلون وعزل ومحاصرة القائمين عليها.

– وندعو الدول العربية وخاصة الدول المضيفة لاحترام ارادة اللاجئين ودعم نضالهم لحماية هويتهم الوطنية وضمان حقوقهم الوطنية والسياسية في التعبير عن الانتماء والهوية والتمتع بالحقوق الاجتماعية والمدنية، والتأكيد على بروتوكول جامعة الدول العربية بشان اللاجئين في ايلول ١٩٦٥.

– نتوجه للمجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الامن بالوقوف عند مسؤولياته في تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وعدم السماح لاسرائيل بان تكون فوق القانون وفوق الشرعية الدولية وندعوهم، الى تطبيق القرارات القائمة والمتكررة بشان القضية الفلسطينية خصوصا القرار ١٩٤.

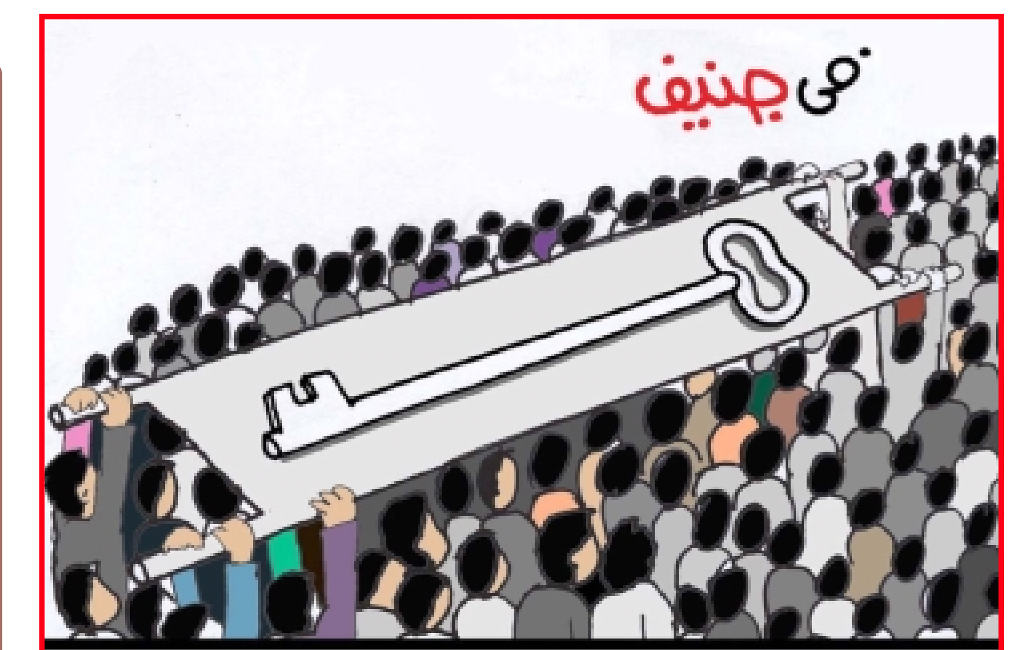
– وندعو الى ضرورة استمرار وكالة الغوث (الانروا) وفقا لتفويض الامم المتحدة والتصدي لمحاولات تقليص خدماتها او احالتها الى الدول المضيفة او تحويلها الى مشاريع ، ونؤكد على ضرورة تعزيز مسؤولياتها وتمويلها للقيام بدورها في اعادة اعمار المخيمات والبنى التحتية التي دمرها الاحتلال الاسرائيلي.

ويرى المؤتمرون ضرورة التواصل في تنظيم الانشطة والفعاليات للدفاع عن حق العودة بالطرق والوسائل التالية:

١. استمرار الحملة الشعبية ضد التنازلات الواردة في وثيقة جنيف فيما يتعلق في حق العودة.
٢. اقامة مهرجانات ومسيرات في المدن والمخيمات خلال الفترة المقبلة واحياء كل مناسبة ذات علاقة باللاجئين.
٣. تفعيل حملة جمع التواقيع على المذكرات الرافضة للحول التصفوية التي تستهدف حق العودة واعتبار العمل فيها مهمة لكل فرد من اعضاء المؤتمر.
٤. تكثيف النشاط الاعلامي والبحثي والكتابة في كل المنابر الاعلامية لتاكيد حق العودة والدفاع عنه.
٥. الدعوة لمقاطعة الموقعين على وثيقة جنيف والمروجين لها وكشف نواياهم للجمهور.

وفي الختام نتوجه الى سيادة الرئيس ياسر عرفات بوصفه رئيسا لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلاله الى المؤسسات الشرعية في المنظمات والسلطة لوقف هذه التحركات والمبادرات اللامسؤولة والمسيئة لنضال شعبنا وتضحياته وللمؤسسات التمثيلية الفلسطينية التي ينتمون اليها وندعوها الى محاسبة القائمين على هذه المبادرة أي كانت مواقعهم ومسمياتهم، ونقول ان شعبنا الذي منحكم ثقته على مدى اربعة عقود من الزمن، ائتمنكم على ثوابته الوطنية، يتطلع الى موقف مسؤول يضع حدا لمثل هذه التجاوزات على حقوقه الوطنية، ويردع كل من يحاول المساس بها او المساومة عليها.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن العودة للاجئين - غزة
١ كانون اول ٢٠٠٣ .





مجلة «المجدل»

فصلية تصدر عن مركز بديل باللغة الانكليزية

يتوفر الآن العدد 20



تهدف مجلة »المجدل« الى رفع مستوى التوعية حول مجمل قضايا اللاجئين الفلسطينيين نحو تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وتتضمن المجلة العديد من التحليلات حول قضايا اللاجئين وحقوقهم في سياق التطورات السياسية، متطرقة الى آخر المستجدات الدولية والاقليمية والمحلية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحماية والمساعدة الدوليتين. كما وتعالج «المجدل» أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتسلط الضوء على مواقفهم ونشاطاتهم في اطار حملتهم المتنامية للدفاع عن حقوقهم.

يمكنك الاطلاع على الأعداد السابقة من مجلة المجدل، على العنوان التالي:

www.badil.org/Majdal/al-majdal.htm

سعر الإشتراك السنوي (٤ أعداد) (ويتضمن رسوم البريد): ٢٠ دولار أمريكي.

من أجل التسجيل والاستفسار، يرجى الاتصال على العنوان التالي: admin@badil.org ، تلفاكس: ٠٠٩٧٢-٢-٢٧٤٧٣٤٦

هل وصلت الرسالة؟!...

بيان صادر عن النقابات والمؤسسات الوطنية والمنظمات الشعبية بقطاع غزة

تنظر النقابات والمؤسسات الشعبية بخطورة بالغة الى التحرك من اجل التوقيع على وثيقة جنيف والتي تمثل مساسا خطيرا بالثوابت الوطنية الفلسطينية في ظل هجمة إسرائيلية شرسة ضد أبناء شعبنا الفلسطيني من قتل واغتيالات واعتقالات وتدمير المنازل وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار ومصادرة آلاف الدونمات من اجل إقامة الجدار العازل العنصري.

اننا في النقابات والمؤسسات الوطنية نؤكد على ما يلي:

* رفض وثيقة جنيف شكلا ومضمونا وموضوعا وكذلك جملة وتفصيلا لما بها من مساس خطير بالثوابت الوطنية.

* ان الثوابت الوطنية المتمثلة في حق العودة واقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وحق تقرير المصير ليست محل اجتهاد بل هي اهداف يجب العمل من اجل تحقيقها فهذه كانت رسالة الشهداء ومبادئ م.ت.ف.

* ان حق العودة هو حق مقدس لا يجوز لكائن من كان ان يتنازل عن هذا الحق فهو حق فردي وحق جماعي لان هذا الحق قد جسدته الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العامة ١٩٤/لعام ٤٨ والذي قبلته اسرائيل وتعهدت بتنفيذه وكان شرطا لقبولها عضوا في الامم المتحدة.

* ان المشاركة في التوقيع على وثيقة جنيف او المشاركة في أي فعالية من فعالياتها يشكل جزءا من عملية التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي مما يعتبر خروجا على قرارات الاتحادات والنقابات في هذا الصدد وعلى جميع اعضاء النقابات والمؤسسات ان يتحملوا مسؤولياتهم القانونية في هذا الصدد.

* اننا في النقابات والمؤسسات الوطنية والاتحادات الشعبية نؤيد وندعم السلام العادل والشامل الذي يقوم على أسس الشرعية الدولية ولتنفيذ قرارات الامم المتحدة.

إننا في النقابات والمؤسسات الوطنية والمنظمات الشعبية في قطاع غزة نعاهد جميع ابناء شعبنا الفلسطيني ودماء شهدائنا الابرار وجرحانا البواسل واسرانا الابطال ان نبقى محافظين على ثوابتنا الوطنية الفلسطينية واوفياء لقضيتنا حتى التحرير الكامل.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
اتحاد المقاولين الفلسطينيين
نقابة محامي فلسطين
نقابة اطباء الاسنان فلسطين
نقابة المهندسين الزراعيين فلسطين
نقابة الاطباء البيطريين
جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين
نقابة المهن الهندسية المساعدة
نقابة الصيادلة
نقابة المهن الطبية المساعدة
جمعية الخريجين الجامعيين
رابطة الصحفيين الفلسطينيين
اتحاد الكتاب
جمعية الأخصائيين الفلسطينيين
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين
نقابة التمريض الفلسطينية
جمعية الفنانين التشكيليين
نقابة المهندسين فلسطين
نقابة الاطباء البشريين فلسطين

٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان للرأي العام

يا ابناء شعبنا المجاهد ، يا اهلنا في الوطن والشتات

تطل علينا بين الفينة والاخرى مبادرات واقتراحات لايجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي ، وسواء كانت تلك المبادرات والاقتراحات اسرائيلية او اسرائيلية فلسطينية او اقليمية او دولية فانها في مجملها ترتكز في التعاطي مع قضية اللاجئين على انها القضية الممكن تجاوزها في اطار البحث عن دولة فلسطينية مستقلة ، والاخطر من هذا ان النظام السياسي الفلسطيني يفتح الباب على مصراعيه لكل تلك المبادرات والاقتراحات دونما ان يكون له رؤيا واضحه منسجمة مع تطلعات شعبنا ، لا بل انه يشجع تلك المبادرات ويشارك فيها معلنا موقفه بالبحث عن آلية عمل سياسي وتحقيق اختراق للمجتمع الاسرائيلي والدولي ، وامعانا في تفتيت وحدة الموقف فان هذا النظام يحتوي في داخله على القائمين على تلك المبادرات والرافضين لها وهذا ما يقود المجتمع الفلسطيني الى فتنة داخلية قد تصل حد الاقتتال من اجل الحفاظ على مصالح النخبة الفلسطينية المتنفذة والتي -على قاعدة مصالحها الضيقة - تهدد وحدة وصلابة المجتمع الفلسطيني وتنذر بتهديد حق العودة الثابت الفلسطيني الوحيد وجوهر القضية الفلسطينية . وإننا ونحن نتطلع الى موقف فلسطيني موحد منسجم مع الثوابت الوطنية نؤكد على ما يلي :

اولا : - باعتبار ان حق العودة هو الثابت الفلسطيني الاساسي وجوهر النضال الفلسطيني ومبرر ثورته المعاصرة ويمس مصالح واحلام ثلثي الشعب الفلسطيني فاننا نرفض كافة المبادرات والاتفاقيات والاقتراحات سواء كانت رسمية او غير رسمية والتي تتجاوز هذا الحق ، ابتداء من وثيقة بيلين ابو مازن مرورا باتفاقية سري ايلون وصولا الى اتفاقية جنيف . ونرى في تلك المبادرات والاتفاقيات تحولا خطيرا يحول حق العودة من ثابت وطني جوهري الى ورقة تفاوضية استخدامية وورقة مساومة.

ثانيا :- اننا لا نحمل المسئولية عن تلك التنازلات للمشاركين فيها فقط بل للنظام السياسي الفلسطيني والذي يعبث بمصير الشعب الفلسطيني ويساهم في تحطيم طموحه ، هذا النظام الذي انشغل عن هموم شعبنا وقضاياه المصيرية بصراع عبثي لا مسئول حول التشكيلات الوزارية لاكثر من ثلاثة اشهر ، واعاد الى دفة المسئولية في الوزارات والاجهزة الامنية والمدنية اسوأ الشخوص الفاسدين ، وسكت عن سرقة الملايين من اموال الشعب الفلسطيني من قبل اباطرة المال في السلطة الفلسطينية ، يذهب هذا النظام في العبث ليمس وبشكل غير مسبوق وحدة شعبنا خلف ثوابته الوطنية واهمها حق العودة وذلك على قاعدة الحفاظ على وجوده متربعا على عرش السلطة.

ثالثا : اننا نذكر العابثين بمستقبل شعبنا ان الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ هي ليست من الثوابت الاستراتيجية بل هي جزءا من البرنامج المرحلي الذي اقرته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني المنعقدة سنة ١٩٧٤ بينما حق العودة هو احد بنود الميثاق ومبرر انطلاق هذه الثورة والثابت الاستراتيجي الاهم واذا ما كان من الضرورة ان نستخدم ما هو مرحلي لخدمة ما هو استراتيجي فالاولى ان نستخدم الدولة المستقلة كورقة تفاوضية للوصول الى العودة على اعتبار ان العودة هي الثابت الاستراتيجي بينما الدولة هي خطوة في الاتجاه للوصول الى ما هو استراتيجي ، والاهم ان الدولة الفلسطينية المستقلة لم تعد مصلحة فلسطينية شعبية بالدرجة الاولى بل هي مصلحة امنية اسرائيلية تلتقي معها مصالح نخبة سياسية اقتصادية متنفذه ترى في الدولة الفلسطينية مشروعا لزيادة الكسب غير المشروع . لذلك فان التضحية بالدولة المستقلة على قاعدة الوصول الى العودة يأتي في سياق خدمة الاستراتيجية الفلسطينية الشاملة لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بينما التنازل عن العودة من أجل دولة منقوصة السيادة هو تضحية باحلام وطموح وحقوق شعبنا .

رابعا : انا نؤمن انه بالامكان الوصول الى سلام عادل وشامل ، سلام تتسع فيه هذه المنطقة للشعبين وفي ظل نظام ديمقراطي تعددي يحترم حق الجميع في الحياة يقوم فيه الجميع فلسطينين وإسرائيليين بواجبهم ويأخذ الجميع حقوقهم ، سلام كهذا فقط يعيش في الاسرائيلين كجزء من مشهد الشرق الأوسط وتفتح امامهم الابواب على مصراعيها ، سلام كهذا يلغي الحدود والاسوار والحواجز ، لا يقوم على الترحيل ولا على تقسيم المدن ويعود فيه اللاجئون الفلسطينيون، ويشعر فيه الجميع ان السلام اعطاهم المزيد ولم يفرض عليهم التنازل عن شيء ، سلام ينتصر فيه الطرفان ولا يهزم احد.

خامسا: من منطلق الحفاظ على وحدة شعبنا وبناء المؤسسة الفلسطينية الديمقراطية، واعطاء الحق للجميع في المشاركة لبناء مجتمعنا وفي رسم السياسات فاننا ندعو الى انتخابات ديمقراطية شفافة على مختلف المستويات ابتداءً من اللجنة المركزية لحركة فتح مرورا بالهيئات المحلية وصولا الى انتخابات البرلمان الفلسطيني والرئاسة. ان الانتخابات تعيد ترتيب البيت الفلسطيني وتحميه من استمرار الفساد الاداري والمالي والسياسي وتوقف حالة الانهيار والعبث والانقسام.

اننا ومن تلك المنطلقات المذكورة ، وبعيدا عن المهاترات ، سنبدأ حملة شعبية على مستوى الوطن والشتات تحت شعار « حق العودة اولا ، وسلام لشعبين في دولة واحدة »

اننا بهذا الشعار نكون امناء لطموح واحلام شعبنا ، نكون اوفياء لدماء الشهداء ، ونكون حريصين على سلام دائم وشامل وعادل ، سلام لا يفرض على احد فيه تنازلات مؤلمة ، بينما أي سلام يقوم على تجاهل مصالح ثلثي الشعب الفلسطيني لا يعدوا كونه هدنة بين حربين .

ومعا وسويا حتى العودة والتحرر والسلام

حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح

فلسطين ١-١٢-٢٠٠٣

نشرة حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.
بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org